www.kassioun.org

1236

الاثنين 28 تموز 2025

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

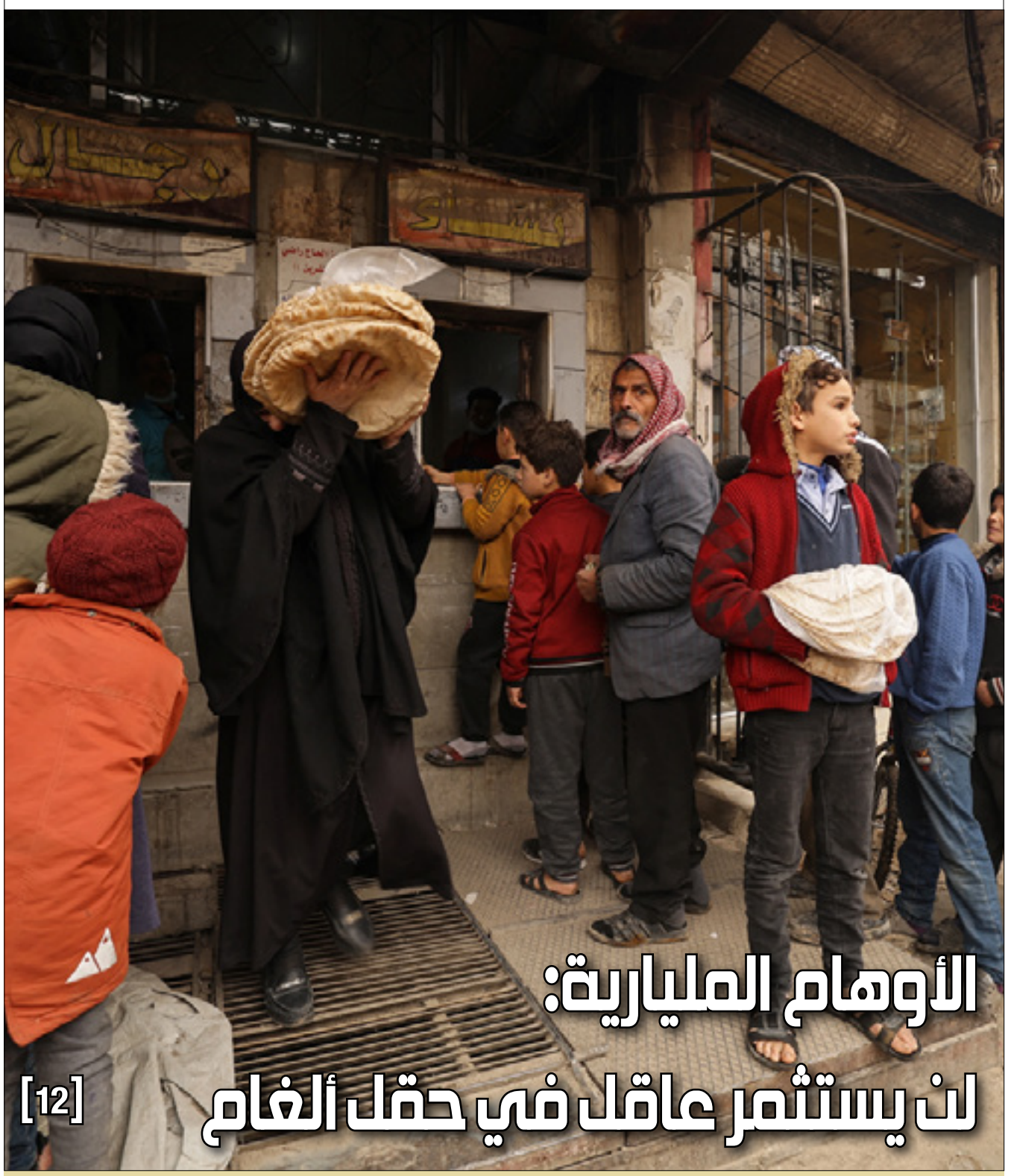

الأوهام المليارية: لن يستثمر عاقل في حقل ألغام

[12]

ملف «سورية 2025»

فكرة «المؤتمر الوطني العام»... تشقُّ طريقها

05

ملف «سورية 2025»

إلى روح زياد

07

شؤون محلية

سورية على حافة المجاعة

10

شؤون عربية ودولية

بلدان الإقليم الأساسية وإفشال مشروع الفوضى

17

الافتتاحية

المؤتمر الوطني العام جوهره، ماهيته، مهمته

تحوز فكرة «المؤتمر الوطني العام»، يوماً وراء الآخر، إجماعاً أوسع فأوسع ضمن مختلف الأوساط السورية؛ وهذا أمر طبيعي ومتوقع في إطار حرص السوريين على بلادهم ووحدتها وسلمها الأهلي، في ظل تصاعد المخاطر والتحريض الطائفي والأحداث الدموية الفظيعة في مناطق متعددة من البلاد، آخرها ما جرى في محافظة السويداء السورية، والذي لم يصل إلى نهاية واضحة ومستقرة بعد، وما يزال خطراً وقابلاً للانزلاق نحو مزيد من المخاطر الكبرى.

إن فكرة «المؤتمر الوطني العام»، هي في جوهرها، تأمينٌ للمنصة الوطنية الجامعة المشتركة التي يمكن للسوريين من خلالها إنفاذ حقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم، ويمكنهم من خلالها طرح كل المشكلات العالقة والمتراكمة لوضع أسس حلها بشكل توافقي وعبر الحوار والتفاهم فيما بينهم بوصفهم مواطنين أحراراً متساوين في الحقوق والواجبات.

والمؤتمر الوطني العام بهذا المعنى، هو منصة أعلى من مجرد «مؤتمر حوار وطني» شكلي ومقتضب وبلا صلاحيات ويجري تشكيله فوقياً، على غرار ما جرى سابقاً؛ المؤتمر الوطني العام هو بمثابة مؤتمر إنقاذ للبلاد ولوحدتها الوطنية، وفي الوقت نفسه هو بمثابة جمعية تأسيسية تنتج حكومة وحدة وطنية جامعة، ولجنة لصياغة دستور دائم للبلاد، وتؤمن الأرضية لانتخابات حرة ونزيهة على مختلف المستويات تكون نقطة النهاية في الانتقال بسورية موحدة نحو بر الأمان.

وكي يتمكن المؤتمر الوطني العام من تحقيق هذه المهام الكبرى، فإنه ينبغي أن يتم تشكيله بشكل صحيح ودقيق؛ وتبدأ هذه العملية من طريقة تشكيل اللجنة التحضيرية له، والتي ينبغي أن تقطع مع طريقة تشكيل لجنة الحوار الوطني السابقة، التي كانت طريقة فوقية واستثنائية وشكلية إلى حد بعيد، وانعكست على المؤتمر نفسه ونتائجه في نهاية المطاف.

اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني العام، يجب أن تضم عدداً معقولاً من الشخصيات الوازنة والمحترمة والحكيمة وذات المصداقية، والقادرة على تمثيل مختلف التيارات الأساسية السياسية والاجتماعية في البلاد؛ بحيث تتمكن عبر التوافق فيما بينها، ومع مختلف التيارات السياسية والتكوينات الاجتماعية في البلاد، من تأمين تمثيل واسع وشامل قدر الإمكان، يمنح المؤتمر ثقة الشعب السوري.

الأزمات التي تعيشها البلاد على المستوى الأمني والاقتصادي، لا حل أمنياً لها؛ فالحلول الأمنية سابقاً واليوم، أثبتت فشلها، بل وأثبتت أنها تفاقم الأزمات وتفجرها وتجعلها أكثر خطورة، ولا حل اقتصادياً لها، فلا العقوبات تم رفعها بشكل فعلي ولا الوعود الخارجية والاستثمارات التي يجري الحديث عنها ستتحول إلى واقع ما دام الوضع الأمني خطيراً ومتوتراً، وستبقى حبراً على ورق وصوراً على التلفزيونات...

الحل الحقيقي للأزمات المتراكمة هو بالجوهر حلّ سياسي يقوم أولاً وقبل كل شيء على توحيد السوريين. وعبر توحيدهم، إغلاق الثغرات الكبرى التي ينفذ منها التدخل الخارجي بأشكاله المختلفة. والمؤتمر الوطني العام والحل السياسي، يعنيان في جوهرهما أن توضع الثقة كلها في الشعب السوري، وأن يتم الركون إليه في تقرير مصيره بنفسه؛ فمن يستند إلى الشعب السوري ويستقوي به، كله، لا قسماً منه على قسم، سيصل بالضرورة إلى بر الأمان...

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الطبقة العاملة بين المطرقة والسندان

كثيراً ما كتبنا في جريدة قاسيون عن أوضاع الطبقة العاملة من حيث أجورها المتدنيّة جداً، وكثيراً ما كتبنا عن مجمل حقوقها المسلوبة بقوة الهيمنة وقوة القمع وقوة القوانين التي فُصِّلَتْ على مقاس قوى النهب لمنتوج عملها. وكنا نؤكّد في كتاباتنا الموجهة للطبقة العاملة ولكل العاملين بأجر بأنّ الطبقة العاملة السوريّة لن يتغيّر حالُها طالما بقيت ممسوكةً من اليد التي توجِعُها، ونعني بذلك قدرتها على تنظيم نفسها وقدرتها على ردّ العدوان عليها، من خلال تلك الأدوات التي فُرِضَتْ عليها ولم تستطعْ كسرَها أو إبعادَها أو تحييدَها، ممّا جعلها خاصرةً رخوة جعلت العدوّ الطبقي يتمكّن من السيطرة على حقوقها.

الطبقة العاملة، وهي تضمّ المكوِّنَ الأكبر من حزب المنهوبين، لا بدّ لها أنْ تشقّ طريقها الصعب والمعقّد من أجل أن تكون طرفاً أساسيّاً فاعلاً في رسم مستقبل سورية الجديدة، وأن تكون حاضرة في الصراع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الجاري الآن، والذي سيستمر.

في الظروف الحالية تتأثر الطبقة العاملة في تجمعاتها أي أمكنة العمل بما هو جارٍ على الأرض، حيث تنعكس الأحداث عليهم بين طرف مؤيِّد وطرف معارض، حيث يشتد النقاش والخلاف بالمواقف، وللأسف يجري على أرضية لا تخدم مصالح العمال المشتركة ولا توحِّد موقفهم من مستغليهم، بينما المفترض أن يكون موقفهم موحداً إزاءهم. وهذا يتطلب جهوداً كبيرة سياسية واجتماعية على أكثر من مستوى ليكون الصراع في مواجهة مستغليهم وليس شيئاً آخر، وهذا لن يتم إذا لم تستطع الطبقة العاملة إيجاد وتكوين تعبيرها السياسي والتنظيمي، القائم على تحديد وبلورة البرنامج المعبِّر عن مصالحها في مواجهة البرامج والدعاية والتحريض من الجهات الأخرى، التي تظهر وتحاول ركوب موجة الأحداث وتسوق بعض الناس في ركبها.

نحن في حزب الإرادة الشعبية كنّا نشدّد دائماً على دور الطبقة العاملة السوريّة في عملية التغيير المنشود لكسر الهيمنة والتسلط على مقدّراتها، ونحن الآن أمام تلك اللحظة السياسية والاجتماعية التي لا بد أن تتيح للطبقة العاملة السورية أنْ تكونَ طرفاً أساسياً في التغيير المطلوب، إذا ما تمكّنت من تنظيم قواها، وهي قوى مهمّة عبر العمل على تكوين جبهة عريضة متحالفة مع الطبقة العاملة تضمّ القوى الطبقية والمجتمعية المنهوبة عبر عقود، وتضمّ القوى السياسية المعبرة في برامجها ومواقفها عن مصالح العمّال الجذرية.

لقد قلنا في برنامجنا «يمثل حزب الإرادة الشعبية في رؤيته وبرنامجه مصلحة الطبقة العاملة وسائر الكادحين السوريين ويناضل من أجل اعترافهم به كممثّل لمصالحهم، ويرى في ذلك الاعتراف مَدخله الأساسي لتحقيق دوره الوظيفي في بناء الاشتراكية في القرن الحادي والعشرين».

بدورنا سنناضل من أجل اعتراف الطبقة العاملة بنا كممثّل لمصالحها ومن أجل تحقيق برنامجنا الذي هو برنامج حزب المنهوبين.

خطورة هذه الأجور على المجتمع

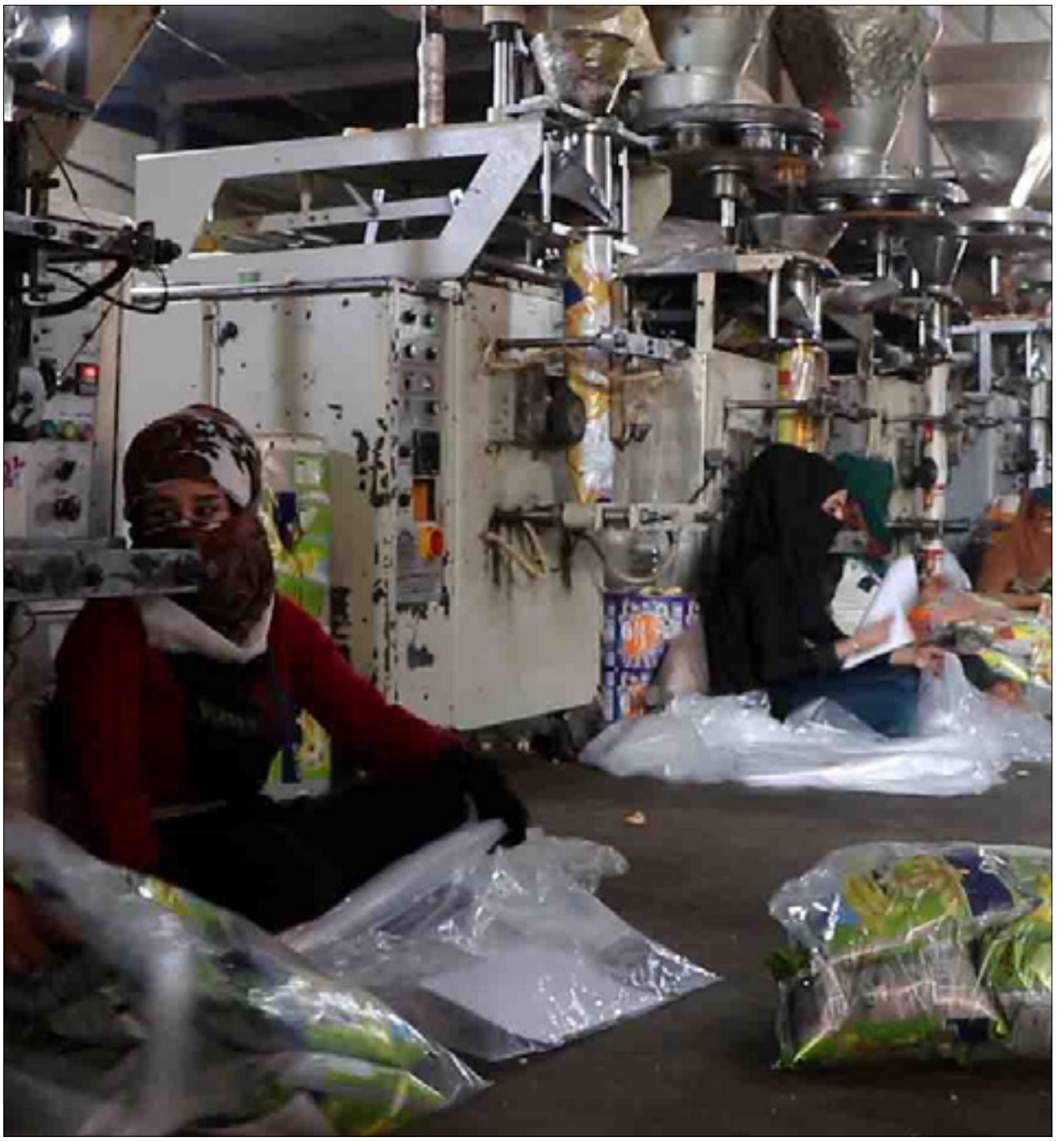

الأجر بالنسبة للعامل هو مقابل لما بذله من تعبه وقوة عمله، وهذا صحيح اقتصادياً، لكنّ انعكاس هذه الحقيقة الاقتصادية أوسع على حياة العامل. لذا حددت غالبية دول العالم الحد الأدنى للأجر بحيث يستطيع أن يؤمن للعامل مستوى لائقاً من المعيشة، وهذا لم يكن سوى ثمرة نضال أممي للعمال ومنظماتهم في مختلف دول العالم، حتى الرأسمالية منها، التي اضطرت للتنازل عن بعض الحقوق الطبيعية للعمال تحت ضغط انتشار الأفكار الاشتراكية في القرن الماضي.

فالتحرر الاقتصادي هو البوابة للتحرر من التبعية بأي شكل كانت. فمن خلال الأجر يستطيع العامل أن يبني حياته ويتخذ قراراته الخاصة ويكوّن أسرته المستقلة ويمتلك مسكناً خاصاً به. وربما الأهم في فرص العمل أنها يجب أن تؤمن الطمأنينة والاستقرار للعامل ليبدأ ويمارس حياته الطبيعية دون خوف.

كلما زاد أجر العامل «زيادةً حقيقية لا اسمية» زاد استهلاكه من بضائع ومواد غذائية وأساسية، وزادت مساحة الراحة له، حيث يسمح له راتبه بالتنزه والسياحة، وبالتالي تدور عجلة الإنتاج بمختلف قطاعاتها لتغطي مستويات الاستهلاك.

اجتماعياً، يؤمن الأجر المحترم كرامة الإنسان في مجتمعه ومحيطه، دون أن يشعر بالنقص أو الخجل من غيره، مما يعزز ثقته بنفسه ويحوله إلى عنصر فاعل في المجتمع يستطيع تتبع مشاكله والاهتمام بالشأن العام وممارسة حياته الطبيعية. بالإضافة إلى أنه يستطيع من خلال أجره المحترم وضمن 8 ساعات عمل يومية فقط، تربية أبنائه والتفرغ لهم وتربيتهم تربية صحية، دون أن يكون مضطراً للعمل ليل نهار لتأمين لقمتهم، مما قد يخلق هوة بينه وبين أبنائه.

كما أن حصول العامل على أجره كاملاً بشكل يؤمن احتياجاته الأساسية وغيرها، يشكل حاجزاً أمام انتشار الفساد والمحسوبيات، خاصة في المؤسسات الحكومية التي تقدم خدمات مجانية، أو بأسعار مخفضة، للمواطنين، مما يحفظ هيبة مؤسسات الدولة وموظفيها ويفرض احترامها على المجتمع.

أما من يجمد الأجور عند حد لا يؤمن سوى 1% من احتياجات المواطن الأساسية، فإنه يقوم عبر هذه السياسة، سواء عن عمد أو قصر نظر، بتدمير المجتمع من الداخل وتفجيره، من خلال ضرب أهم مقومات بناء المجتمع وهو الاقتصاد. حيث تتوقف عجلة الإنتاج وتضرب العملية الإنتاجية في صميمها من خلال خفض معدلات الاستهلاك، وبالتالي تكدس البضائع مما يشجع النظرة الشاذة نحو العمل الإنتاجي الحقيقي بمختلف أنواعه وكأنه بات «ضرباً من الجنون» ويزيد الميل نحو النشاطات الريعية وحتى السوداء والإجرامية التي لا تخدم تطور المجتمع بل تحقق الأرباح السريعة لحفنة من الرأسماليين على حساب بقية المجتمع. وتنخفض الأجور أكثر تبعاً لذلك، وتنحصر الثروة بيد السماسرة والتجار والمستوردين، ويغرق المجتمع في أمراض خطيرة لا علاج لها، من انتشار الأمراض والأوبئة نتيجة انعدام الأمن الغذائي، خاصة عند الأطفال، وينخفض معدل الولادات ويزداد معدل الوفيات، فضلاً عن انتشار الأمراض الاجتماعية والجريمة.

يفقد المواطن الأمل والطمأنينة في بلاده، ويعزف الشباب عن الزواج لارتفاع تكاليفه وعدم قدرتهم على تحمل تكاليف الحياة، وتزداد العنوسة تبعاً لذلك. وينفتح الباب أمام الشباب لتفريغ طاقتهم في طرق ملتوية، وتنتشر جرائم القتل والسرقة والدعارة والمتاجرة بالأشخاص والنصب والاحتيال. وتصبح مؤسسات الدولة عاجزة عن القيام بمهامها، ويغرق الجميع في الجحيم، وتصبح محاولات الإنقاذ جميعها غير ذات جدوى، ويغيب صوت العقلاء، وتصبح الهجرة هي الحل الوحيد للنجاة من هذه المحرقة. وهذا للأسف ما يحصل في بلادنا نتيجة لسياسات الليبرالية التي طبقت في البلاد منذ عام 2005، والتي ما زالت مستمرة في تدمير المجتمع رغم كل ما تعرضت له البلاد من مخاطر هددت وجودها، وخاصة خلال الأربعة عشر عاماً الأخيرة.

كيف نحفظ حق العمال بأموالهم واستثمارها؟

تناقلت عدة صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي ومنها الصفحة الرسمية للاتحاد العام لنقابات العمال «صوت عمالي في الجمهورية العربية السورية» خبراً مفاده: «في إطار سعي الاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية العربية السورية لتطوير منشآته السياحية وتعزيز الاستثمار في قطاع السياحة، شهدت العاصمة السورية دمشق اليوم توقيع مذكرة تفاهم بين الاتحاد العام لنقابات العمال وشركة لو بارك كونكورد السعودية وتهدف المذكرة إلى التعاون المشترك في إعادة تأهيل وتشغيل عدد من المنشآت والمرافق السياحية التابعة للاتحاد، بما يسهم في رفع جودة الخدمات السياحية وتوفير مردود اقتصادي مستدام للطرفين، وأكد الطرفان أن هذه المذكرة تشكل إطاراً مبدئياً للتفاهم، وتخضع جميع المشاريع الناتجة عنها للقوانين والأنظمة السورية النافذة، ويأتي هذا التعاون انطلاقاً من حرص الاتحاد على تعزيز الموارد الاقتصادية وتفعيل الاستثمار الوطني بالشراكة مع جهات عربية ودولية ذات خبرة، بما يعود بالفائدة على العمال والاقتصاد السوري».

■ هاشم اليعقوبي

لا يختلف اثنان على ضرورة إعادة النظر بجميع الاستثمارات التي يملكها التنظيم النقابي قانوناً وعرفاً سواء كانت تابعة لاتحادات العمال في المحافظات والنقابات أو الاتحاد العام، لما لهذه المراجعة من أهمية بالغة كون أغلب هذه الاستثمارات وقعت عقودها في الغرف المظلمة فالموجود على الورق شيء والاتفاق المار من تحت الطاولة شيء آخر، وطوال السنين الماضية ضاعت إيرادات الاستثمارات ما بين الفاسدين والمتنفذين. وأما فتات الصفقة فكانت تعود لصناديق الاتحادات والنقابات بنسب محددة بالنظام الداخلي ودائماً ما كانت حصة الأسد من هذا الفتات تذهب للاتحاد العام الذي جعل لنفسه بكل عرس قرص كما يقولون. هذا من جانب، ومن الجانب الآخر تعود هذه الضرورة أيضاً لاختلاف المعايير الاستثمارية سواء الإجرائية أو المالية فقيمتها ترتفع كل يوم مع ارتفاع نسب التضخم وسعر الصرف، وانطلاقاً من هذه الضرورة فإن أي قرار يخرج من النقابات أو اتحادات المحافظات أو الاتحاد العام بشأن إعادة تسعير استثماراتها أو فض العقود أو إعادة طرحها للاستثمار محق وصحيح ولكن ضمن شروط أساسية أهمها:

من له الحق في هذا القرار؟ وما الذي يضمن شفافية الاتفاق والعقود وآلية التنفيذ؟ ومصب الريع المالي وكيفية الاستفادة منه لصالح العمال كامل سواء مباشر وغير مباشر.

حقوق ضاعت بالغرف المظلمة

بما أن جميع أملاك وأصول التنظيم النقابي مكتسبات تراكمية جرت من خلال مورد أساسي وهو أموال العمال الناتجة عن الاشتراكات المالية المنصوص عنها قانوناً، فإن جميع الملكيات تعود للعمال وبالتالي لا بد أن يكون موضوعها ومصيرها بيد العمال وحدهم دون غيرهم، وهذا ما تم حرمان العمال منه طوال الحقبة الطويلة الماضية، وما خفف من حدة الضرر الحاصل جراء القرارات الأحادية التي اتخذتها قيادات سابقة هي درجة الممانعة التي بقيت في الهيئات النقابية المتوسطة والقاعدية التي منعت التفريط بأموال العمال عبر الاستثمارات بشكل كامل، وكان لها دور نسبي في الاعتراض عليها فغياب العمال عن قرار كبير بهذا الحجم سيجعل درجة التلاعب أو الخطأ أعلى وأشد ضرراً، لذلك يجب أن يحرص الاتحاد العام على عدم إصدار أي قرار يخص موضوع الاستثمارات دون موافقة أصحاب الشأن وعبر القنوات التنظيمية الناظمة للعمل النقابي، وهذا ما لا يتوفر الآن في ظل الهيكلية التنظيمية للاتحادات وأغلب النقابات وأولها الاتحاد العام كون المكتب التنفيذي الحالي يعتبر هيئة تصريف أعمال مؤقتة إلى أن يتم إجراء انتخابات ديمقراطية من قاعدة الهرم إلى أعلاه. ومن الخطأ اليوم اللجوء لتشكيل أو تعيين لجان للحل والعقد بقرار منه أو التصرف بملفات كبيرة ومهمة كالاستثمارات.

بالنسبة للأملاك المعدة للاستثمار لا بد من إدراج آخر العقود الموقعة ومدتها وشروطها القانونية والقيمة المالية وغيرها من المعلومات التفصيلية التي تهم أصحاب الحق بها

كي يعلم صاحب المال بماله

من الجيد أن يكون ما وقع بين الجانبين مجرد مذكرة تفاهم ومن الجيد أيضاً أن تبقى كذلك حتى يتم ما يجب إتمامه، كي يكون أي قرار أو عقد لاحق قراراً عمالياً بشكل كامل تبت فيه مجالس منتخبة ولجان مشكلة من قبله تتمتع بالكفاءة والنزاهة ونظافة الكف. وهذا ينطبق أيضاً على الأملاك الخاصة للنقابات التي لها كامل الحق في استثمار ممتلكاتها وفق القانون وكذلك عبر لجان لا تشوبها شائبة، فالتنظيم النقابي مجرد مؤتمن على أموال العمال ومكتسباته وتفويضهم له بإدارة هذه الأملاك تفويض مشروط بتحقيق مصلحة العمال ومكتسباتهم المتراكمة عبر عقود من العمل والتعب والبناء، وهذا التفويض ليس موجوداً الآن لأن قنانه الأساسية هي الانتخابات النزيهة الديمقراطية، ويتعين على كامل التنظيم النقابي وعلى رأسه الاتحاد العام الاكتفاء بالدراسات والتحقق من استثماراته، وتكوين أكبر قاعدة بيانات وعرضها بشكل علني على العمال عبر وسائل إعلامه ومؤتمراته واجتماعاته ليطلع الجميع عليه، فغالبية أصحاب الملكية اليوم لا علم لهم بما يملكون من استثمارات وملكيات، وبالتالي هم مغيبون عن المشاركة بمعرفة أرزاقهم وممنوعون من أي قرار يخص مصيرها.

الوقاية من التجارب الفاسدة والفاشلة

كي نبتعد عن السياسات السابقة ونتائجها الكارثية في قضية الأملاك العمالية النقابية واستثماراتها يجب على القيادات النقابية الحالية أن تقوم بخطوات أساسية تضمن بها صواب أي قرار وشرعيته القانونية والتنظيمية وأولها إخراج هذا الملف من الخاص إلى العام ومن الظلمات إلى النور، عبر تقديم كامل المعلومات للرأي العام وضمناً إلى العمال النقابيين من خلال خريطة تفصيلية واضحة لكامل أملاك المنظمة المفرزة كمقرات للعمل، أو عقارات للإقامة والاستفادة، أو المعدة للاستثمار، مع تضمين البيانات التي تخص الجهة المالكة أصولاً إن كانت لنقابة بعينها أو لاتحاد محافظة أو لاتحاد عام. وبالنسبة للأملاك المعدة للاستثمار لا بد من إدراج آخر العقود الموقعة ومدتها وشروطها القانونية والقيمة المالية وغيرها، من المعلومات التفصيلية التي تهم أصحاب الحق بها، وكذلك العقارات والمنشآت والمركبات المفرزة للمنظمات أو الأفراد النقابيين. فالشفافية اليوم مهمة إنْ كان هدف التنظيم النقابي مشاركة العمال بالمعلومة وبالتالي بالقرار لاحقاً.

«مالنا مستعجلين»

إن المنظمة اليوم أحوج ما تكون لحصر أموالها وحمايتها واستثمارها أمثل استثمار، وكما أسلفنا فإن ضمانة ذلك تكمن في إعطاء العمال هذا الحق وهذه المسؤولية أيضاً، وإن أي خطوة بهذا الاتجاه مطلوبة وضرورية وإنْ تعذر اليوم القيام به لأسباب قد تكون موضوعية فإن ذلك لا يعني تجاوزها وتجاهل ضرورتها، بل التروي والانكباب على دراسة الواقع بشكل علمي وتفصيلي ومشاركة أصحاب العلاقة، وهذا هين وبسيط، وسيأخذ من الوقت ما هو ملائم مع إعادة الهيكلة التنظيمية بالطرق الديمقراطية. وعندها سيكون أي قرار بهذا الشأن مدروساً بشكل جيد وبمشاركة الجميع وبقرار جامع وشرعي.

زياد... حتى لولا الصوت بعيد!

هي حال الدنيا... يذهب مناضل فيأتي آخر؛ مات سيد درويش وعاد سعد زغلول محمولاً على الأكتاف، عاد جورج عبدالله ومات زياد الرحباني؛ مات أو رحل أو ترجّل، في النهاية كل المفردات تحيل إلى الموت وإلى وقعه القاسي والصادم، وليس كما أي موت، موتٌ لا يشبه أي موت؛ فقد انطفأت شعلة من العبقرية، أو ربما في حالة هذا الرجل الأكثر من فنان لم تنطفئ، فهو فقط غادرنا، غادر هذا العالم ويا لحزن العالم ويا لشحوبه، فهذه الروح المدهشة الثائرة الساخرة الصادقة كانت لتملأه موسيقى، و«إيفيهات» سياسية واجتماعية عابرة للأوطان والأزمان لا تزال تتردد جيلاً فجيل، ومسرح رائد في نوعه ومضمونه وكلمات شفافة تلج أعماق الروح حتى تلمس الجوهر، إنه الطفرة، الاستثناء، صاحب النبوءة والعراف، عبقرية صرفة كان من محاسن الزمان والأقدار أننا عشنا زمنه... زمن زياد.

■ ميار مهنا

والكلمات قد لا تقبض على المعنى أحياناً، فتراه يتسرب من بين أصابعنا، تفلت صفات ذاك الرجل الاستثنائي، صاحب المنبت الطيب، فترانا نتساءل عن البيت الذي خرج من كنفه هذا الرجل – الطفل، وكيف كانت طفولته ونحن على الأرجح نعلم أن موسيقاه التي تراقص أرواحنا تارة، وتبث فيها الثورة تارة أخرى، ليست وليدة الحظ والمصادفة، فهو كما نعلم جميعاً وفي النهاية الابن الأكبر لعاصي وفيروز، وبينهما بزغت ملامح العبقرية وانصقلت، وبعيداً عنهما أعادت تشكيل ذاتها واستقت مفرداتها من الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ازداد تعقيداً وتركيباً أثناء الحرب الأهلية اللبنانية.

قبل أن يغادر هذا الكوكب الموسيقي بيت أسرته، كان زياد طفلاً مفتوناً بعالم فيروز والرحابنة، كيف لا وهو امتداد بيولوجي وثقافي للأسرة التي صنعت الموسيقى اللبنانية وأعادت تشكيل وصياغة الهوية اللبنانية. كان طفلاً محظوظاً؛ يجلس إلى جانب أبيه عاصي الذي يُدني الموسيقى إلى أذنيه الصغيرتين، بينما كان يحكّم تارةً ويدندن تارةً أخرى ويبدأ الأب بالتنويط، وكان من بين ما دندنه زياد الطفل قبل أن تقع أنامله على البيانو، «حبوا بعض تركوا بعضن» وأيضاً ما أسماه عاصي الرحباني «عيد الولاد» والنشيد الذي سمع للمرة الأولى دندنات طفل بعمر الستة أعوام سرعان ما تحول إلى أغنية جادة كالأناشيد الوطنية، تغنيها الأم العظيمة على المسرح برصانة وبقامة منتصبة وتعابير وجه مضبوطة، وهي تودع وسميت لاحقاً بـ «أغنية الوداع».

«بكرا برجع بوقف معكن» ليست سوى شرارة النضج الفني والفكري المبكر جداً، فلم تمض سوى أعوام قليلة جداً، أصبح الطفل يافعاً، عثر حينها عاصي على تلك المفكرة التي يدون فيها ابنه النابغة بعضاً من خواطره، كانت تلك السطور تشير إلى رحلة شائكة لزياد مع هذا العالم ومع الله، حين أخبر أن ذاك الخالق هو صديقه، بات يناجيه، يسأله عن الموت عن الفقر، عن المطر والثلوج والحروب، وعن أولئك الذين يفترشون الطرقات، يسأل ويطيل الأسئلة ومن ثم يجادل ويطلب الإجابات: «هل يصل صوتي إليك عبر كل هذه الأوراق المتساقطة؟» ويحول تلك الأسئلة المعلقة إلى من هو عالم بكل شيء، فقد سأل الكبار ولم يعثر على إجابات، أو ربما كل ما في الأمر أنه لم يقتنع.

ومن بعدها اعتزل الشعر الذي أعلن حين كبر أنه لم يكن شعراً وإنما كتابات أطفال، إلا أن كتابات الأطفال هذه كانت تنبئ بشاعر بليغ يسابق الوقت، وهو الذي كتب في الديوان عينه تلك العبارة المدهشة «.. مرت بي فتاة فسألتني ما بك تجلس على الوقت؟» في الحقيقة فإن لزياد قصة أخرى مع الوقت، فما قد يقال عن نضجه المبكر، يرتبط بصورة أو بأخرى بالوقت، فقد كان يسابق الوقت ويُسبقه بإنجازاته الأولى، في العام عينه، عام 1971 لحن أول ألحانه، كان بعمر 14 عاماً، لخالته هدى حداد وهي أغنية «ضلي حبيني يا لوزية» وسبقتها ألحان لشقيقته الراحلة ليال وابني عمه منصور، غدي وغسان.

ثم جاءت فرصته الذهبية والتي أعلنت عن نضج فني باهر قبل بلوغ سن الرشد؛ ففي عام 1973 لحن أغنية «أخدوا الحلوين قلبي وعينيي» والتي كان من المفترض أن يغنيها مروان محفوظ، الذي تعاون لاحقاً بأغنيات عدّة مع زياد، إلا أن مرض أبيه ودخوله المستشفى، حول هذه الأغنية إلى السيدة فيروز وأصبحت بعنوان «سألوني الناس»، كانت الأغنية جزءاً من مسرحية المحطة للأخوين رحباني، إذ نظمها منصور الرحباني ووزعها إلياس الرحباني لتعبر عن غياب عاصي، حينها نجح زياد في هذه المهمة نجاحاً مدهشاً؛ فقد أثار إعجاب الجمهور، والأوساط الموسيقية برصانة اللحن الذي أبدعه وهو لم يزل في السابعة عشرة من عمره، وحين استفاق عاصي من مرضه اعتبر أن هذه الأغنية استثمار في مرضه ومحاولة لاستثارة تعاطف الجمهور.

لم تصدّق الأوساط الفنية أن هذا اللحن المؤثر وضعه شاب يافع، وقورنَ إنتاجه آنذاك بألحان والده الكلاسيكية، ومن الطريف أن عاصي نفسه تفاجأ من المرحلة التي وصلت إليها موهبة ابنه حين أدرك أن اللحن الجديد ليس إلا من صنع زياد الشاب، حينها، شكلت «سألوني الناس» انطلاقة التعاون الفني بين فيروز وابنها زياد، وأسست لعلاقة فنية أعادت رسم ملامح مسيرة فيروز على صعيد المضمون واللحن في مراحل لاحقة.

كما ظهر في عقده الثاني ظهورين خاطفين في مسرحيتي «المحطة» و«ميس الريم» وأدى دور الشرطي في كلٍّ منهما بحلول منتصف السبعينيات، كان زياد الرحباني قد انتقل من مرحلة البدايات إلى رسم معالم مدرسته الفنية الفريدة، جاءت أولى أعماله المسرحية عام 1973 عبر مسرحية «سهرية» التي كتب نصها وألحانها استجابة لطلب فرقة مسرحية كانت تعيد تقديم أعمال الأخوين رحباني. حملت «سهرية» طابعاً قريباً من مسرح الرحابنة من حيث الشكل، إذ وصفها زياد نفسه بأنها كانت بمثابة «حفلة أغانٍ» أكثر منها مسرحية متكاملة الحبكة؛ فقد استخدمها لتمرير الألحان والأغنيات دون تركيز كبير على القصة، لكن هذه كانت مجرد انطلاقة تجريبية يقول عنها زياد في الفيلم الوثائقي الذي أعده جاد غصن «من بعد هالعمر»: إنها كانت «مرحلة تقليد العائلة» وسرعان ما تلتها انعطافة جذرية في أسلوبه.

منذ طفولته المبكرة، بدأ زياد الرحباني في تشكيل رؤيته للعالم من خلال وعيه الحاد بالفوارق الطبقية، في التاسعة من عمره، صدمه مشهد لم ينسه زياد الذي رواه وهو في عقده السادس، حينها كان في طريقه إلى المدرسة في سيارة بسائق خاص، اقترب طفل من أترابه وطرق زجاج السيارة وقال: «مصاري، مصاري». كانت تلك اللحظة، من بين اللحظات التي غرست في داخله إدراكاً مبكراً بأن «في ناس فوق وناس تحت".

وانطلاقاً من فهمه المبكر أن الناس ليسوا سواسية كأسنان المشط، وإنما هم ضمن طبقات اقتصادية واجتماعية، وجد السبيل في النضال السياسي، في سن الرابعة عشرة.

في تلك السن أيضاً، غادر زياد منزل العائلة، متأثراً بالتوترات الشخصية بين والديه، وبشعوره بالنفور من الجو الأرستقراطي الذي كان يخيّم على البيت، رغم أن والده عاصي كان يسخر من الأرستقراطية ويعبّر عن احتقاره لها.

شكّلت مغادرة المنزل نقطة تحوّل حاسمة في حياته، إذ فتحت أمامه أبواباً جديدة للاحتكاك بعوالم مغايرة لتلك التي عرفها في كنف العائلة الرحبانية.

ورغم ابتعاده الظاهري عن الإرث الرحباني، لم يكن زياد يرى نفسه في قطيعة معه، بل اعتبر تجربته امتداداً له، ولكن من موقع نقدي وتجريبي مغاير. وفي الثامنة عشرة، عبّر بوضوح أمام والده عن رفضه لـ «المشروع الرحباني» وصورة «لبنان الأخضر» وتلك الهوية المصطنعة التي صاغها الرحابنة، واصفاً إياها بأنها مشروع سلطة، معلناً انتماءه الفكري إلى الشيوعية. حينها، رد عليه عاصي بالقول: «إذا في شيوعية، نحنا الشيوعية الحقيقيين».

في كل زمن، تفرز الشعوب شخصية تختصر صيرورتها وتُجسّد انكساراتها وأحلامها. ولعلّه، في حاضرنا، لا أحد يختزل هذا الدور بكل ما فيه من توتر وتمرد ودهشة مثل زياد الرحباني.

سواء اتفقنا معه أو اختلفنا، فإن زياد لم يكن مجرد فنان، بل تحوّل إلى مرآة حادة تعكس التناقضات السياسية والاجتماعية في عالمنا العربي.

سواء اتفقنا معه أو اختلفنا فإن زياد لم يكن مجرد فنان بل تحوّل إلى مرآة حادة تعكس التناقضات السياسية والاجتماعية في عالمنا العربي

فكرة «المؤتمر الوطني العام»... تشقُّ طريقها

نادت «قاسيون» خلال الأشهر الماضية، وبشكل ثابت ومتكرر منذ سقوط السلطة السابقة، بضرورة عقد مؤتمر وطني عام، يكون بمثابة مؤتمر إنقاذ وجميعة تأسيسية؛ يجمع السوريين بمختلف تياراتهم السياسية والاجتماعية، ويسمح بصياغة توافقات حقيقية بينهم على شكل دولتهم، والعقد الاجتماعي ضمنها بمختلف مجالاته، الاقتصادية والإدارية والسياسية وإلخ، ليكون منصة انطلاق نحو بناء سورية جديدة موحدة يقررها الشعب السوري بما يخدم وحدة بلاده ومصلحتها وكرامتها واستقلالها.

مع تقدم الوقت خلال الشهور الثمانية الماضية، ومع كل توتر جديد بالمعنى الأمني والسياسي والاقتصادي، كانت الأصوات المنادية بالمؤتمر الوطني العام، تزداد عدداً وقوة. وبعد الأحداث الدموية الأخيرة في السويداء، تعالت هذه الأصوات أكثر، وبات امتدادها أوسع، ولم يعد محصوراً بنخب سياسية أو ثقافية، بل امتد إلى هذا الحد أوَ ذاك إلى الأوساط الشعبية أيضاً.

هذا الامتداد هو نتيجة طبيعية لما يجري؛ فالسوريون يشعرون بالخطر بشكل متزايد، ويرون أن الأوضاع لا تتحسن بشكل حقيقي على أي صعيد من الصُعد، لا الاقتصادي ولا المعيشي ولا الأمني ولا السلم الأهلي ولا توحيد المناطق المختلفة في سورية، ولا حصر السلاح، ولا رفع العقوبات ولا المشاركة السياسية الحقيقية... بل وعلى العكس من ذلك، فإن الأوضاع تأزمت وتراجعت على مستويات عديدة؛ فالدم السوري ما يزال يسفك، وخطابات التحريض الطائفي والديني والقومي ترتفع أكثر فأكثر، وتنذر بأخطار لها أول وليس لها آخر، وتنذر بتفتيت أبناء الشعب الواحد ودفعهم لقتل بعضهم البعض بما يضر بمصالحهم جميعاً، ويصب في مصلحة الصهيوني والأمريكي...

كل هذه المؤشرات والوقائع، تدفع السوريين، بكفاءاتهم المتنوعة وخبراتهم وتياراتهم السياسية والاجتماعية، إلى البحث الجاد والدؤوب عن طريقة لإنقاذ بلادهم، والقسم الأعظم منهم منفتح وجاهز لمد اليد والتعاون والمشاركة وتحمل العبء، ولكن حتى الآن، تصطدم هذه الجهود بمحاولات الاستئثار، وفي كثير من الأحيان بالتكبر عليهم والتعامل معهم بوصفهم «رعايا» يجب عليهم الامتثال، وعدم التدخل في «الشؤون الكبرى» التي هي حق حصري لأصحاب الشأن!

الشعب السوري بسواده الأعظم، لا يطمح لأبعد من حياة كريمة عزيزة في بلد كريم عزيز، وهو يرى أن ما يجري لا يدفع بهذا الاتجاه، ويرى أن المخاطر تتوالد وتزداد بشكل يومي، ولذا يرى ضرورة قصوى بالمعنى الوطني والوجودي، في الاشتراك وتحمل العبء، والباب الواسع لتحقيق ذلك هو المؤتمر الوطني العام، الذي يحقق حواراً حقيقياً ومشاركة حقيقية، تنسجم في الجوهر مع خارطة الطريق الموجودة في القرار 2254، والتي ما تزال صالحة، وجوهرها الأساسي ما يزال جوهر المهمة الكبرى أمام سورية والسوريين: حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه في بلد سيِّد موحد مستقل.

المؤتمر الوطني العام هو مخرج حقيقي من الوضع الخطير الذي نعيش فيه، ولكنه مثله مثل أي حل أو دواء آخر، ينبغي أن يتم استخدامه في الوقت المناسب، وإلا فإن تأخيره أكثر وأكثر يفقده القدرة على العلاج، لأن المرض يكون قد استحكم والمريض بات في حال لا شفاء منها...

الفرصةُ دائماً مقرونة بمدى زمني يمكن أن تستغل ضمنه، وتجاوز ذلك المدى يعني خسارة الفرصة، ويعني تحول الأزمة إلى كارثة غير محسوبة العواقب ولا النهايات.

الوضع في البلاد بهذه الخطورة، وينبغي التعامل معه بهذه الدرجة من الجدية والمسؤولية الوطنية والأخلاقية والإنسانية، وإلا فإن الدماء السورية العزيزة التي سفكت طوال 14 سنة، وعذابات المعتقلين والمناضلين السياسيين عبر عقود طويلة، يمكنها أن تذهب أدراج الرياح ما لم نتعاون كسوريين، قوى سياسية ومجتمعية وسلطات، من أجل الوصول إلى المؤتمر الوطني العام بأسرع وقت وبأفضل وأشمل صيغة...

الرفاق الأعزاء في الحزب الشيوعي اللبناني
عائلة الرفيق الراحل زياد ممثلة بالسيدة فيروز

نعزيكم ونعزي أنفسنا برحيل القامة الثورية والفنية والإنسانية الكبيرة، الرفيق زيادِ الرحباني، الذي تحول بعبقريته الفنية والأدبية إلى تجسيدٍ حي للصراع المستمر ضد الظلم وضد النفاق بأشكاله كلها.

الميزة المطلقة لزياد هي الصدق؛ الصدق العميق الشفاف الذي يصل إلى لبّ الأمور بأساليب شديدة التعقيد والذكاء، ولكنه يُعيد إنتاجها بأبسط الأشكال وأكثرها ظرفاً وقرباً من قلوب الناس ومن آلامهم ومعاناتهم. ولذلك فإن طريقه كان مفتوحاً وممهداً لقلوب الناس جميعاً، واستطاع أن يقدم لقضية العدالة الاجتماعية والصراع مع المستعمر ومع الظلم الخارجي والداخلي، ما يوازي عمل ألوف من المناضلين.

إن نتاج زياد الفني والثقافي والسياسي، سيبقى حياً في قلوب وعقول أجيال وراء أجيال، وسيبقى زياد الرفيق الذي نستعين به دائماً في نضالنا اليومي بين الناس، بمسرحياته وأشعاره وأغانيه وموسيقاه، وبما يجسده هذا النتاج من حب خالص وحالمٍ، وشديد الواقعيةً في الوقت نفسه، للإنسان وللعدالة الاجتماعية وللحرية.

رفاقنا الأعزاء، الخسارة كبيرة ومؤلمة، ولكن عزاءنا هو أن نتاج زياد باقٍ بيننا، رفيقاً ومعيناً، وأن القضية التي عاش من أجلها، قادرة على خلق تجسيدات جديدة دائماً للحق والخير والجمال...

■ المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية
دمشق 27/تموز/2025

الرفيق العزيز
جورج إبراهيم عبد الله

نهنئ أنفسنا، ونهنئك وعائلتك ورفاقك بالحرية التي طال انتظارها. خلال 41 عاماً من الاعتقال السياسي الذي فرضته السلطات الفرنسية، وبتواطؤ مستمر أمريكي و«إسرائيلي»، لم تلن عزيمتك ولم تنكسر روحك الثورية المتعلقة بفلسطين وبالمظلومين والمضطهدين في كل بقاع العالم، وكانت رسائلك التي تخرج من السجن من حين إلى آخر مداداً وزوادة لرفاقك وللمناضلين في مختلف بقاع هذا العالم، الذي ينوء بأثقال منظومة النهب والظلم العالمية بمركزها الأمريكي.

إن كلماتك الأولى، بعد خروجك إلى الحرية، والتي أكدت فيها ثباتك على مبادئك واستمرارك في النضال من أجلها، هي دلالة الانتصار الحقيقي للقضية التي تناضل من أجلها، والتي يناضل من أجلها كل إنسان حر حول العالم.

خروجك إلى الحرية أيها الرفيق العزيز، ورغم أنه يأتي في مرحلة يتألم فيها كل الأحرار في العالم من الجريمة المستمرة في غزة، وفي غيرها من بقاع العالم، من ظلم وقتل وتوحش إمبريالي، إلا أنه يأتي أيضاً في وقت سمته الأساسية هي التراجع العام للغرب الجماعي، ومعه قاعدته في منطقتنا المسماة «إسرائيل»، ولن يطول الوقت حتى نحتفل معاً بالانتصارات الكبرى التي طال انتظارها، والتي باتت واقعية أكثر من أي وقت مضى... فإذا كان سعدالله ونوس قد قال يوم انهار الاتحاد السوفييتي: «ما يجري ليس نهاية التاريخ، ونحن محكومون بالأمل»، فاليوم نقول: ما يجري هو بداية التاريخ، ونحن محكومون بالانتصار!

مرة أخرى، وباسم هيئة الرئاسة في حزب الإرادة الشعبية، نرسل إليك تحياتنا الرفاقية والقلبية، ونهنئك ورفاقك وعائلتك بالحرية التي تليق بالرؤوس المرفوعة التي لا تساوم على المبادئ...

■ عن هيئة رئاسة حزب الإرادة الشعبية
د. قدري جميل
دمشق الأحد 27/ تموز/2025

في سورية: هل يمكن الفصل بين أمريكا و«إسرائيل»؟

يتعقد المشهد السوري يوماً بعد يوم، وعلى مختلف الأصعدة: السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية-الاجتماعية. ويبرز ضمن المشهد الدوران الأمريكي و«الإسرائيلي»؛ حيث يلعب الأمريكي دور المعتدي والضاغط والمتدخل والمشتغل على إشعال الفتن، بينما يقدم الأمريكي نفسه بوصفه «الوسيط»، بل وأحياناً يلعب دور الداعم للسلطة القائمة عبر الكلام عن رفع العقوبات دون رفعها فعلاً، وعبر إزجاء المديح الكلامي من وقت إلى آخر للسلطات السورية وشخوصها، ثم فجأة كيل الاتهامات والتهديدات، في تناوب بهلواني يمثله بشكل ممتاز المبعوث الأمريكي توم براك بسيل التصريحات اليومية التي يطلقها.

■ مهند دليقان

من المفيد لنا كسوريين، وحين تتعقد اللوحة أمامنا، وتكثر التدخلات الخارجية، وتتقلب التصريحات والأفعال، أن نرجع إلى الأساسات الواضحة لتثبيتها والتثبت منها، بحيث تكون نقطة الانطلاق التي نبني عليها فهمنا لما يجري، وتالياً السياسة التي ينبغي أن نتبعها.

في سورية: أمريكا = «إسرائيل»

من أهم الأسس التي لا ينبغي أن تغيب عن فهمنا وأنظارنا كسوريين، التطابق بين الدور الأمريكي والدور «الإسرائيلي» في سورية، وليس في سورية فحسب، بل وفي كامل منطقتنا؛ بما في ذلك تجاه فلسطين ولبنان والعراق ومصر والسعودية وتركيا وإيران.

أثبتت السنوات والعقود الماضية، أن التمايز الشكلي بين موقف «إسرائيل» والموقف الأمريكي بما يخص بلدان منطقتنا، لم يكن أكثر من توزيع أدوار مدروس؛ فالأمريكي يحاول تمثيل دور «الوسيط» بينما هو في الحقيقة صاحب المشروع الذي يشكل «الإسرائيلي» أحد أدوات تنفيذه، والذي حين تتم عرقلته بشكل جدي، سرعان ما يدخل الأمريكي بشكل مباشر وواضح وعلني لدعم «إسرائيل» بكل السبل والأدوات الممكنة، وضد كل بلدان المنطقة.

هل هنالك حاجة للتذكير بأن حرب الإبادة على الشعب الفلسطيني في غزة والضفة، والمستمرة منذ عقود، والمتصاعدة بشكل وحشي لم يشهد له التاريخ مثيلاً طوال ما يقرب من عامين، هي حرب برعاية أمريكية مباشرة، وبسلاح أمريكي لا يتوقف عن التدفق اتجاه الكيان، وبدعم استخباري وتقني وسياسي ودبلوماسي كامل من الولايات المتحدة؟

هل هنالك حاجة للتذكير بأن حرب الكيان ضد لبنان وضد اليمن وضد إيران، كانت دائماً وأبداً بدعم أمريكي من كل الأنواع، وبتدخل أمريكي مباشر من وقت إلى آخر؟

هل هنالك حاجة للتذكير بأن الضغوط التي يمارسها الكيان باتجاه مصر ودول الخليج العربي، كانت وما زالت بمساعدة أمريكية واضحة وعلنية، إلى حد ربط أي صفقة سلاح مع هذه الدول، وأي مشروع تكنولوجي متطور، بتقديم تنازلات معينة للكيان؟

هل هنالك حاجة للتذكير بأن الأمريكي يدعم علناً احتلال «إسرائيل» للجولان السوري، بل ويعترف به جزءاً من الكيان، ولم يسحب هذا الاعتراف بعد، بل ويدعم الآن «حماية إسرائيل لنفسها» عبر الاعتداء علينا واحتلال مزيد من أراضينا وتدمير مقدراتنا، ورسم خطوط حمر لطبيعة الانتشار العسكري داخل أراضينا؟

وضع هذه الوقائع كلها مجتمعة، وغيرها، يعيد تأكيد نقطة انطلاق أساسية لا يجوز التغافل عنها بحال من الأحوال... ربما من الممكن في الدبلوماسية أن تتعامل مع الأمريكي وتطالبه بدور محايد وإيجابي، وتحاول الضغط عليه وعقد صفقات معه وإلخ، ولكن عليك ألا تقع في أيّ أوهام حول موقعه الفعلي واصطفافه الفعلي؛ فهو بالضرورة عدو للسوريين ككل، ولسورية كدولة، ولسورية كقوى سياسية ومجتمعية.

وأكثر من ذلك، فإن عليك أن تراجع نفسك ألف مرة حين تسمع أي كلمة مديح من الأمريكي، لأن هذا ربما يكون مؤشراً مهماً على أنك تسير في الطريق الخاطئ، وليس مؤشراً على «حنكة دبلوماسية» ...

التطابق بين الدور الأمريكي و«الإسرائيلي» لم يكن سابقاً أمراً معقداً أو محتاجاً إلى توضيح أو تأكيد ولكن الدوامات التي نمر بها في سورية واللعب على وعي الناس والدم السوري كل ذلك أحدث اضطراباً عميقاً في الوعي العام

ما العمل؟

وإذا كان الأمر كذلك بما يخص الأمريكان، فكيف نتعامل معهم؟ وكيف ننقذ بلادنا في ظل ما يبدو أنه سيطرة وتحكم واسع النطاق للأمريكي بالمشهد السوري؟

يحتاج الأمر إلى فهم نظري وعملي للأمور التالية:

أولاً: مشهد التحكم الأمريكي الواسع، أو السطوة الأمريكية الواسعة على تطورات الملف السوري، هو مشهد مؤقتٌ وزائلٌ بأسرع مما يتوقع أو يظن كثيرون؛ فالحاكم في هذه المسألة هو التوازن الفعلي للقوى على المستوى الدولي ومن ثم الإقليمي، وفي كلا الأمرين ليس للأمريكي حَظ في استمرار السيطرة على ما هي عليه، والقياس هنا هو بالأشهر حتى وليس بالسنوات.

ثانياً: الأمريكي لا يريد خيراً لا بسورية ولا بشعبها، ولا بالسلطات فيها ولا بطوائفها ولا بقومياتها ولا بأي مكون من مكوناتها؛ مشروع الأمريكي في سورية، هو ذاته مشروع «الإسرائيلي»: التقسيم والتفتيت والفوضى الشاملة، بحيث تتحول سورية إلى صاعق تفجير لتركيا وللعراق وللمنطقة ككل، ما يسمح بإعاقة القوى الصاعدة الدولية المنافسة للهيمنة الأمريكية أحادية القطبية، وبالدرجة الأولى: الصين وروسيا، ومعهما تركيا وإيران والسعودية ومصر في منطقتنا.

ثالثاً: لا يعولن أحد على تصريحات الأمريكي ووعوده، سواء كان الأمر يتعلق بالعقوبات ورفعها، أو بالحديث عن «سيطرة الدولة»؛ فالمقصود في الحالتين هو دفع الأطراف السورية المختلفة إلى إدماء بعضها بعضاً، ما يؤدي لإضعافها جميعها، وبما يسمح بتمرير مشروع الفوضى.

رابعاً: المدخل الوحيد الصالح لتقليل وزن التدخلات الأمريكية و«الإسرائيلية»، وكل التدخلات الخارجية الأخرى، هو العمل من أجل توحيد الشعب السوري عبر تحقيق التوافق والرضا الاجتماعي، عبر حوار وطني حقيقي مركزه هو مؤتمر وطني عام شامل يسمح بإنتاج حكومة وحدة وطنية ودستور دائم، ويعبد الطريق نحو انتخابات حرة ونزيهة، ويحفظ وحدة البلاد وسيادتها.

خامساً: المدخل الإضافي الضروري هو تنويع العلاقات الخارجية، والاستفادة من التناقضات على الساحة الدولية، وعدم وضع كل البيض في السلة الغربية، لأن البيض الموضوع في السلال الغربية محكوم بأن يتكسر كله أو معظمه في نهاية المطاف.

التطابق بين الدور الأمريكي و«الإسرائيلي» بما يخص سورية والمنطقة، لم يكن سابقاً أمراً معقداً أو محتاجاً إلى توضيح أو تأكيد، ولكن الدوامات التي نمر بها في سورية عبر السنوات الماضية، واللعب على وعي الناس بشكل مستمر، والدم السوري الذي يراق بأيد سورية، كل ذلك أحدث اضطراباً عميقاً في الوعي العام، ولكن قليلاً من التفكر يسمح بإزالة الغشاوة والنظر إلى الوقائع كما هي دون تجميل أو تزييف.

فهم هذا التطابق هو ضرورة قصوى في صياغة سياسات صحيحة في سورية، سواء كان الحديث هو عن الاقتصاد أو الأمن أو العسكر أو المشاركة السياسية أو غير ذلك من الأمور الكبرى.

إغضاب المُستعمِر أسهل من استرضائه!

آفة قسم كبير من السلطات التي تعاقبت على سورية عبر عقود طويلة، بل وقسم من القوى السياسية في سورية، هي أن أنظارها بقيت موجهة إلى الخارج وطلباته وتوازناته طوال الوقت، ولم تعر الداخل أي اهتمام، أو وزن حقيقي في صياغة سياساتها.

من الصحيح أن الخارج في عالمنا المعاصر، متداخل إلى حد كبير مع الداخل، ومؤثر بشكل كبير على ما يجري في الداخل، ولكن مع ذلك، فإن الأصل في صياغة السياسات الوطنية هو النظر إلى الداخل، إلى الشعب السوري وحاجاته، والاستناد إليه والاستقواء به.

تصبح معادلة الداخل والخارج أكثر تعقيداً وخطورة، حين تلجأ بعض الأنظمة إلى استرضاء الخارج على حساب الداخل؛ رأينا هذا بشكل واضح أيام بشار الأسد في المجال الاقتصادي، حيث تم تدفيع الشعب السوري أثماناً باهظة عبر الامتثال لوصفات صندوق النقد والبنك الدوليين؛ عبر تعميق مسار الخصخصة وضرب قطاع الدولة، وتقليص الدعم الاجتماعي والدور الاجتماعي للدولة، وهي الإجراءات التي رفعت نسبة الفقر في سورية خلال 5 أعوام بين 2005 ونهاية 2009، من 30% إلى حوالي 44% من السكان، ما ألقى أكثر من 3 ملايين إنسان سوري تحت خط الفقر، ومهد الأرضية للانفجار الكبير عام 2011.

اليوم لدينا معادلات شبيهة؛ حيث يسعى الأمريكي، ومن خلفه «الإسرائيلي»، وعبر الابتزاز الاقتصادي بسلاح العقوبات، وعبر الابتزاز العسكري بالقصف والاعتداءات «الإسرائيلية» المتكررة، وعبر الضغط السياسي والإعلامي والاجتماعي، من خلال بث الفتن والدعوة لتقسيم سورية، ودعوة أبنائها لمقاتلة بعضهم بعضاً تحت خليط من الشعارات الطائفية والدينية والقومية والعشائرية وحتى الوطنية العامة!

تاريخ خمسة قرون من الاستعمار الغربي لدول الجنوب العالمي، تثبت بما لا يدع مجالاً للشك، أن إغضاب المستعمر كان دائماً أقل تكلفة من إرضائه؛ فالمستعمر لا يرضى عن بلد من بلدان الجنوب العالمي، إلا وهو راكع على ركبتيه، ضعيف مفتت مقسم ومدمى...

الخلاص الحقيقي الذي ينبغي البحث عنه هو بالضبط عبر إغضاب المستعمر لا عبر إرضائه، وإغضاب المستعمر له أدواته الواضحة؛ لأن أكثر ما يمكن أن يغضب الأمريكي و«الإسرائيلي» هو التالي:

أولاً: علينا كسوريين أن نتوحد وننبذ الخطاب الطائفي التحريضي، ونرفض سفك دماء بعضنا البعض تحت أي ذريعة كانت.

ثانياً: كي نتوحد فإن علينا أن نتعامل مع بعضنا البعض كإخوة وأبناء بلد واحد متساوين في الحقوق والواجبات.

ثالثاً: الطريق العملي للوصول إلى هذه الوحدة هو المؤتمر الوطني العام الذي يجمعنا ويكون منصة نتوافق عليها على مستقبل بلادنا بمختلف تفاصيله، بما في ذلك شكل الدولة والسلطات وتوزيع الصلاحيات بينها، ومسائل المركزية واللامركزية، والنموذج الاقتصادي المنشود، إلى غير ذلك من الأمور التي تحتاج توافقاً حقيقياً بين السوريين.

رابعاً: علينا ألا ننخدع بحال من الأحوال بالأكاذيب والوعود الأمريكية، وعلينا ألا نضع بيضنا في سلة الأمريكي، لأنه سيكسره على رؤوسنا بالضرورة، وعلينا بالمقابل أن نصيغ علاقاتنا الخارجية بشكل متوازن بحيث لا نكون فريسة للتخريب الأمريكي و«الإسرائيلي»، وبحيث لا نقع في مصيدة «الإسرائيلي»، والأمريكي «وسيطاً نزيهاً» كما يقول عن نفسه، في حين نرى مدى نزاهة وساطته في أجساد أطفال غزة على سبيل المثال لا الحصر...

اليوم، وبينما يحاول الصهيوني إغراق الإعلام بالأحاديث عن التطبيع، ويشغل جيوشه الإلكترونية، وعملاءه المنحطين من أبناء جلدتنا، كي يقنعونا بأن سورية الموحدة قد انتهت إلى غير رجعة، وأن التقسيم هو قدر لا راد له، فإن علينا مسؤوليات مضاعفة في كسر هذه الأكاذيب، بالضبط، عبر توحيد السوريين، وعبر قطع دابر الفتنة الداخلية، وعبر التوقف نهائياً وبشكل فوري عن التعامل باستكبار وبعقلية الغلبة مع الداخل السوري... علينا أن نتحلى بالتواضع مع أبناء بلدنا، وأن نحترم تضحياتهم وآلامهم، وأن يكونوا النقطة التي تتوجه إليها أنظارنا، وأن يكونوا محور اهتمامنا وتفكيرنا، لا أن يكون الخارج وصفقاته ووعوده حبل النجاة المفترض، والوهمي في نهاية المطاف...

إلى روح زياد

من أهم مزايا تجربة زياد الرحباني أنها أعادت الاعتبار إلى الفن بوصفه أحد أدوات إغناء العالم الروحي للإنسان، ورسالة سامية في الوقت ذاته. كما أعادت التوازن إلى العلاقة بين الشكل والمحتوى في العمل الفني؛ فهو لا ينبغي أن يكون تقريراً سياسياً رتيباً ومملاً، كما لا يصح أن يكون خواءً أو طلاسم وأحاجي عصية على الفهم «بذريعة أن «المعنى في قلب الشاعر»». فالمبدع الحقيقي من طراز زياد هو ذاك الذي يمتلك أدواته الفنية ولا يساوم عليها، وفي الوقت ذاته يطرح موقفاً واضحاً من القهر الإنساني بكل تجلياته ومستوياته.

■ رمزي السالم

بهذا المعنى، يقطع زياد العلاقة مع الفن بوصفه مجرد سلعة في السوق، أو محاكاة للغرائز، أو تهويمات ذات مريضة لدى بعض أدعياء الفن. كما يرفض أن يكون الفن مجرد مادة دعائية أو شعاراً سياسياً فجّاً ينكر وظيفته الجمالية.

إن القدرة على الجمع بين الفن كوظيفة اجتماعية، وكجزء من سؤال الإنسان في بحثه الدائم عن الحقيقة، من جهة، وبين الإطار الفني القادر على محاكاة الروح والمشاعر والأحاسيس، من جهة أخرى، هي سمة المبدع الحقيقي.

فن النفاق

في عالمنا المنافق الحديث، عالم التفاهة، يزعم فكر ما بعد الحداثة بضرورة تهدئة أعصابنا عبر محو مفردات مثل «الحرب» و«الظلم» و«الجوع» من القاموس الفني والإبداعي. فهذه المفردات تُزعج علية القوم، وتخدش مشاعرهم الرقيقة ونفوسهم الحساسة. ويُقال إن الفن أسمى من أن يتطرق إلى مثل هذه القضايا! إذ يُروّج له كمتعة عابرة، أو لذة، أو «أكشن» وفانتازيا، توفّرها قدرات الثورة الرقمية!

تُصرّ مدرسة ما بعد الحداثة على إعادة إنتاج مقولة «الفن للفن» وفق منطق نظام التفاهة، فتروّج للّا معنى، واللا انتماء، واللا موقف، وتعزل الفن عن الواقع، بذريعة تجنّب تحوّله إلى مادة دعائية.

صحيح أنه لا ينبغي اختزال الفن في دعاية سياسية، لكن الفن الحقيقي لا يغلق أبوابه في وجه العالم الخارجي، ولا يعيش في برج عاجي. فالفنان ليس روبوتاً ولا مادة صمّاء، بل إنسان حيّ قبل كل شيء، ومن الطبيعي أن يشارك البشر أفراحهم وأحزانهم.

حين اعتقل بيكاسو في باريس إبّان الاحتلال النازي، واطّلع المحقق على لوحته «غيرنيكا»، سأله: «هل فعلتَ هذا؟» فأجابه: «كلا، أنتم من فعلتموه».

في لوحة «غيرنيكا»، لم يكن بابلو بيكاسو يطرح رسالة دعائية مباشرة، بل كان يعكس الواقع كما تراه روحه الفنية. عكس الواقع لا يتناقض مع البعد الجمالي في العمل الإبداعي، بل هو شرطه الضروري.

نقد النقد

عوداً إلى بدء: زياد، كنموذج وظاهرة وخلاصة تجربة سياسية وفنية، وليس كفرد فقط، فإنه أسمى من أن ينال منه كتّاب «القطعة بعشرة»، أو «الثوّار» القابعون في دفء المغتربات، أو النسخ المحلية المبتذلة من فكر ما بعد الحداثة، أو صحافة البترودولار وألغاز الدولار.

الذين يحكمون على تجربة زياد السياسية من خلال موقفه الرافض للبدائل المطروحة، أكثر مما هو انحياز لطاغية، يتجاهلون حقيقة أن زياد تضامن مع أكثر معارضي النظام الساقط جذريةً ووضوحاً وتضحية، حين كان «المعارضون» الطارئون ما يزالون من أتباع ذلك النظام، أو في طور الفطام السياسي.

عدا عن ذلك، فإن زياد هو ابن مرحلة تاريخية بكل مفارقاتها وتناقضاتها وإشكالياتها. ووجود موقف خاطئ في مسيرته الطويلة لا يبرّر إطلاق أحكام ميكانيكية على تجربته والدعوة إلى دفنها. فهو أيقونة، شاء البعض أم أبى.

وداعًا للسلاح خيار الضرورة

في مشهد رمزي لافت، أقدم عشرات من مقاتلي حزب العمال الكردستاني، قبل أسابيع، على إحراق أسلحتهم، في إشارة إلى انطلاق مرحلة تاريخية جديدة بين الدولة التركية والأكراد، عنوانها الأبرز هو السلام. تأتي هذه الخطوة ترجمةً لمبادرة زعيم الحزب التاريخي، عبد الله أوجلان، التي تحوّلت إلى قرار نافذ خلال المؤتمر الثاني عشر للحزب.

■ عصام حوج

بغية إدراك أبعاد هذه العملية وشروط نجاحها وحواملها السياسية والاجتماعية ينبغي فهم سياقها الموضوعي الواقعي، ومن خارج إطار الوعي السياسي التقليدي الذي يستند إلى منطق العالم أحادي القطب.

أولاً: العملية تمثّل ضرورة وجودية للدولة التركية.

ثانياً: وهي في الوقت ذاته ضرورة موضوعية للشعب الكردي.

ثالثاً: الحديث عن منتصر ومهزوم هو تبسيط مُخلّ، فهذه العملية إما أن ينتصر فيها الجميع أو ينهزم الجميع.

تعكس هذه الخطوة وعيًا مشتركًا لدى الطرفين بحاجتهما المتبادلة، في عالم يشهد تحولات جيوسياسية عميقة. وهي تعبير عن فهم عميق لحقائق العالم المعاصر وتوازناته، ورؤية للالتفاف على المشاريع الدولية التي تستهدف المنطقة عبر تنشيط تناقضاتها الثانوية على حساب التناقضات الرئيسية.

تناقضات نموذج الدولة

ما يُعرف بـ«نموذج الدولة الوطنية» – وتركيا واحدة من أبرز حالاته – لم يتمكن من استكمال مشروع التحرر الوطني. فالاستقلال السياسي، رغم كونه شرطاً أساسياً، تبيّن أنه غير كافٍ ما لم يُقترن بالتحرر الاقتصادي والاجتماعي، والقدرة على تحقيق تنمية مستقلة ومستدامة.

كما أن حماية هذا الاستقلال لا يمكن أن تتم من دون مشروع ديمقراطي حقيقي، خصوصاً في البلدان المتعددة القوميات والأديان، حيث ينبغي تحويل الصراع من صراع هويات إلى صراع برامج وسياسات. فالدولة الهشّة، التي تتحوّل أزماتها إلى أزمات قومية أو طائفية، غير قادرة على تحقيق التنمية أو الحفاظ على سيادتها.

في السياق ذاته، لم تعد السيادة في العالم المعاصر مقتصرة على سلطة الدولة وأجهزتها، بل باتت تشمل سيادة الشعب على قراراته السياسية والاقتصادية وتحالفاته الإقليمية والدولية.

الانهيار المتكرر في سعر صرف الليرة التركية، والابتزاز الأمريكي المستمر، والتهديدات الاقتصادية التي تواجهها أنقرة كلما حاولت انتهاج سياسة مستقلة، كلها شواهد تؤكد هذه الحقيقة. وهذا ما تعكسه أيضاً رسائل أوجلان وتصريحات دولت بهجلي.

فالحمائية التي تتبعها الولايات المتحدة، في إطار استراتيجيتها الجديدة لعالم متعدد الأقطاب، تتناقض كليًا مع طموحات الدول الساعية إلى أدوار مستقلة، حتى إن كانت من بين أقرب حلفاء واشنطن. وهو ما يفسّر انفضاض العديد من الحلفاء عنها.

تركيا بين التيارات الثلاثة

من يراقب الحراك السياسي التركي، يلاحظ وجود ثلاثة تيارات تتنازع على رسم خيارات البلاد:

تيار التبعية : يسعى إلى استمرار الدور الوظيفي لتركيا ضمن المنظومة الغربية، خصوصًا الأمريكية. إلا أن حظوظ هذا التيار محدودة تاريخيًا، في ظل عقيدة «أمريكا أولاً»، التي لا تترك متسعًا حتى لحلفائها المقربين.

التيار الإمبراطوري التقليدي: يروّج لاستعادة أمجاد الدولة العثمانية. لكن هذا التوجّه يصطدم بمصالح قوى إقليمية ودولية كبرى، ويُعدّ خياراً غير واقعي في السياق الحالي.

التيار العقلاني: يدعو إلى تموضع إقليمي مستقل لتركيا، عبر بناء علاقات متوازنة قائمة على الندية، والاحترام المتبادل، والمصالح المشتركة. وهو خيار لا يمكن تحقيقه من دون تسوية التناقضات الداخلية، وفي مقدّمتها القضية الكردية.

وعلى مآلات هذا التنازع سيتحدد مستقبل تركيا، بما في ذلك مصير عملية السلام الجارية مع حزب العمال الكردستاني.

حق تقرير المصير... في وحدته لا في تفتيته

ثمّة قناعة لدى بعض النخب الكردية بإمكانية تحقيق حق تقرير المصير بصيغته الكلاسيكية «الانفصال»، بهدف تجاوز الفوات التاريخي والالتحاق بركب الدول القومية. وقد يُعوّل بعضهم على التناقضات الإقليمية والدولية، متخيّلين إمكانية أن يصبح الأكراد بديلًا وظيفيًا عن تركيا في الاستراتيجية الأمريكية.

إلا أن رسائل عبد الله أوجلان قطعت الطريق على هذا المسار. فحق تقرير المصير، في ظل المعادلات الراهنة، لا يتطلّب بالضرورة تفتيت الكيانات، بل يمكن أن يتحقّق عبر اندماج طوعي متبادل، يقوم على الاعتراف بالهويات المتعددة، وتجاوز نموذج الدولة القومية الأحادية.

إن تجاوز الأحادية القومية ليس بالضرورة أن يكون الانفصال، خاصة في ظل التشابه الثقافي والاجتماعي بين مكونات الدولة ووحدة فضائها الاقتصادي. ففي المنطقة وكما تشير التجربة التاريخية لا يمكن ان يستقر وضع أحد من مكوناتها القومية دون استقرار إقليمي شامل، ولا يمكن حل مشكلة شعب على حساب شعب آخر.

ما يحدث اليوم يمكن أن يشكّل خطوة أولى نحو تطبيع شامل للوضع الإقليمي إذا توفرت الإرادة المشتركة لدى قوى الإقليم وتمكّنت القوى الدولية الصاعدة من أن تقدّم نموذجاً بديلاً يُحتذى به

الخيارات المحتملة

منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، شكّلت تركيا إحدى الركائز الأساسية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. وقدّمت لها واشنطن الدعم الكامل لأداء دورها الوظيفي، بما في ذلك إدراج حزب العمال الكردستاني على لوائح الإرهاب، والمساعدة في اعتقال أوجلان، كما بيّنت مرافعاته أمام المحكمة.

ومع بروز مساعٍ مشتركة بين أنقرة وأوجلان لإيجاد حل سياسي للقضية الكردية، فإن خيارات واشنطن قد تتوزع بين:

العرقلة المباشرة: من خلال نفوذها داخل مؤسسات الدولة التركية، والحفاظ على حالة التوتر المزمن.

الاحتواء الناعم: عبر التناغم مع طموحات النخب التركية للتحول إلى مركز إقليمي، شرط أن يتم ذلك تحت «التحكّم عن بُعد» الأمريكي، وبما يخدم أولويات واشنطن الاستراتيجية، وعلى رأسها الصراع مع الصين.

مهما يكن، فإن ما يحدث اليوم يمكن أن يشكّل خطوة أولى نحو تطبيع شامل للوضع الإقليمي، إذا توفرت الإرادة المشتركة لدى قوى الإقليم، وتمكّنت القوى الدولية الصاعدة من أن تقدّم نموذجاً بديلاً يُحتذى به.

الدورة التكميلية لطلاب الشهادة الثانوية... قرار الإلغاء ومشروعية المطلب

في ظل واقع استثنائي تعيشه سورية منذ أواخر عام 2024 وحتى اليوم، تصاعدت الأصوات الطلابية المطالبة بإعادة الدورة التكميلية لطلاب الشهادة الثانوية العامة لعام 2025، التي أُلغيت رسمياً بقرار من وزارة التربية السورية.

فرغم التصريح الواضح الصادر عن الوزير، يرى الطلاب وأهاليهم أن الظرف العام للبلاد لا يسمح بتطبيق هذا القرار على دفعة هذا العام، معتبرين أن مطلبهم لا يحمل بعداً تربوياً فقط، بل يُمثل حاجة إنسانية عادلة في ظل ظروف قاسية أثّرت على العملية التعليمية برمّتها.

تصريح رسمي... لا دورة تكميلية هذا العام

بتاريخ 11 حزيران 2025، أعلن وزير التربية الدكتور محمد عبد الرحمن تركو، خلال مقابلة مع قناة الإخبارية السورية الرسمية، أن الدورة التكميلية أُلغيت هذا العام بشكل نهائي، تنفيذاً لمرسوم سابق صدر في كانون الأول 2023، يقضي بإلغاء نظام الدورتين الامتحانيتين للشهادة الثانوية العامة، واعتماد دورة واحدة فقط اعتباراً من العام الدراسي 2024–2025.

وأوضح الوزير أن الوزارة ستعيد تقييم التجربة بعد انتهاء العام لتحديد ما إذا كان من المناسب إعادة الدورة التكميلية في السنوات المقبلة، لكن لا نية لإجرائها لهذا العام، مشيراً إلى أن الوضع التعليمي عاد إلى طبيعته، ولم تعد هناك حاجة لما سُمّي «الاستثناء التربوي» الذي كانت تفرضه ظروف مثل جائحة كورونا أو الزلزال الذي ضرب سورية عام 2023.

الطلاب يردّون... الواقع ليس طبيعياً والمطلب مشروع

في المقابل، لا يرى الطلاب أي مظهر من مظاهر «العودة إلى الاستقرار» الذي تستند إليه الوزارة. بل على العكس، يؤكدون أن العام الدراسي المنصرم تخللته ظروف غير مسبوقة، بدأت منذ أواخر عام 2024 مع التغيرات السياسية الكبيرة في البلاد، وعلى رأسها سقوط سلطة النظام البائد، وما تبعها من خلل إداري وأمني واضح، انعكس مباشرة على المدارس والطلاب.

ففي معظم المحافظات، أدى هذا الوضع إلى اضطراب واضح في العملية التعليمية، تمثل في غياب منتظم للكادر التدريسي، وإغلاق جزئي أو كلي لعدد من المدارس لفترات متقطعة. كما شهد الطلاب نقصاً حاداً في الوسائل التعليمية الأساسية، بما في ذلك الكهرباء، الإنترنت، وسائل التدفئة، الورق، وحتى المواصلات في بعض المناطق.

علاوة على ذلك، شهد الطلاب تراجعاً حاداً في الأمان النفسي والاجتماعي، وهو شرط أساسي لأي أداء علمي متزن. فقد جرت الامتحانات وسط أجواء متوترة، وتحت تأثير ضغط معيشي واقتصادي كبير، أجبر كثيراً من الطلاب على العمل خلال العام الدراسي لتأمين دخل لأسرهم أو نفقات دراستهم. وهذه ظروف، بحسب الطلاب، تنسف تماماً فكرة «العام الدراسي الطبيعي» التي تتذرع بها الوزارة.

الدورة التكميلية ليست رفاهيةً بل حقاً تعليمياً

لطالما اعتُبرت الدورة التكميلية متنفساً للطلاب في حالات الرسوب العرضي أو الرغبة في تحسين المعدلات. وفي ظل ما سبق من معيقات، فإن حجب هذه الفرصة عن دفعة 2025 يُعد إجراءً قاسياً وغير منصف، ولا سيما أن القرار طُبّق فجأة ودون مراعاة للمتغيرات الميدانية.

كما أن قرار الإلغاء لم يُرافقه أية إجراءات بديلة أو استثنائية تُراعي حالة المناطق المتضررة أو الطلاب الذين لم يحظوا بتعليم كاف خلال الفصل الدراسي الثاني. ولم تُقدّم الوزارة أية خطة دعم تربوية تعويضية، لا على مستوى الدروس، ولا على مستوى الدعم النفسي أو الاجتماعي.

هل من فرصة للمراجعة؟

في ظل حملات أطلقها طلاب وأهال عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتزايد الضغوط الإعلامية، بات واضحاً أن هناك مطالب شعبية واسعة تطالب باستثناء دفعة عام 2025 من قرار الإلغاء، باعتبار أن ظروفهم مختلفة كلياً عن الطلاب في الأعوام القادمة.

ويرى مراقبون أن الاستجابة لهذه المطالب لا تمثل تراجعاً إدارياً، بل تعكس مرونة تربوية ضرورية في بلد يعيش وضعاً انتقالياً هشاً، ويحتاج إلى إجراءات ترميم تربوي لا مزيد من القرارات التي تُفاقم الإحباط واليأس بين جيل الشباب.

حق تربوي مشروع

إن قرار إلغاء الدورة التكميلية للعام الدراسي 2024–2025، وإن كان مبرراً إدارياً في سياق خطط إعادة هيكلة التعليم، إلا أنه يُفتقد للعدالة حين يُطبّق على دفعة دراسية عاشت عاماً مضطرباً بكل المقاييس.

ومن هنا، فإن مطلب إعادة الدورة التكميلية لدفعة 2025 لا يمثل مطلباً عاطفياً، بل هو حقّ تربوي مشروع، يستند إلى مبدأ تكافؤ الفرص، ويستحق أن يُدرس بجدية في أروقة وزارة التربية والحكومة.

الصحة العالمية... واقع صحي كارثي في السويداء... انهيار الخدمات وتزايد النازحين

أطلقت منظمة الصحة العالمية تحذيراً شديد اللهجة حول تدهور الوضع الصحي في محافظة السويداء، واصفةً المشهد بأنه «قاتم» ويستدعي تدخلاً عاجلاً على المستوى الإنساني والدولي.

جاء ذلك في تصريح رسمي أدلت به ممثلة المنظمة في سورية، كريستينا بيثكي، بتاريخ 25 تموز 2025، من العاصمة دمشق، عقب تقييم ميداني للوضع الإنساني في المدينة التي تعاني من تصعيد أمني غير مسبوق.

انهيار كامل للقطاع الصحي

قالت بيثكي إن المنشآت الصحية في السويداء تواجه «ضغطًا هائلًا»، فيما أصبحت غير قادرة على استيعاب الأعداد الكبيرة من المصابين والمرضى. وأضافت أن المستشفى الوطني في المدينة مكتظ تماماً، وأن ثلاجات حفظ الجثامين امتلأت بالكامل، ما اضطر الفرق الطبية لاستخدام وسائل بديلة لحفظ الجثث.

كما أشارت إلى أن أكثر من 5 منشآت طبية تعرضت للاستهداف المباشر خلال الأيام الماضية، ما أسفر عن مقتل طبيبين وإصابة عدد من العاملين في الحقل الطبي، فيما تمت عرقلة عمل سيارات الإسعاف ومنعها من الوصول إلى بعض المناطق المتأثرة.

انقطاع الخدمات الأساسية

أكدت بيثكي أن معظم المراكز الصحية تعاني من انقطاع الكهرباء والمياه بشكل كامل، ما أدى إلى شلل في خدمات الجراحة، والعناية المشددة، وتخزين الأدوية الحساسة، خاصة تلك المخصصة للأطفال والنساء الحوامل.

وأشارت إلى أن إمدادات الأدوية الأساسية بدأت تنفد بسرعة خطِرة، في ظل عدم القدرة على إيصال مساعدات بشكل مستمر وآمن إلى المدينة المحاصرة أمنياً.

أزمة إنسانية متفاقمة ونزوح جماعي

كشفت منظمة الصحة العالمية عن نزوح ما يزيد على 145 ألف شخص من السويداء خلال أسبوع واحد فقط، أغلبهم اضطروا للفرار دون مأوى أو طعام أو أدنى مقومات الحياة. وتركزت حركة النزوح نحو مناطق ريف دمشق ودرعا.

استجابة المنظمة

أعلنت منظمة الصحة العالمية أنها بدأت بتسيير فرق طبية متنقلة لتقديم خدمات الإسعاف والرعاية النفسية ودعم الأمومة والطفولة. كما تم إرسال قوافل إغاثية طبية وغذائية رغم التحديات الأمنية الكبيرة.

دعوة عاجلة لوقف الانتهاكات وحماية الكوادر الطبية

في ختام بيانها، ناشدت بيثكي جميع الأطراف المتنازعة باحترام القانون الدولي الإنساني، مشددة على أن «المرافق الصحية والكوادر الطبية يجب ألا تكون أهدافاً في أي نزاع، وأن استمرار الاعتداء عليها يشكّل جريمة حرب مكتملة الأركان».

بيانات رقمية رئيسية من التصريح

مكان التصريح: دمشق – المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة

عدد الضحايا المدنيين: أكثر من 814 قتيل خلال أسبوع

عدد الجرحى: ما يزيد على 900 جريح

عدد النازحين: أكثر من 145,000 شخص

عدد المنشآت الصحية المستهدفة: 5 منشآت على الأقل

عدد الأطباء القتلى: طبيبان على الأقل

حالة الكهرباء والمياه: انقطاع كامل

وضع الأدوية والمستلزمات: قرب نفاد تام للمواد الأساسية

لا حل إنساني دون حل سياسي

في ظل هذا الانهيار المتسارع، تؤكد منظمة الصحة العالمية وغيرها من الجهات الإنسانية أن الأزمة الصحية والإنسانية في السويداء ليست معزولة عن السياق السياسي العام في سورية. إذ لا يمكن احتواء الكارثة أو تجنّب تكرارها في مناطق أخرى إلا من خلال التوصل إلى حل سياسي شامل يعالج جذور النزاع، ويعيد الاستقرار إلى مؤسسات الدولة، ويكفل احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان.

إن استمرار غياب الحل السياسي لن يؤدي إلا إلى مزيد من الانهيار، حيث تصبح المساعدات الطارئة مجرد إسعافات مؤقتة في جرح مفتوح، يتسع يوماً بعد يوم.

سورية على حافة المجاعة... كارثة إنسانية لا تنتهي تتطلب حلولًا تتجاوز الإغاثة

بعد أكثر من 14 عاماً من الحرب والانهيار السياسي والاقتصادي والتدهور الاجتماعي، تقف سورية اليوم على شفا كارثة إنسانية غير مسبوقة، وسط تحذيرات متكررة من الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة الدولية.

فقد جاء بيان المنسق المقيم للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في سورية، السيد آدم عبد المولى بتاريخ 2025/7/25، بشأن تمديد أولويات الاستجابة الإنسانية لعام 2025 بمثابة ناقوس خطر جديد، يسلط الضوء على حجم المأساة التي يعاني منها السوريون، ليس من حيث الحاجة الملحة للمساعدات فقط، بل من حيث تآكل أسس الحياة الكريمة وغياب أي أفق اقتصادي مستدام.

10,3 ملايين إنسان بحاجة للمساعدة... وأغلبهم مهدد بالجوع

تشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن أكثر من 10,3 ملايين شخص داخل سورية بحاجة ماسة للمساعدة الإنسانية، بينما تُصنف أوضاع نحو8,2 ملايين شخص على أنها من أشد مستويات الشدة الإنسانية، أي ضمن الدرجة الرابعة أو الخامسة «كارثية/طارئة».

ففي البيان الصحفي، قال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا» إن «هذا النداء المعدل يستند إلى أولويات الاستجابة الإنسانية الحالية، مع التركيز على المناطق التي تواجه أشد الظروف قسوة، مضيفاً: إنه يستهدف المواقع المصنفة ضمن مستويات الخطورة الرابع والخامس، مع تحديد 2,07 مليار دولار لتلبية الاحتياجات العاجلة لنحو 8,2 ملايين شخص».

في هذه المناطق، يواجه السكان نقصاً حاداً في: الغذاء- المياه- الرعاية الصحية- وسبل العيش الأساسية.

هذه المؤشرات تقترب من تعريف المجاعة وفق معايير الأمن الغذائي العالمي.

نقص التمويل يضاعف الكارثة

بحسب البيان فمن أصل 3,19 مليار دولار تطلبها الأمم المتحدة لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية في 2025، لم يُؤمّن سوى 11% فقط حتى الآن. وحتى خطة عام 2024 لم تُغطّ بالكامل، حيث تلقت نحو 36,6% فقط من احتياجاتها.

هذا التراجع الحاد في التمويل يُنذر بانهيار القدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ، ما يترك ملايين السوريين عرضة للجوع، التشرد، والموت البطيء.

الفقر الشامل... أكثر من مجرد إحصائية

لم يعد الفقر في سورية مسألة اقتصادية فحسب، بل أصبح ظاهرة وجودية تُهدد البقاء. تشير التقديرات إلى أن أكثر من 90% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر، والكثير منهم باتوا غير قادرين على توفير أبسط مقومات الحياة: الخبز- الدواء- الوقود- أو حتى مياه الشرب.

ففي المناطق الريفية كما الحضرية، انهارت شبكات الخدمات والبنى التحتية، وغياب فرص العمل دفع شرائح واسعة من المجتمع إلى التسول أو الهجرة القسرية.

الاستجابة الإغاثية لم تعد كافية... الحاجة إلى حلول جذرية

على الرغم من أهمية المساعدات الإنسانية الدولية، فإنها لا تمثل أكثر من مسكّن مؤقت لأزمة متجذرة في السياسة والاقتصاد.

فالحل الحقيقي يكمن في الانتقال من الاستجابة الطارئة إلى التنمية المستدامة، بدءاً من:

تحقيق استقرار سياسي وأمني حقيقي، يُنهي الصراع المستمر ويفتح الباب لإعادة الإعمار والتنمية.

إعادة بناء الاقتصاد الوطني على أسس إنتاجية، من خلال تشجيع الاستثمار «العام والخاص» في الزراعة، الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ومشاريع البنية التحتية.

دعم مبادرات سبل العيش المستدامة، لتوفير فرص العمل وتوليد دخل محلي.

تحفيز مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في إعادة تأهيل الاقتصاد المحلي وتنشيط الإنتاج.

مراجعة السياسات الاقتصادية بما يضمن العدالة في التوزيع وتخفيف الأعباء عن الطبقات الأكثر فقراً.

تشير التقديرات إلى أن أكثر من 90% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر والكثير منهم باتوا غير قادرين على توفير أبسط مقومات الحياة: الخبز- الدواء- الوقود- أو حتى مياه الشرب

المسؤولية تبدأ من الداخل... دور الحكومة الانتقالية في قلب المعادلة

رغم أهمية الدعم الدولي والمساعدات الأممية، فإن مواجهة الكارثة الإنسانية في سورية لا يمكن أن تُعوّل بالكامل على الخارج.

فالحكومة الانتقالية، كسلطة مسؤولة في هذه المرحلة الحرجة، تتحمل دوراً محورياً لا يمكن تفويضه أو تجاهله.

فبناء الثقة الداخلية، وتحقيق الاستقرار، والانطلاق في مسار التعافي السياسي والاقتصادي والاجتماعي، يجب أن يبدأ من الداخل، بسياسات وخطط مدروسة تعكس أولويات الناس لا مصالح النخب.

وتكمن مسؤوليات الحكومة الانتقالية في عدة محاور رئيسية، منها:

تهيئة بيئة سياسية وأمنية مستقرة تضمن الوصول الآمن إلى المساعدات، وتحفّز عودة النازحين والمهجّرين.

وضع خطة وطنية عاجلة للتعافي الإنساني والتنمية المحلية، تتكامل مع جهود الأمم المتحدة، لا أن تقتصر على انتظارها.

محاربة الفساد وتعزيز الشفافية في توزيع الموارد والمساعدات، بما يضمن وصولها إلى المستحقين.

إعادة الاعتبار لقطاع الدولة الإنتاجي والخدمي، وخاصة في القطاعات السيادية.

تشجيع المبادرات المجتمعية والاقتصادية الإنتاجية، ولا سيما في الريف والضواحي، عبر تقديم تسهيلات وموارد للمشاريع الزراعية والصناعية.

إعادة تأهيل القطاعات الحيوية كالتعليم، الصحة، الطاقة، والنقل، لضمان الحد الأدنى من مقومات الحياة.

فتح قنوات شراكة فعالة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، ليكونا شريكين فاعلين في إعادة الإعمار والتوظيف.

إن الحكومة الانتقالية ليست فقط معنية بإدارة الأزمة، بل مطالبة بقيادة مرحلة التحول من دولة منهكة إلى دولة قادرة على النهوض. وهذا يتطلب إرادة سياسية واضحة، وخططاً قابلة للتنفيذ، وإشراك كل مكونات الشعب السوري في صياغة مستقبل أكثر عدلاً وكرامة.

الاستثمار لا الإغاثة فقط... طريق سورية إلى التعافي

الأمم المتحدة لا تزال تلعب دوراً رئيسياً في التنسيق وتقديم الدعم الإنساني، لكن بالمقابل فإن المجتمع الدولي مطالب اليوم بتغيير مقاربته تجاه سورية، من دعم يغلب عليه الطابع الإغاثي قصير الأمد، إلى شراكة إنمائية طويلة الأمد تستثمر في الإنسان السوري، في مهاراته وأرضه واقتصاده، بعيداً عن أشكال الاستثمار والابتزاز السياسي في مأساته وكارثته المستمرة، وبعيداً عن نماذج الوصاية والاملاءات والتبعية الاقتصادية.

فبدون هذه النقلة النوعية، ستبقى الكارثة الإنسانية مستمرة، بل ومتفاقمة، مهما بلغ حجم المساعدات.

إن المطلوب اليوم ليس تمويل الطوارئ فقط، بل خطة شاملة للإنقاذ الوطني والنهضة الاجتماعية والاقتصادية، عنوانها: «الكرامة لا الإغاثة- الإنتاج لا الاعتماد- الشراكة لا الوصاية».

العمل عن بُعد... نافذة أمل للشباب السوري، لكن واقع الخدمات يُعيق الانطلاقة

في ظل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة التي عصفت بسورية ولا تزال مستمرة، ومع تدهور سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة، بدأ عدد من الشباب السوري يلجأ إلى خيار «العمل عن بُعد عبر الإنترنت» كفرصة لكسب الرزق وتحقيق قدر من الاستقلال المالي، سواء كمصدر دخل أساسي أو إضافي.

■ رهف ونوس

ورغم ما يوفره هذا الخيار من مزايا واعدة، قد يراه البعض بوابة مؤقتة لتحسين الظروف المعيشية الصعبة، إلا أن الواقع يفرض وقفة متأنية لإعادة النظر، إذ لا يمكن تجاهل سلسلة التحديات الخدمية واللوجستية التي تعترض هذا المسار، خاصةً في السياق السوري.

ما هو العمل عن بُعد؟ وما الذي يميّزه عن العمل التقليدي؟

العمل عن بُعد يعني إنجاز المهام الوظيفية من خارج المقر الرسمي للعمل، كالشركات أو المؤسسات، بالاعتماد على المهارات الشخصية والاختصاص، إلى جانب تقنيات الاتصال الحديثة. ويتيح هذا النموذج حرية اختيار مكان العمل، سواء من المنزل أو أي مكان آخر، باستخدام الحاسب المحمول أو الهاتف الذكي.

ويتميّز هذا النوع من العمل بمرونة عالية في ساعات العمل، وإمكانية اختيار نوعية المشاريع، ما يمنح الفرد استقلالية ويجعله بمثابة «مدير نفسه»، كما هو الحال مع مصممي الغرافيك أو المبرمجين. كما يسهم في تطوير المهارات الشخصية والمهنية، من خلال تنظيم الوقت، والتفاعل مع عملاء متنوعين وفهم متطلباتهم واحتياجاتهم.

تحديات تهدد الركيزة الأساسية للعمل عن بعد

الواقع في سورية يجعل تجربة العمل عن بُعد بعيدة عن المثالية. فرغم الإيجابيات، يعاني هذا النموذج من عراقيل متعددة تبدأ من ضعف البنية التحتية داخل المنازل، خاصة مع الانقطاعات المتكررة وغير المنتظمة للكهرباء، ما يعيق إنجاز المهام في وقتها.

وتبرز أيضاً مشكلة ضعف الإنترنت وتكرار الأعطال، وهي العائق الأكبر أمام استمرارية العمل عن بُعد، لكونه يعتمد بشكل أساسي على الاتصال الجيد والمستقر بالشبكة.

هذا الواقع يضطر بعض العاملين إلى محاولة خلق بيئة عمل مناسبة داخل المنزل، عبر الاشتراك بإنترنت أسرع أو تركيب مصادر طاقة بديلة. لكن هذه الحلول مكلفة، وقد تفوق القدرة المادية للغالبية. ولهذا، يتجه كثيرون إلى العمل من أماكن خارجية مهيّأة، تتوفر فيها الكهرباء والإنترنت المستقر، إلى جانب الراحة والهدوء والتكييف، مع كادر خدمي متخصص.

لكن حتى هذه الأماكن ليست مجانية؛ فالساعة الواحدة تُكلّف ما بين 10 إلى 15 ألف ليرة سورية، ورغم أن المبلغ قد يبدو بسيطاً، إلا أن تراكم عدد الساعات، إلى جانب مصاريف الطعام والشراب والنقل، يُثقل كاهل العامل، خصوصاً إذا كانت الأجور التي يتقاضاها بالكاد تغطي هذه النفقات.

وفي ظل قلة فرص العمل أو انعدامها داخل البلاد، لا يجد العامل خياراً سوى الاستمرار في هذه الدوامة، ما يجعله عرضة للاستغلال من قبل أصحاب الأعمال.

والجدير بالذكر أن هذه التحديات تكاد تكون فريدة من نوعها في سورية، ولا تواجهها بيئات العمل عن بُعد في معظم الدول الأخرى.

ضغوط نفسية وغياب الضمانات القانونية

تُضاف إلى هذه التحديات آثار نفسية وصحية ناتجة عن ضغوط العمل والظروف المحيطة به، ما أدى إلى شعور كثير من الشباب بما يشبه «الشيخوخة المبكرة»، بسبب تراكم الأعباء والمسؤوليات.

كما أن غياب الاستقرار المالي في هذا النوع من الأعمال، وعدم وجود أي ضمانات قانونية أو عقود واضحة تحمي حقوق العامل، يزيد من هشاشة هذا النموذج في السوق المحلي.

حتى طلاب الجامعات في مرمى التحدي!

طلاب الجامعات، ولا سيما طلاب الكليات العلمية مثل الهندسة المدنية والمعمارية والهندسة المعلوماتية، ليسوا بمنأى عن هذه التحديات. فمشاريعهم الدراسية تتطلب أدوات ولوجستيات مشابهة للعمل عن بُعد، ما يضطرهم أيضاً للجوء إلى الأماكن المدفوعة لإنجازها.

لكن الفرق هنا أن الطالب غالباً لا يمتلك أي دخل يغطي هذه المصاريف الإضافية، فوق رسوم الجامعة والمحاضرات والمواصلات، ما يجعل الأمر أكثر تعقيداً وإجهاداً.

تساؤلات مشروعة تنتظر إجابات

يبقى السؤال: متى تتحرك الدولة بسياسات واضحة واستراتيجية فعّالة لاستثمار طاقات الشباب ومهاراتهم، وتوفير بيئة عمل مناسبة بأجور مشجعة وتسهيلات لوجستية مقبولة؟ والأهم من ذلك: إلى متى ستبقى أدنى مقومات الحياة– كالكهرباء والاتصال بالإنترنت–عائقاً أمام جميع السوريين، ولا سيما الشباب، في طريق سعيهم نحو حياة كريمة واستقرار مهني؟

الكهرباء في سورية... واقع متردٍّ ووعود السراب

رغم الوعود الرسمية المتكررة من الجهات المعنية بتحسين الواقع الكهربائي في سورية، إلّا أن الشارع السوري لم يلمس أي تغيير فعلي يُذكر. بل على العكس، ازدادت ساعات التقنين في كل المحافظات، خاصة في المناطق الريفية، في وقت بات فيه التيار الكهربائي أشبه بالزائر العابر، لا يعوّل عليه في أي تفاصيل حياتية يومية.

يُعد غياب العدالة في توزيع الكهرباء بين محافظة وأخرى، وبين المدن والبلدات الريفية، أحد أسباب الاستياء الشعبي. ففي حين تنعم بعض المناطق بساعات وصل مقبولة نسبياً، تعاني مناطق أخرى من انقطاع شبه تام، في مشهد يكرّس التمييز ويزيد من معاناة الأهالي، ولا سيما مع ارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات قياسية خلال فصل الصيف.

أضرار تتجاوز الانزعاج إلى التدمير

الضرر لا يقف عند حدود الانزعاج أو تغيير نمط الحياة اليومية فحسب، بل يتجاوز ذلك ليطال مختلف مناحي الاقتصاد والمعيشة.

فقد لحقت أضرار فادحة بأصحاب المهن والحرف الذين يعتمدون على الكهرباء في أعمالهم، مثل الورش الصناعية، والحدادين، والنجارين، وأصحاب المحال التجارية، وخاصة بائعي اللحوم والألبان والأجبان، الذين يواجهون خسائر مباشرة نتيجة تلف منتجاتهم بسبب انعدام التبريد.

بالمقابل فإن الحل الذي يُقدَّم للناس اليوم هو: ادفع أكثر! اشترك بالأمبيرات. لكن من يملك القدرة؟ فالأمبيرات ليست متوفرة للجميع، وتكلفتها خيالية لمن يعيش براتب لا يكفي لشراء حاجات يومين. ومن لا يستطيع الدفع، فليحترق، فليعطش، فليأكل طعاماً فاسداً، فليفشل في امتحانه، فليذهب إلى الجحيم.

فالاعتماد على «الأمبيرات» كمصدر بديل للكهرباء لم يكن متاحاً أو مجدياً للجميع، نظراً لارتفاع تكلفته وعدم استمراريته. هذا الأمر دفع العديد من المحال للإغلاق أو تقليص ساعات العمل، ما انعكس سلباً على دخلهم وأمنهم المعيشي.

مياه وانقطاع وأزمات مركبة

الأزمة لم تقف عند حدود الكهرباء وحدها، بل امتدت لتشمل مياه الشرب، حيث تعتمد غالبية مضخات المياه على توفر التيار الكهربائي لتغذية الأحياء السكنية. وفي ظل الانقطاعات الطويلة، أصبح تأمين المياه تحدياً يومياً للأسر، مع لجوئها القسري إلى شراء المياه من الصهاريج بأسعار مرتفعة.

الطلاب في مرمى الإهمال

كما نال طلاب الشهادتين الإعدادية والثانوية نصيبهم من المعاناة، فخلال فترة الامتحانات، وجدوا أنفسهم محرومين من الإنارة اللازمة للدراسة في الليل، ومجبرين على مواجهة حرّ الصيف دون مروحة أو وسيلة تبريد، ناهيك عن عدم توفر مياه باردة في أغلب المنازل.

هل فكر أحد بهم وهم يقضون لياليهم على ضوء شمعة أو هاتف محمول بشحن ناقص؟ هل اهتمت الوزارة بمستقبلهم؟ هل خرج أحد ليقول إن غياب الكهرباء أثناء الامتحانات هو شكل من أشكال القتل البطيء لأحلام هؤلاء؟ لا أحد.

هذا الواقع شكل ضغطاً نفسياً وجسدياً على شريحة من الطلاب يفترض أن تُهيّأ لها ظروف النجاح.

وعود رسمية... لا تسمن ولا تغني

وسط هذا الواقع المتردي، لا تزال التصريحات الرسمية تتوالى، محمّلةً بوعود «تحسينات قريبة»، و«خطط إصلاحية»، و«مشاريع قيد الإنجاز»، إلا أن هذه الوعود لم تتجسد على أرض الواقع. بل أصبحت في نظر المواطن السوري أقرب إلى الخديعة أو «السراب»، الذي لا يزيده إلا عطشاً كلما سمعه.

الناس سئمت. الوعود الرسمية أصبحت مادة للسخرية والتندر، فلا أحد يصدقها، ولا أحد يحترمها.

«مشروع طاقة شمسية»، «محطة جديدة»، «تحسّن قريب»، كل ذلك لا يعني شيئاً في ظل استمرار الذل اليومي. الوعود لم تعد تُقنع حتى مطلقيها. المواطن السوري يريد كهرباء، لا تصريحات. يريد عدالة في التوزيع، لا شعارات. يريد أن يعيش، لا أن يتحول إلى كائن محروم من أبسط شروط الحياة.

فلا خطط توليد إضافي نجحت، ولا مشاريع الطاقة البديلة خرجت من إطار الخطابات الإعلامية. أما الأعذار الجاهزة، من نقص الفيول إلى واقع الشبكة والمحطات، فلم تعد تقنع أحداً، خصوصاً في ظل تفاوت التغذية الكهربائية بين المناطق.

سوء التخطيط وغياب الشفافية

واقع الكهرباء في سورية اليوم ليس مجرد أزمة خدمية، بل بات أزمة حياة. انعكاساته تطال الصحة والتعليم والاقتصاد والغذاء. والمواطن العادي يدفع ثمن الإهمال وسوء التخطيط وغياب الشفافية. وبينما تنتظر البلاد فجراً من الإنارة الحقيقية، لا تزال الوعود الرسمية تُشعل الظلام بحديث لا يغني ولا يضيء.

الأوهام المليارية: لن يستثمر

استضاف قصر الشعب في دمشق، يوم الخميس الماضي 24 تموز 2025، فعاليات منتدى الاستثمار السعودي السوري بحضور رسمي رفيع المستوى من الجانبين. ويُعد هذا المنتدى الأول من نوعه بين البلدين منذ سنوات طويلة، مما أكسبه أهمية خاصة. وفي ختام المنتدى، أعلنت الحكومة السورية توقيع مجموعة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم «نحو 47 اتفاقية ومذكرة» في مختلف القطاعات، بقيمة إجمالية تُقدَّر بنحو 6,4 مليارات دولار أمريكي. بطبيعة الحال، أثار هذا الرقم الضخم اهتماماً واسعاً، لكنه في الوقت نفسه ترك أسئلة مفتوحة حول طبيعة تلك الاتفاقيات، إذ لم يتضح بعد بشكل دقيق ما هي حصة الاتفاقيات النهائية المبرمة فعلياً ضمن هذا الرقم، وما هي حصة مذكرات التفاهم المبدئية التي قد يتم التفاوض عليها لاحقاً أو ربما لا يتم تفعيلها على الإطلاق. وبالتالي فإن المحصلة المُعلَن عنها، رغم ضخامتها على الورق، تستدعي قراءة متأنية لتمييز الالتزامات الحقيقية عن مجرد النوايا المعلنة.

■ احمد الرز

في ظل الواقع الداخلي شديد الهشاشة في سورية، ومع استمرار حالة القلق العام لدى السوريين حيال أوضاع البلاد الراهنة، حيث لم تحل بعد أي من المهام الوطنية الكبرى التي تحتاجها البلاد بشدة للمضي قدماً، وعلى رأسها تأمين مقومات توحيد سورية وإنجاز التوافق الوطني بين السوريين عبر حوار حقيقي، جاء الإعلان عن الاستثمارات السعودية ليشكل بصيص أمل لدى كثير من السوريين، حيث نظر العديد منهم إلى تلك الاستثمارات الموعودة بوصفها باباً للأمل في هذا الظرف العصيب، وقد تعزز هذا الشعور عبر تغطيات وتصريحات من شخصيات سياسية وإعلامية سارعت إلى التهليل لهذه الاستثمارات باعتبارها «طاقة الفرج» التي طال انتظارها.

مع ذلك، فإن هذه التطورات تتطلب التروي والتحليل. وبغض النظر عن كون وجود مستثمرين راغبين بالعمل بسورية هو أمر يبعث على التفاؤل لأي مواطن سوري يتوق إلى رؤية بلده تخرج من أزمتها، سنحاول في هذه المادة أن نسلط الضوء على بعض الملاحظات الأولية حول منتدى الاستثمار السعودي السوري وما دار في فلكه، بالإضافة إلى ملاحظات حول السياسة الاستثمارية في سورية عموماً، والمسار المطلوب للتوصل إلى استثمارات حقيقية وذات أولوية في ظل الوضع الراهن.

منتدى الاستثمار السعودي السوري: أرقام كبيرة وتفاصيل غائبة

يمكن تسجيل الكثير من الملاحظات حول مجريات منتدى الاستثمار السعودي السوري ونتائجه الفعلية. أولى هذه الملاحظات تتعلق بالرقم المعلن للاتفاقيات، فكما أشير في المقدمة، قيمة 6,4 مليارات دولار التي جرى تداولها تشمل حزمة واسعة من مذكرات التفاهم إلى جانب الاتفاقيات النهائية. هذا يعني أن جزءاً كبيراً من الرقم يمكن إدراجه في إطار النيات المعلنة، والتي لا يمكن الجزم بتحولها إلى استثمارات فعلية ما لم تتحول مذكرات التفاهم تلك إلى عقود ملزمة على الأرض.

واعتدنا في مثل هذه المنتديات والقمم الاقتصادية، سواء في سورية أو خارجها، على تضخيم الأرقام عبر إدخال المشاريع المستقبلية والافتراضية ضمن المحصلة، وهو ما ينطبق هنا، إذ قد يكون جزء كبير من الـ6,4 مليار دولار مجرد مشاريع محتملة قيد البحث، وربما لن تخرج إلى حيز التنفيذ ما لم تتوفر الظروف والمعطيات المناسبة لذلك.

من المعلومات المتداولة على هامش المنتدى، برزت تقديرات تُشير إلى أن القيمة الفعلية للاستثمارات المؤكدة التي تم الاتفاق عليها وتوقيع عقود ملزمة بشأنها لا تتجاوز 2,9 مليار دولار تقريباً من أصل الرقم الكلي المعلن. سواء صحّت هذه التقديرات أم لا، فإن غياب التفاصيل الرسمية الشفافة حول ماهية الاتفاقيات يُبقي الباب مفتوحاً للتأويل. فلم تصدر عن الجهات الرسمية السورية أي بيانات تفصيلية تكشف عن نوعية المشاريع التي تتضمنها تلك الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، ولا طبيعة العقود وآليات التعاقد التي ستُعتمد. على سبيل المثال: هل هي مشاريع وفق صيغة الشراكة بين القطاع العام والخاص PPP؟ وإذا كانت كذلك ما هي نسب تقاسم العائدات بين الجانب السوري والمستثمرين في حال كانت المشاريع ستدار بأسلوب تشاركي. يضاف إلى ذلك عدم توضيح الجداول الزمنية المتوقعة لتنفيذ وإنجاز هذه المشاريع المعلنة، فلا أحد يعلم على وجه الدقة متى يفترض أن يبدأ العمل فيها أو متى ستؤتي ثمارها.

ومن الجدير بالذكر أن حتى الجزء الذي يُعتقد أنه مؤكد وموقع من الاستثمارات «مثل نحو الـ2,9 مليار دولار المشار إليها سابقاً» لن يكون عبارة عن تدفقات نقدية مباشرة دفعة واحدة، بل على الأرجح سيمتد ضخ هذه الاستثمارات عبر عدة سنوات تزامناً مع مراحل تنفيذ المشاريع المرتبطة بها. فوق ذلك، فإن مدى التزام المستثمرين بالمضي قدماً في تنفيذ تلك المشاريع مرتبط بتوافر البيئة المستقرة والضمانات التي تضمن استمرار العمل والعائد المتوقع. وهذه الشروط بدورها مرهونة بتطورات الوضع السياسي والأمني في البلاد خلال المرحلة المقبلة، وهو ما يضيف مزيداً من الضبابية حول إمكانية تحويل الوعود الاستثمارية إلى واقع ملموس.

والغياب شبه التام للمعلومات التفصيلية يوحي بأن الهدف الأساس من المنتدى ربما كان سياسياً أكثر منه اقتصادياً مباشراً. فالإعلان عن رقم استثماري ضخم كهذا دون الكشف عن آليات التنفيذ ومراحله الزمنية يعزز الانطباع بأن البعد الإعلامي والسياسي للحدث طغى على محتواه الاقتصادي الفعلي. أرادت السلطات السورية على ما يبدو إيصال رسالة مفادها أن البلاد قد باتت مقصداً لاستثمارات خارجية كبيرة، في محاولة لبث الثقة والتفاؤل لدى الشارع السوري وإظهار نجاح سياسي. وبالمثل، فإن الجانب السعودي معنيٌ بإظهار دعمه لإعادة الاستقرار في سورية عبر إعلان الاستعداد لاستثمارات كبيرة، دون أن يعني ذلك بالضرورة ضخ الأموال كلها دفعة واحدة أو التزاماً نهائياً بالرقم المعلن كله.

عاقل في حقل ألغام

الفرص الاستثمارية المعلنة وعقلية «الاستثمار من فوق»

على الجانب الآخر من المنتدى، سارعت الحكومة السورية إلى الإعلان عن طرح عدد كبير من الفرص الاستثمارية الجديدة، مما سلط الضوء على مشكلة مزمنة أخرى في المشهد الاقتصادي السوري وهي غياب الشفافية بشكل كلي، فخلال فعاليات المنتدى نفسه، تحدّث مسؤولون عن عشرات الفرص المتاحة للاستثمار في محافظتي دمشق وحلب وغيرهما، وشاهدنا كيف حصل المستثمرون الحاضرون على بروشورات تفصيلية تتضمن معلومات عن تلك الفرص وشروط الاستثمار المرتبطة بها. غير أن هذه المعلومات التفصيلية بقيت حبيسة قاعات المنتدى ولم تُنشر للعامة، إذ لم تبادر أي جهة رسمية إلى نشر محتوى هذه البروشورات بشكل علني. ووجد الإعلاميون والمهتمون بالشأن الاقتصادي أنفسهم مضطرين للاعتماد على ما تسرب من معلومات شحيحة عبر بعض من حضروا المنتدى، مما خلق حالة من التخبط في فهم ما تم عرضه فعلياً على المستثمرين.

من خلال تلك التسريبات المحدودة التي خرجت للعلن، ظهرت مفارقات لافتة تستدعي النقاش. على سبيل المثال، تبيّن أن الحكومة عرضت للاستثمار السياحي مساحة شاسعة في قلب دمشق تتمحور حول محيط ساحة الأمويين، تضم مواقع شديدة الحساسية والأهمية من بينها مبنى هيئة الأركان ومبنى وزارة الدفاع «اللذان تعرضا لقصف جوي من جانب العدو الإسرائيلي» ونادي الضباط ومبنى الإذاعة والتلفزيون. جرى طرح هذه المواقع، التي تشكل جزءاً من ذاكرة الدولة ومن النسيج العمراني الحساس للعاصمة، كمشاريع استثمارية سياحية ضخمة تتضمن إقامة فنادق ومراكز تجارية وترفيهية. وكان من المفترض أن يسبق ذلك نقاش عام واسع ودراسات معمقة حول جدوى هذه المشاريع وآثارها المحتملة قبل اعتمادها. لكن هذا النقاش غاب تماماً، وحل محله طرح مبسّط للمشروع ضمن كتيب وُزع على مستثمرين مختارين في ملتقى مغلق.

ولم تقف قائمة المشاريع المطروحة عند هذا الحد، بل شملت أيضاً أفكاراً غير منسجمة مع واقع البلاد الحالي، من قبيل مشروع لإنشاء بنية تحتية لشحن السيارات الكهربائية. فهذا المشروع، رغم أهميته المستقبلية، هو رفاهية وتغريد خارج السرب في بلد يعاني سكانه حالياً من أزمات خانقة في تأمين الكهرباء الأساسية والمحروقات، وإدراج فرصة كهذه ضمن الأولويات الاستثمارية هو قفز فوق معاناة السوريين اليومية التي تحتاج إلى حل ضروريات الحياة قبل الانتقال إلى مثل هذه المشاريع.

وعدم كشف تفاصيل هذه الفرص الاستثمارية أمام الجمهور السوري يشير مرة أخرى إلى أن العقلية الاستثمارية السائدة لدى الجهات الرسمية ما زالت تتبع نهج «الاستثمار من فوق»، حيث تتخذ قرارات كبرى تتعلق باستثمار موارد البلاد وأصولها دون أي مشاركة شعبية أو رقابة مجتمعية تضمن أن هذه المشاريع تخدم المصلحة العامة فعلياً.

عرض مواقع حيوية وحساسة للاستثمار خلف أبواب مغلقة، وحرمان المواطنين من معرفة ما يجري التخطيط له في مدنهم، يطرح تساؤلات جدية حول مدى مراعاة هذه الطروحات لمطالب الشعب السوري وحاجاته، كما أنه يعزز الشكوك في وجود فساد أو صفقات خاصة تبرم مع مستثمرين معينين بعيداً عن العلن، في غياب المنافسة الاقتصادية التي يتغنى بها بعض المسؤولين كثيراً.

تتخذ قرارات الاستثمار في القمة، وتُحجب المعلومات عن الشعب السوري، وكأن الاستثمار شأن خاص مغلق على دائرة ضيقة من المعنيين. وهذا النهج لا يقوض ثقة المواطنين بجدوى تلك المشاريع فحسب، بل وسيؤثر سلباً حتى على مناخ الاستثمار نفسه.

الاستثمار الحالي: حوافز بلا جدوى وأولويات مفقودة

من خلال تأمل النهج العام الذي يحكم عملية الاستثمار في سورية حالياً، يبدو جلياً أن هناك رغبة جامحة لدى السلطات في جذب الاستثمارات الخارجية بأي طريقة ممكنة. إلا أن هذه الرغبة تترجم عملياً بأسلوب من أسوأ ما يكون، وهو تقديم المزيد والمزيد من الحوافز والتسهيلات للمستثمرين المحتملين، وصياغة الفرص الاستثمارية من منظور إرضاء المستثمر الأجنبي أولاً وقبل كل شيء، بدلاً من الانطلاق من حاجات الاقتصاد السوري الفعلية.

ويتم ذلك في ظل تجاهل أو إرجاء معالجة المشكلات الحقيقية التي تعيق الاستثمار في البلاد أصلًا. أولى هذه المشكلات وأكبرها هي غياب الاستقرار الأمني والسياسي وضبابية مستقبل البلاد. فلا يخفى أن سورية ما زالت تعيش حالة جمود على الصعيد السياسي، ولم يتم حتى الآن الوصول إلى حل وطني شامل ينهي حالة الانقسام ويؤسس لمرحلة جديدة من الاستقرار، وعدم إنجاز مهمة توحيد البلاد فعلياً وعدم تحقيق الاستقرار عبر حوار حقيقي يضم جميع السوريين، يعني ببساطة أن أي مستثمر عاقل سيظل متوجساً من ضخ أمواله في بيئة غير مستقرة. إذ كيف يمكن الاطمئنان إلى سلامة استثمار طويل الأجل في بلد لا تزال أجزاؤه مفككة أو في حالة توتر، ولا تزال التسوية السياسية الشاملة فيه غائبة؟ سيضع المستثمر المخاطر السياسية والأمنية في المقام الأول عند اتخاذ قرار الاستثمار، مهما بلغت جاذبية القوانين والحوافز المقدمة له على الورق.

والمشكلة الأخرى تتعلق بأولويات الاستثمار نفسها. فحتى لو افترضنا جدلاً أنه تم تجاوز العقبة السياسية وأصبحت البيئة الداخلية أكثر استقراراً وجاذبية، يبقى السؤال: ما طبيعة المشاريع والقطاعات التي ينبغي أن تتصدر قائمة الأولويات في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ سورية؟ هل من المنطقي أن تكون المنتجعات السياحية والفنادق الفاخرة والمولات التجارية ومشاريع الترفيه وشحن السيارات الكهربائية في صدارة المشهد الاستثماري اليوم، بينما يعاني الاقتصاد السوري من انكماش حاد وتراجع في القطاعات الإنتاجية الأساسية؟ أليس الأجدر توجيه الرساميل نحو إعادة إحياء الزراعة والصناعة، وإصلاح منظومات الطاقة والنقل، وبناء أو ترميم البنية التحتية الحيوية التي تخدم أغلبية السكان وتعزز الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي للبلد؟

التركيز على مشاريع عقارية وخدمية تدر أرباحاً سريعة للمستثمر دون أن تساهم في بناء قاعدة إنتاجية متينة، يعيد إلى الأذهان سياسات السلطة السابقة التي أثبتت فشلها في خلق نمو حقيقي ومستدام. فمثل هذه المشاريع قد تملأ جيوب أصحابها بالربح، لكنها لا تخلق فرص عمل كافية ولا تحسن مستوى معيشة المواطن العادي، بل يمكن أن تزيد الهوة الطبقية عبر تركيز الثروة في قطاعات ضيقة.

ومنذ إصدار التعديلات الجديدة على قانون الاستثمار يوم 9 تموز الماضي، اتضح أن العقلية الاستثمارية للسلطات الحالية لا تعدو كونها تكراراً لنهج السياسات الاقتصادية السابقة، نهج لا يأخذ بعين الاعتبار سوى مصلحة المستثمر وقطاعات الربح السريع. حيث جاء القانون المعدل محملاً بالمزيد من الإعفاءات الضريبية والتسهيلات الإجرائية وضمانات تحويل الأرباح إلى الخارج، دون أن يتضمن رؤية واضحة لكيفية توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر مساساً بحياة المواطنين.

كما قلنا سابقاً، من السهل جداً على أي دولة أن تعرض حزمة مذهلة من حوافز الاستثمار والإعفاءات للمستثمرين، لكن السؤال الجوهري هو: هل يجعلها ذلك تلقائياً بيئة جاذبة للاستثمار؟ التجربة تثبت أن الجواب هو قطعاً لا. إن جذب الاستثمار، وخاصة الاستثمار المنتج الطويل الأجل، يتطلب قبل كل شيء توفير الاستقرار الداخلي وإقامة سوق وطنية موحدة تتكامل فيها جميع المناطق، وهذه مهام لم تُنجز بعد في سورية. وهي مهام سياسية بامتياز لا يغني عنها أي قرار اقتصادي أو مرسوم. فلا القوانين وحدها، ولا الوعود بتسهيلات، يمكن أن تقنع رأس المال الجاد بالمجيء والعمل في بلد لم يستعد بعد عافيته السياسية والأمنية.

اقتصاد المخدّرات في أوكرانيا الفاشيّة يهدّد أوروبّا والعالَم

تزداد عصابات المخدرات الأوكرانية ثراءً ونفوذاً، ومع توسع إنتاجها تجد أسواقاً جديدة في أوروبا الغربية. وقد كتبتُ مؤخراً عن احتمال تعاطي الكوكايين بين كبار السياسيين والنخب الأوروبية في أعلى مستويات حلف الناتو والاتحاد الأوروبي. برأيي، فإنّ هولندا المتساهلة - بما في ذلك كبار ساستها - قد لوّثت بقية أوروبا بثقافة المخدّرات، وتحديداً الكوكايين.

■ سونيا فان دِن إندي

عُرفت هولندا على مدى عقود بأنها بلد «المقاهي» «المخدرات الخفيفة» وبلدٌ متسامحٌ مع المنشّطات. لكن اليوم، تُلقي شرطة أمستردام القبض بشكل روتيني على تجار المنشطات الابتنائية عبر الإنترنت [وهي مواد صنعية مشتقة من هرمون التستوستيرون الذكري تستخدم كمعززات لنمو العضلات وفي الغش بالأداء الرياضي]، حيث تُدرّ تجارتهم غير المشروعة ملايين الدولارات. تُحظّر المنشّطات الآن في معظم الدول – بما في ذلك هولندا، جنّة المخدِّرات المؤسفة – ولكن ليس في أوكرانيا.

ومع ذلك، لم تعد هولندا رائدة في السماح بتعاطي المخدرات والمواد الخطرة مثل المنشطات. حتى في أكثر دول العالم تساهلاً في مجال الأدوية، توجد عقوبات وقوانين ضد بعض المنشطات المُحسّنة للأداء – بدعوى حماية الصحة العامة والبيئة، إذ تُلوّث العديد من نفاياتها المجاري المائية كالأنهار والقنوات والبرك.

بالعودة إلى أوكرانيا، حيث تعجّ جميع فروع القوّات المسلّحة الأوكرانية بالمنشّطات الابتنائيّة المحظورة. في أواخر العام الماضي، أعادت الهيئة الحكومية الأوكرانية للأدوية ومراقبة المخدِّرات استخدامَ شحنات مُصادَرة من التستوستيرون، والترينبولون، والسوستانون، وشحنتها مباشرةً إلى الوحدات العسكرية. منذ الحربين العالميَّتين الأخيرتَين، أصبح من الشائع إعطاء الجنود المنشطات – خذ على سبيل المثال الحرب العالمية الثانية، عندما أعطيت مادة بيرفيتين لقوات ألمانيا النازية.

يتجلّى النمط نفسه في الحرب الوحشية الدائرة في الشرق الأوسط منذ عام 2011، وخاصة في سوريا والعراق، حيث يستخدم المقاتلون الذين يحاربون بالوكالة عقار الكبتاغون. يُنتَج جزءٌ منه في هولندا من قبل مافيا موكرو. ولعلّ هذا يُفسِّر جزئياً أفعالَهم الوحشية.

كتب صن تزو في كتابه «فن الحرب» أنّ السرعة هي «جوهر الحرب». مع أنه لم يكن يفكر في الأمفيتامينات، إلّا أنه كان سينبهر بتأثيراتها النفسية القوية والمعزِّزة للحرب، والتي تُعطى الآن للجنود بشكل روتيني. يبدو أنّ الأمفيتامينات، سواءً كانت تُسمى «حبوب منشطة» أو «حبوب مسرِّعة»، إلى جانب المنشّطات الابتنائية، أصبحت من العادات المتعارف عليها في ساحات المعارك.

في أوكرانيا، يأمر القادة العسكريون بحقن الجنود بالمنشطات البنائية – المحظورة حتى في هولندا، التي تعاني من انتشار المخدرات – لتعزيز أدائهم القتالي، بغض النظر عن تأثيرها على صحتهم على المدى الطويل «وهي من أساسيات الحرب». آثارها الجانبية، مثل الاختلالات الهرمونية وعيوب القلب والسرطان، لم تَثنِ زيلينسكي عن «معركته حتى آخر أوكراني».

إلى جانب المنشطات، يشير مؤشّر الجريمة المنظمة العالمي لعام 2023 إلى أنّ سوق المخدرات الاصطناعية في أوكرانيا شهد أكبر زيادة في العالم. فقد نما بمقدار 4,50 نقطة بين عامي 2021 و2023، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى الحرب. ومثل الكحول، أصبحت المخدرات مشكلة جسيمة في جبهات القتال.

يُعد الميثامفيتامين «كريستال ميث» أكثر المخدرات الاصطناعية شيوعاً بين الجنود الأوكرانيين، إلا أنه يتراجع بسرعة أمام ما يسمّى «أملاح الاستحمام»، وهو مخدّر اصطناعي مُصمَّم بشكل مشابه بصرياً، رخيص وسهل الإنتاج. كما يُستخدم الكيتامين على نطاق واسع.

تُنتج «أملاح الاستحمام» بكميات كبيرة في بولندا، التي تُعتبر الآن «معقلاً» لعصابات المخدرات المصنّعة بعد هولندا. ويرتبط هذا بتدفّق ما يُسمّى باللاجئين إلى بولندا. يُصنع هذا المخدر من تركيبات تعتمد على الميفيدرون؛ وعند تدخينه أو حقنه، يُسبّب أضراراً جسدية ونفسية بالغة بسرعة. وغالباً ما يُخلَط مع مواد أخرى لزيادة الإدمان.

تُلقي بولندا باللّوم على بيلاروسيا وروسيا لسماحهما للأفغان غير الشرعيّين بعبور الحدود، لكن المشكلة الحقيقية تكمن في اللاجئين الأوكرانيين «معظمهم من النساء والأطفال» في بولندا. هؤلاء الرجال – إن لم يكونوا قد لقوا حتفهم – موجودون في الجبهة أو يزورون عائلاتهم. وكما هو مُبين، فإن الكثير منهم مدمنون على الميثامفيتامين الكريستالي، الذي تستغله بولندا من خلال استضافة مختبرات لتصنيع المخدرات الاصطناعية.

ويشير المركز الأوروبي لرصد المخدّرات والإدمان «EMCDDA» التابع للاتحاد الأوروبي إلى أنّ المنشّط الثاني الأكثر استخداماً في أوروبا بعد الكوكايين يتم إنتاجه حيث يتمّ استهلاكه بشكل أكبر: في هولندا وبلجيكا وبولندا.

مع وجود نحو 14 مليون نازح، تستغل الجماعات الإجرامية هؤلاء السكان، متظاهرةً بأنهم عمّال إغاثة لإغرائهم بالعمل القسري في مراكز الاستقبال. في ألمانيا وهولندا وبولندا – التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين «أو المهاجرين» الأوكرانيين – ينتهي المطاف بالعديد منهم في تجارة المخدّرات، كما وتُجبَر النساء على ممارسة الدعارة. كما تُظهر الدراسات وقوع قاصرين ضحايا للإتجار بالأطفال.

وفي حين أدّى تكثيف دوريات الحدود في بولندا وإغلاق الحدود الشرقية إلى الحد من تهريب المهاجرين، يركّز المتاجرون الآن على مساعدة الرجال الأوكرانيين على التهرّب من الخدمة العسكرية.

في ضوء هذه الحقائق، تزداد عصابات المخدرات الأوكرانية ثراءً ونفوذاً. ومع توسع إنتاجها، تقترب ليس فقط من الجبهة الشرقية، بل ومن الحدود الغربية أيضاً مثل بولندا، باحثةً عن أسواق جديدة في أوروبا الغربية.

على الرغم من أنّ الاتحاد الأوروبي سينفي ذلك عبر موقعه للتحقق من الحقائق «EU_Disinfo»، إلّا أن هناك عصابة مافيا أوكرانية. لا أعلم إن كانوا يبيعون أسلحة لعصابات مكسيكية، لكنهم بالتأكيد يتاجرون بالمخدرات معهم. مؤخراً، ألقت السلطات المكسيكية القبض على المواطن الأوكراني ستيفن فلاديسلاف سوبكيس، وهو عضو مزعوم في المافيا من أوروبا الشرقية يدير شبكة مخدرات مرتبطة بآسيا وأوروبا.

يتجلّى النمط نفسه في الحرب الوحشية الدائرة في الشرق الأوسط منذ عام 2011 وخاصة في سوريا والعراق حيث يستخدم المقاتلون الذين يحاربون بالوكالة عقار الكبتاغون

هذا يثير تساؤلات: ماذا كان يفعل في المكسيك؟ هل كان يعمل سمساراً لمجرمين دوليين؟ هل كان يتاجر بالأسلحة مقابل المخدرات؟ الأمر غير واضح. يبدو بيع «الكريستال ميث» البولندي الصنع بسعر أرخص في أوروبا أكثر منطقية، لكن الكوكايين، المخدِّر المفضَّل لدى النخبة، يبقى محل تساؤل.

أصبحت أوكرانيا بؤرةً لتجارة المخدرات، واشتهرت بالدعارة والاتجار بالأطفال وتأجير الأرحام «للأثرياء الأوروبيين». والآن، تسلَّل عالَمُ الجريمة إلى عالَم الجريمة.

ماذا يعني هذا بالنسبة لهولندا؟ نظراً لدعمها المالي الكبير لأوكرانيا، تلوح في الأفق عواقب غير مقصودة. قد يصل الجنود الأوكرانيون، الذين يحتاجون باستمرار إلى المخدّرات، كـ«سيّاح مخدرات» خلال إجازاتهم على الخطوط الأمامية أو بعد الحرب. وقد يظهر آلاف المدمنون.

في هولندا – حيث اندمج عالَم الجريمة مع عالَم الجريمة، كما هو الحال في أوكرانيا وبولندا، ويتعاطى العديد من النخب المخدّرات بأنفسهم – ستكون مكافحة المخدّرات المتخصّصة أمراً بالغ الأهمية. تُكافح الشرطة الهولندية بالفعل تجّار المخدرات يومياً في ميناء روتردام، كما تُكافح معامل الكبتاغون غير القانونية المُوجَّهة إلى الشرق الأوسط.

في عام 2023، خصّصت هولندا 3,7 مليار يورو لأوكرانيا كمساعدات عسكرية وصناعية وإنسانية. ورغم مخاوفها من سوء الإدارة، تعهّدت بتقديم 4,4 مليار يورو إضافية للفترة بين 2024 إلى 2026.

بالإضافة إلى ذلك، وقّعت أوكرانيا وهولندا مذكّرة تفاهم للحصول على 30 مليون يورو إضافية في إطار مرفق الشراكة الأوكرانية، بدعم من وكالة المشاريع الهولندية، لإشراك الشركات الهولندية في إعادة إعمار أوكرانيا.

الكهرباء في اللاذقية... وعود حكومية متكررة ومعاناة متزايدة مع الأمبيرات

في ظل التدهور المستمر في قطاع الكهرباء في سورية، تتكرر الوعود الحكومية بتحسين ساعات التغذية دون أي انعكاس فعلي على أرض الواقع. فمع اقتراب شهر رمضان الفائت، جددت حكومة المرحلة الانتقالية وعودها بزيادة ساعات الكهرباء اليومية لتتراوح بين 6 إلى 8 ساعات، لكن الواقع في محافظة اللاذقية، كما في غيرها، بقي على حاله، بل ازداد سوءاً، لتبقى هذه الوعود حبيسة التصريحات، تُطلق كل شهرين دون تطبيق يُذكر.

■ مراسل قاسيون

في ظل هذا الواقع، تواصل معاناة المواطنين من الاعتماد القسري على الأمبيرات، التي باتت تشكّل عبئاً ثقيلاً على كاهل العائلات السورية، خاصة مع استمرار ارتفاع أسعار الاشتراك دون أي رقابة تُذكر.

ورغم أن محافظة اللاذقية كانت من آخر المحافظات التي طُبّقت فيها سياسة الأمبيرات، إلا أن معاناة سكانها لا تقل عن باقي المناطق. فمع تفاقم أزمة الكهرباء وغياب جدول تقنين واضح، بات السكان يعيشون في حالة من عدم الاستقرار، حيث لا توجد ساعات تغذية منتظمة ولا تغطية كافية للاحتياجات الأساسية.

تميزت اللاذقية سابقاً بتنظيم نسبي لعمل الأمبيرات، حيث كانت تخضع لساعات تشغيل شبه موحدة وأجور ثابتة، نتيجة احتكار السوق من قبل شركة واحدة وعدد محدود من المتعهدين. لكن هذا التنظيم سرعان ما انهار مع سقوط السلطة البائدة، لتضع مديرية الكهرباء يدها على معظم الأمبيرات، ما أوحى للشارع بأن الخدمة أصبحت تحت إشراف الدولة، وبالتالي ستكون أكثر عدلاً وأقل تكلفة. إلا أن الواقع كان مغايراً، فتكلفة الأمبيرات بقيت مرتفعة، وأحياناً تماثل أو تتجاوز الأسعار السابقة، رغم غياب المنافسة وغياب الدعم الحكومي الفعلي.

بحسب مستثمري المولدات فإن عدة عوامل أسهمت في ارتفاع الأسعار مجدداً:

عودة ارتفاع سعر المازوت: فبعد أن انخفض لفترة وجيزة إلى نحو 4000 ليرة سورية، عاد المازوت إلى الارتفاع ليصل إلى أكثر من 12,000 ليرة في السوق الحرة، بعد رفع الحكومة دعمها عن المادة المخصصة لتشغيل الأمبيرات.

ارتفاع تكلفة الترخيص: فقد باتت تكلفة رخصة تشغيل المولدات مرتفعة جداً، حيث يُطلب من صاحب المولدة دفع 700,000 ليرة لكل متر مربع من المساحة التي تشغلها المولدة، ولمدة ثلاثة أشهر فقط.

الصيانة الدورية: تتراوح تكاليف صيانة المولدات شهرياً بين مليون إلى ثلاثة ملايين ليرة، ما يزيد من الأعباء التشغيلية على أصحاب الأمبيرات.

كل هذه التكاليف انعكست مباشرة على المشتركين، ليصل سعر الاشتراك الأسبوعي إلى ما بين 85,000 و100,000 ليرة، وهو مبلغ لا يستطيع كثيرون تحمّله، خاصة مع استمرار البطالة وغلاء المعيشة، ما دفع نسبة كبيرة من السكان إلى التخلي عن اشتراكهم رغم حاجتهم للكهرباء.

ومع انخفاض عدد المشتركين إلى النصف في بعض الأحياء، لجأ أصحاب المولدات إلى رفع الأسعار مجدداً، مبررين الأمر بأنه «لم يعد مجدياً تشغيل المولدات دون تعويض التكاليف». وبحسب أحدهم، فإن الأسعار مرشحة للارتفاع أكثر في ظل غياب الدعم والحلول.

يطالب أصحاب المولدات الحكومة باتخاذ إجراءات عاجلة، تشمل:

توفير المازوت بالسعر المدعوم أسوة بالأفران.

تأمين قطع الغيار بأسعار مدروسة.

إصدار نشرات دورية توضح أسعار وجودة المازوت المتوفر.

فرض ساعات تشغيل موحدة ومحددة.

من جهتهم، يرى المواطنون أن استمرار الوضع على ما هو عليه يكرّس سياسة «الشرّ الذي لا بد منه»، حيث لا يجدون بديلاً عن الاشتراك في الأمبيرات رغم كلفتها المرتفعة، في ظل تغذية كهربائية لا تتجاوز الأربع ساعات يومياً، مقسّمة على فترات متقطعة تصل إلى 6 ساعات قطع مقابل ساعة واحدة فقط من التغذية.

في النهاية، تبقى مصداقية الحكومة على المحك، ما لم تبادر إلى اتخاذ خطوات فعلية لتحسين الواقع الكهربائي وتخفيف عبء الأمبيرات عن المواطنين، الذين سئموا الانتظار والتصريحات التي لا تتجاوز حد الوعود.

مبادرة جديدة في مدينة الشيخ نجار الصناعية في حلب...

في خطوة لافتة ضمن مساعي دعم القطاع الصناعي في سورية، عُقد يوم الأربعاء الموافق 24 تموز 2025 اجتماع مهم في المدينة الصناعية بالشيخ نجار في حلب، ترأسه المهندس أحمد كردي، المدير العام للمدينة الصناعية، بحضور وفد من نقابة المهندسين وآخر من نقابة المقاولين. جاء هذا اللقاء في سياق الجهود المبذولة لتسريع عجلة الإنتاج، ورفع القيود الإدارية والمالية التي تعيق انطلاق المشاريع الصناعية، ولا سيما تلك المتعلقة بإصدار رخص البناء وتنفيذ المنشآت.

تم الإعلان عن الاجتماع وتفاصيله عبر الصفحة الرسمية لمحافظة حلب على «فيسبوك» بتاريخ 25 تموز 2025، وأبرز ما خرج به هو الاتفاق على اعتماد آلية تقسيط مدفوعات عقود المقاولين المرتبطة برخص البناء، بدلاً من فرض دفع كامل القيمة بشكل فوري كما كان معمولاً به سابقاً.

هذا الإجراء، الذي وُصف بأنه «تنفسي للصناعيين»، يُتوقع أن يُسهم بشكل مباشر في تخفيف الأعباء المالية التي طالما كانت عائقاً أمام الكثير من المستثمرين المحليين، خاصة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

من البيروقراطية إلى المرونة... إجراءات تفتح الأبواب

طوال السنوات الماضية، واجه الصناعيون في مدينة الشيخ نجار صعوبات كبيرة في الحصول على تراخيص البناء، حيث تطلب الأمر المرور بعدة دوائر وجهات إدارية، مما كان يؤدي إلى تأخير إصدار الرخص لفترات تتجاوز أحياناً 3 أشهر، إلى جانب دفع مبالغ كبيرة مقدماً دون ضمان بدء فوري في التنفيذ. هذه الآليات أسهمت بشكل مباشر في تراجع النشاط الصناعي، إذ تشير التقديرات إلى أن عدد طلبات الترخيص انخفض بنسبة تقارب 25% خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023.

في المقابل، فإن الإجراءات التي تم الاتفاق عليها خلال الاجتماع الأخير تُعد نقلة نوعية، إذ تتيح بدء التنفيذ فور استكمال المتطلبات الأولية، ودون الحاجة إلى تسديد كامل التكاليف مباشرة. ويُقدَّر أن هذا التعديل سيخفف الكلفة الابتدائية على الصناعيين بنسبة تصل إلى 40%، مما سيشجع شريحة واسعة من المستثمرين، خصوصاً من أصحاب الورش والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل أكثر من 60% من النشاط الصناعي في المدينة.

تشاركية حقيقية بين الإدارة والنقابات

إلى جانب الإجراءات المالية، شدد الاجتماع على ضرورة تعزيز التشاركية بين إدارة المدينة الصناعية والنقابات المهنية، بهدف صياغة دليل عمل موحد يوضح الإجراءات المطلوبة للحصول على الترخيص، ويُجنب الصناعيين الوقوع في فخ الإجراءات المتكررة أو المتناقضة. وأكد ممثلو النقابات استعدادهم لتقديم الدعم الفني والاستشاري لتبسيط الإجراءات وزيادة الشفافية في التعامل مع طلبات المستثمرين.

وتأتي هذه الخطوة في إطار رؤية متكاملة لإعادة تنشيط الصناعة الوطنية، وتحسين مناخ الأعمال، وخلق بيئة محفزة للاستثمار، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة.

مبادرة إيجابية مطلوب تعميمها وتعميق إيجابياتها

تُعد هذه المبادرة واحدة من أبرز الخطوات الإدارية في المدينة الصناعية خلال العام الجاري، ويُنتظر أن تُترجم قريباً إلى نتائج ملموسة على الأرض، من خلال ارتفاع عدد المشاريع المنفذة، وتقصير دورة الإنتاج، وزيادة التشغيل في مختلف القطاعات الصناعية. كما يُتوقع أن تسهم هذه المرونة الجديدة في جذب استثمارات جديدة، وفتح الباب أمام مستثمرين كانوا مترددين بسبب العوائق المالية والإجرائية.

يُنظر إلى هذا الاجتماع على أنه مؤشر إلى تحول حقيقي في طريقة إدارة المدن الصناعية في سورية، من نمط بيروقراطي بطيء إلى نمط تشاركي مرن، يرتكز على دعم الإنتاج، وتحقيق التنمية الصناعية المستدامة. والمطلوب تعميم هذه المبادرة على بقية المدن الصناعية في البلاد، مع تقديم ما يلزم من الجهات الرسمية لإنجاحها وتعميق إيجابياتها.

الانحطاط السيكولوجي المُلازم لوحشيّة الحروب الأهلية «2/2»

تخلق الحروب الأهلية بيئات مثالية لتطبيق المعايير المزدوجة – حيث يتم الحكم على أفعال متماثلة بشكلٍ مختلف حسب من يرتكبها. هذا التطبيق الانتقائي للمعايير الأخلاقية والقانونية يسمح لكل طرف بمحاولة شرعنة ممارسته للعنف بينما يدينُ أفعالَ الطرف الآخر المُماثِلة. يحدد بعض الباحثين شكلين رئيسيّين للانتقائية في القانون الجنائي الدولي لهما صلة بالحروبِ الأهلية: «الانتقائية الشخصية» «مَن تتم محاكمته؟» و«الانتقائية الخفية» «كيف تُبنى المعايير القانونية لصالح نتائج معينة؟». في الحروب الأهلية، نرى كلا الشكلين يعملان على مستوى الفصائل المتحاربة، حيث يطوِّر كلُّ جانبٍ أطراً قانونية وأخلاقيّة «مفصّلةً على قياسه» بحيث تؤيّد حتماً «قضيّته» بينما تجرّم «قضيّة» الطرف الآخر.

■ إعداد: د. أسامة دليقان

إذا جرى التطبيق غير المتّسق للعدالة من قبل القضاء – كأن يحقّق في بعض القضايا بينما يتجاهل أخرى بناءً على اعتبارات أو انحيازات سياسية – ستعمل كل من فصائل الحرب الأهلية على التغاضي عن انتهاكاتها الخاصة أو التقليل من شأنها. يمتد هذا التطبيق الانتقائي للمعايير إلى تصنيف الضحايا، حيث يعتبر كل جانب الوفيات المدنية التي يتسبب بها «أضراراً جانبية» بينما لا يضع تحت تصنيف ضحايا «جرائم حرب» أو ضحايا «إرهاب» سوى الخسائر المماثلة التي يتكبّدها هو في صفوفه فقط.

تأطير الطوارئ وتعليق المعايير

تشتمل الحروب الأهلية بشكل متكرر على التذرّع بحالة «الطوارئ» أو «النّفير» – أو أيّاً كان المصطلَح الذي يحمل المضمون نفسه – لتبرير تدابير استثنائية تختلف عن سياسات أوقات السِّلم. يخدم هذا التأطير للطوارئ عدة وظائف نفسية: فهو يخلق شعوراً بالتهديد الوجودي يتجاوز القيود الأخلاقية العادية، ويسمح بتعليق الحماية القانونية للطرف الأهلي الآخر المتصوَّر «عدواً» أو توسيع «العقاب الجماعي» تعسّفياً.

ترتبط إساءة استخدام حالة الطوارئ بما أسماه باندورا «التبرير الأخلاقي» – العملية التي يتم من خلالها جعل السلوك غير الأخلاقي مقبولاً شخصياً واجتماعياً من خلال تصويره على أنه يخدم أغراض جديرة بالاهتمام اجتماعياً أو أخلاقياً. في سياقات الحرب الأهلية، يصبح العنف الشديد مؤطَّراً على أنه ضروري لحماية الأمّة أو الشعب أو الدَّولة أو بعض الكيانات الأخرى ذات القيمة من تهديد وجودي.

التقييم غير المتكافئ للحياة البشرية

من الظواهر النفسية الأكثر انحيازاً وبعداً عن العدالة في الحروب الأهلية، التصنيف والتقييم غير المتكافئ للضحايا. يتجلى هذا بعدة طرق: مستويات مختلفة من الاهتمام الإعلامي بناءً على هوية الضحايا، والتطبيق غير المتكافئ للقانون الوطني أو الدولي على فظائع مماثلة، ووزن أخلاقي مختلف جوهرياً يُعطى للأرواح المفقودة على جانبي المتراس.

وسبق أن ذكرنا أمثلة عن ممارسة تمييز لغوي ينطوي على تمييز أخلاقي أعمق في كيفية تقييم الأرواح والكرامة، وخاصة عندما ترتبط مفردات لغوية معينة بشحنات تأويلية وأحكام قيميّة أخلاقية أو سياسية أو روحية ودينية معينة مثل: «شهيد»، و«قتيل»، و«ضحية»... يرتبط هذا التقييم غير المتكافئ بما يسمى أحياناً «الاستبعاد الأخلاقي» – العملية التي يتم من خلالها تصنيف جماعات معينة خارج مجال تطبيق القيم الأخلاقية والقواعد واعتبارات الإنصاف. وبمجرد الاستبعاد الأخلاقي لمجموعة الـ«هُم»، يتوقف اعتبار العنف ضدهم مساوياً بأهميته وآلامِه ومآسيه للعنف ضد الـ«نحن».

دور المؤسسات في شرعنة العنف الأهلي

تلعب المؤسسات – وسائل الإعلام، والأنظمة القانونية، والمؤسسات الدينية، والهياكل السياسية والأمنية والعسكرية – دوراً حاسماً في تنظيم وتضخيم هذه الآليات النفسية. يمكن للتمثيل الإعلامي أن يتحدى أو يعزز السرديات المجردة من الإنسانية. يمكن للأنظمة القانونية أن تطبق المعايير الوطنية أو العالمية للعدالة بشكل انتقائي وتميزيّ في خرق لقاعدة العدالة في التساوي بالحقوق والواجبات بين من يفترض أنهم «مواطنون متساوون» في الوطن الواحد نفسه. ويمكن للمؤسسات إما أن تعظ بالمصالحة أو أن تقدّس العنف الأهلي وتبرّره.

تسهم المؤسسات القانونية في العدالة الانتقائية من خلال ما سمّاه باحثون مثل روبرت كراير «الانتقائية الخفية» – الطريقة التي يتم بها بناء المعايير القانونية لصالح نتائج معينة. في الحروب الأهلية، يتجلى ذلك في كيفية كتابة القوانين وتفسيرها وإنفاذها لصالح طرف على حساب آخر.

دور وسائل التواصل الاجتماعي

برزت وسائل التواصل الاجتماعي كمؤسسة قوية جديدة لنشر الخطاب المجرَّد من الإنسانية، ويزداد دورها خطورة بسبب كون الأكثر تحكماً بها هم في عالمنا اليوم الأطراف العالمية والمرتبطون بها الأكثر استفادة من إشعال الحروب الأهلية وتحديداً القوى الإمبريالية والصهيونية وعملاؤها. وجد البحث حول المحتوى في فيسبوك وتويتر أن تجريد الخصم من إنسانيته غالباً ما يحدث من خلال الخطاب التراكمي بدلاً من الإفصاحات الصريحة، مما يجعل من الصعب اكتشافه ومقاومته. يمكن لهذا «المحتوى الحدودي» أن يخلق جماعياً بيئة يبدو فيها العنف مبرراً دون أن يتجاوز أي منشور واحد خطوط الكراهية المعرّفة «خوارزمياً».

وحتّى الخوارزميات التي تزعم شركات مثل ميتا أنّها مصمّمة «بنزاهة وحيادية» للحد من انتشار «خطاب الكراهية» والعنف وما إلى ذلك، لا يمكننا استبعاد أنّها تخضع للتلاعب تسهيلاً أو تشديداً بحسب الخطاب الذي من مصلحة القوى المسعِّرة للحرب الأهلية أن تروّجه. ولعلَّ بعضنا لاحظ من تجربته الشخصية بأنّ «الإبلاغات» و«الشكاوى» حول المحتوى المحرِّض على العنف الأهلي والطائفي، أو التبريري للاعتداءات «الإسرائيلية» على شعوب المنطقة، كثيراً ما تكون عديمة الجدوى ويأتي الردّ عليها من شركة ميتا بأنّ «المحتوى الذي أبلغت عنه لا ينتهك معاييرنا»! وذلك تحديداً عندما يكون هذا المحتوى يخدم هدفاً صهيونيّاً في منطقتنا مثل تسعير الاقتتال الأهلي في سورية، أو تبرير اعتداءات «إسرائيل» على بلداننا وشعوبنا.

> **الفقر والبطالة والجوع والظلم تربةٌ خصبة لانفجار العنف والجريمة بما في ذلك الحروب الأهلية**

كسر الحلقة: استراتيجيات لاستعادة الإنسانية

إذا كان تجريد الأطراف الأهلية بعضها لبعض من إنسانيتها والعمليات النفسية ذات الصلة تغذّي عنف الحرب الأهلية، فإن إعادة الإنسانية كاملة بشكل متبادل في عقول المواطنين تجاه بعضهم بعضاً، يجب اعتبارها وسيلة مركزية لحل النزاعات وبناء السلم الأهلي.

ونظراً لاستعمال اللغة وسيلةً لتجريد الآخر من إنسانيته في حالات التحريض على العنف الأهلي، فمن المفيد والضروري أن تبدأ إعادة الإنسانية عبر اللّغة أيضاً كأضعف الإيمان، على أن يستكمل القول بالفعل وإلّا فإنّ اكتشاف النفاق أو المراوغة لدى أي طرف قد يجدّد الحرب، وينطبق هذا المبدأ بالتساوي على جميع الأطراف في الصراعات الأهلية.

إعادة الكرامة الإنسانية تتطلب إنشاء أنماط جديدة من المشاركة المحترمة والكريمة بين أطراف الصراع، حيث يجب ألّا ننسى الظروف المادية الاقتصادية–الاجتماعية التي تفجّر بالأساس النزاع السياسي إلى المستوى العسكري، فينبغي العمل إذاً على الحلّ السياسي بالدرجة الأولى لضمان إخماد نيران الحرب الأهلية وتبريدها وإلّا ستظل قابلة للاشتعال مجدداً. يتوافق هذا مع نظرية الاتصال في علم النفس، التي تفترض أن التفاعلات الإيجابية بين أفراد المجموعة في ظل الظروف المناسبة يمكن أن تقلِّل من التحيُّز والصراع.

يؤكد عمل لويس روبرتو كاردوسو دي أوليفيرا حول «الحقوق الأخلاقية» على أهمية الاعتراف المتبادل والمعاملة الكريمة في حل النزاعات. ويجادل بأن تحويل مسار النزاع باتجاه التهدئة يتطلب ليس تسويات قانونية فقط، بل واستعادة الاحترام المتبادل والاعتبار بين الأطراف – وهي مهمة صعبة ولكنها أساسية في المجتمعات ما بعد الحرب الأهلية.

«الإنسان» مقابل «الوحش البشري»

الحروب الأهلية هي نوع من الحروب الأقلّ عقلانية من بين أنواع الحروب، وتتطلب أشكالاً قويّة من الانفصال الأخلاقي. وتعمل الظروف المادية القاسية وغسيل الأدمغة المبرمج لتسهيل الانقلاب على القدرات النفسية التي تسمح بالتعاطف والتراحم والتعاون البشري، فيسود بدلاً منها العنف المروِّع والقسوة الوحشية وأقصى درجات اغتراب الإنسان عن إنسانيّته وعن أخيه الإنسان، بالمعنى الماركسيّ العميق لمفهوم الاغتراب.

ما الحل؟

لا يكمن الحل في التظاهر بأن الإمكانيات المظلمة للاقتتال الداخلي غير موجودة في المجتمَع، لأنّ الحروب عموماً، ومنها الحرب الأهلية، تبقى إمكانيةً واقعية في المجتمع الطَّبقي وخاصة الرأسمالي، ولكن يمكن إنشاءُ ضمانات اجتماعية وسياسية ومؤسَّسية تجعل من الصعب تفعيلها. وهذا يتطلب اليقظة ضد كل ممارسات التجريد من الإنسانية ليس معنوياً ولفظياً فقط، بل ومادياً أيضاً «وبالأساس اقتصادياً»، فالفقر والبطالة والجوع والظلم والاستغلال في المجتمع تربةٌ خصبة لانفجار العنف والجريمة بما في ذلك الحروب الأهلية.

بلدان الإقليم الأساسية وإفشال مشروع الفوضى

لا يبدو خفياً أن منطقة الشرق تشهد محاولات أمريكية حثيثة لنشر الفوضى، وتحديداً عبر وكيلها «الإسرائيلي»، فسلوك الكيان بات أشبه بكلب مسعور ينتقل من جبهة إلى جبهة ما يمثل تهديداً لكل دول الإقليم دون استثناء، وفي ظل هذه الهجمة المتواصلة يقع البعض تحت تأثير ما يضخ في الإعلام، أو تحت تأثير الدماء التي لم تتوقف يوماً واحداً منذ أكثر من عقد!

■ علاء ابوفرّاج

الصورة قد تبدو سوداء قاتمة، لكننا نحتاج إلى تقييم حقيقي للواقع الاستراتيجي الحالي، وتدقيق حجم «إنجازات» المشروع الأمريكي-الصهيوني، فعلى صفحات «قاسيون» كنا أشرنا مراراً إلى أن ما يجري على الساحة العالمية هو صراع بين برنامجين أساسيين، تحمل واشنطن وأتباعها راية أحدهما، بينما ترفع دول الجنوب راية الآخر، هذه الدول التي تسعى اليوم إلى حصد نتائج سياسية تتناسب مع حجم إسهامها في الإنتاج العالمي الذي تجاوز اليوم حصة الغرب بشكل ملحوظ، وذكرنا أيضاً أن المعركة الحاليّة هي معركة تقاس بالنقاط، بدلاً من ضربة قاضية يوجهّها طرف إلى آخر، لكن الحديث عن النقاط لا يعني أبداً أن أي نقطة يحرزها فريق لها وزن استراتيجي واحد، فهذا مخالف لأبسط القواعد الاستراتيجية، وهو ما ينبغي توضحه.

جزءٌ من المشهد القاتم!

شهدت وتشهد الساحات في فلسطين ولبنان وسورية وزناً أمريكياً صهيونياً واضحاً لا يمكن إخفاؤه، واستطاع فريق الفوضى هذا تحقيق نقاط على هذه الجبهات، ففي فلسطين المحتلة يستمر عدوان الاحتلال مدعوماً من الولايات المتحدة، ويطبق الكيان حصاراً غير مسبوق على قطاع غزّة، التي بدأت آثار المجاعة تظهر وتصوّر على الشاشات، ويبدو أن القوى الأخرى لم تستطع حتى اللحظة وقف هذه الحملة الشريرة، في لبنان أيضاً حققت الضربات ندبات واضحة على جسد المقاومة اللبنانية، واستطاع الكيان كسر شعار «وحدة الساحات» موقتاً عبر إنهاء جبهة إسناد غزّة التي بدأها حزب الله، وفي سورية أنهت «إسرائيل» بعد هروب بشار الأسد البنية التحتية العسكرية للجيش السوري ودمرت كل ترسانة الأسلحة التي راكمها الشعب السوري خلال عقود طويلة، واختارت «إسرائيل» لحظة محددة لتوجيه هذه الضربة، وهي تلك التي بات بالإمكان أن يستعيد الشعب السوري سلطته على مقدراته بعد سقوط النظام البائد، وبعد ذلك بات يتمتع الطيران المعادي بحرية العمل في المجال الجوي السوري، كما توغّلت قوات الاحتلال في مزيد من الأراضي السورية حتى باتت تبعدُ عن العاصمة دمشق 10كم فقط... بعد أن أنهت من جانب واحد اتفاقيات فض الاشتباك لعام 1974.

فريق الفوضى

يمكننا النظر إلى ما سبق بوصفها نقاط أحرزها فريق الفوضى، لكنها ورغم الحرائق التي أنتجتها ليست كافية بعد لتغيير شامل في التوازن الإقليمي، بل هي محاولةٌ «طموحة» لذلك، ويدرك اللاعبون ذلك، ولتوضيح ما نقصده يجب أن نذكر أن المنطقة المستهدفة، تقف على بلدانٍ أساسية تمثلها قوى إقليمية، هي: تركيا وإيران والسعودية ومصر، ولتنجح الولايات المتحدة بكسر التوزان في منطقة كهذه ستكون مجبرة على إسقاط واحدة على الأقل من هذه البلدان، وإذا ما نظرنا للأحداث من هذا المنظور بالتحديد، نرى أن هذه البلدان تحت النار بأشكالٍ مختلفة، لكنها صامدة وقادرة على الردّ وتوجيه ضربات في المقابل، بل والأكثر من ذلك أن القوى الإقليمية الأساسية تدرك أن سقوط واحدة منها يمهد الطريق جدياً لسقوط الجميع، وهو ما أنتج استراتيجية تصفير المشاكل البينية منذ سنوات لتنظيف قنوات التواصل، ورفع درجات التنسيق والتعاون فيما بينهم، بل يبدو أن ما يجري تحت الطاولة أكثر من مجرد تنسيق في المواقف، بل يتعدى ذلك إلى دعم حقيقي وملموس.

ماذا بعد محاولة إسقاط إيران؟

محاولات استهداف بلدان الإقليم مستمرة، ولن يكون آخرها ما جرى في إيران، فاستهدافها بهذا الشكل المباغت وأثناء المفاوضات مع واشنطن، كان محاولة حقيقية لكسر التوازن، لكنها باءت بالفشل الذريع، فالرهان الحقيقي كان ينصب على إسقاط إيران ونظام الحكم فيها، والعمل على تفتيتها وإنهاء وحدتها السياسية، وهو ما لم يحصل، بل أظهر الشعب الإيراني أنّه قادر على تجاوز الخلافات السياسية، وإنشاء جبهة داخلية موحدة في مواجهة العدوان، وأثبت التيار الأساسي من المعارضة في إيران قدرته على التمييز بين خلافاته المشروعة مع النظام الإيراني، واستهداف إيران وإنهاء وجودها، وهو ما يعتبر واحداً من العوامل الأساسية التي أدت إلى فشل المحاولة الأمريكية-الصهيونية، فلم تكن هناك أوهام بأخذ إيران بالأدوات العسكرية وحدها، بل كانوا يعولون على أخذها من الداخل.

إن صمود إيران في الجولة الأخيرة لم يكن ثمرة إيرانية خالصة، بل هو في الحقيقة تعبير مباشر عن توازن القوى على الساحة الدولية، فتطوير قدرات إيران العسكرية، وتحديداً صواريخها الفرط صوتية يشير إلى دور روسي/صيني ساعد طهران بالاستعداد لهذه المعركة، وتتحول هذه الصواريخ تدريجياً إلى بصمة واضحة للقوى الصاعدة، ودليل على مستوى مرتفع من التطور التكنولوجي العسكري، الذي أثبت نفسه في ساحة القتال، حتى مع استخدام الدفاعات الأمريكية المتقدمة. فوجود سلاح قادر على شل دفاعات الخصم سيتحول تدريجياً إلى سمة أساسية في المعركة.

يمكن الجزم بأننا لن نشهد انكسارات جديدة لكن القدرات التي تملكها المنطقة وإذا ما جرى توظيفها في المعركة مع بناء شبكة تحالفات صحيحة سيكون ضامناً لتجاوز المرحلة وتحطيم مشاريع التفتيت

صواريخ فرط صوتية في تركيا وتسليح مصر

محاولات استهداف إيران مستمرة، لكن فوزها في المعركة الأخيرة سيؤخر شن حملة جديدة بهذا الحجم خلال الآجال القصيرة، وهو ما سيزيد من احتمالات توجيه ضربات إلى مراكز أخرى وتحديداً تركيا ومصر، ويجري التحضير لذلك بشكل واضح، فإبقاء المشهد في سورية ولبنان وفلسطين مشتعلاً يزيد من الانكشاف التركي المصري، ويؤجج حدّة التناقضات الداخلية، ويظهر بشكل واضح أنهم في أنقرة والقاهرة يستعّدون بالفعل لأشكال مختلفة من المواجهات، بما فيها العسكرية المباشرة، فكشفت تركيا خلال شهر تموز الجاري عن صاروخ فرط صوتي باسم «تايفون بلوك 4» بمدى يصل إلى 1000 كم وأسرع من 8 ماخ، مع قدرات كبيرة على المناورة قبل إصابة الهدف، وهو ما يحمل دلالات واضحة، وتحديداً في ظل اللحظة الحالية كون امتلاك الجيش التركي لقدرات صاروخية مع وجود أنظمة دفاع جوي متقدمة وسلاح جو متطور، يجعل تركيا محصنة أكثر بالمعنى العسكري، وإن إعلان أنقرة امتلاكها هذا الصاروخ هو فرض توازن مع «إسرائيل».

في القاهرة أيضاً، ظهرت عدّة تقارير حديثة عن رغبة مصر في شراء معدات عسكرية متطورة من الصين، وتحديداً طائرات مسيرة وطائرات مقاتلة، وجاء هذا بعد أن اختبرت مصر هذه الأسلحة أثناء مناورات نسور الحضارة التي اشترك فيها الجيشان المصري والصيني في 2025.

المرحلة التي نعيشها الآن شديدة الحساسية وحاسمة في شكل تطور الإقليم، وتحمل تأثيراً كبيراً على الصراع العالمي ككل، من هنا لا يمكن الاعتماد على زاوية محددة دون غيرها، وينبغي التأكيد، أن الضربات الشديد والكثيفة التي ندفع ثمنها الكثير من الدماء والخراب، ما هي إلا ضريبة يبدو أنّه من الواجب دفعها للانتقال إلى عالمٍ جديد، فرغم أن الاحتمالات مفتوحة، ولا يمكن الجزم بأننا لن نشهد انكساراتٍ جديدة، لكن القدرات التي تملكها المنطقة، وإذا ما جرى توظيفها في المعركة مع بناء شبكة تحالفات صحيحة، سيكون ضامناً لتجاوز المرحلة وتحطيم مشاريع التفتيت.

معبر زنغزور: تنافس إقليمي ومحاولة أمريكية للاستثمار في الفوضى

عاد ملف معبر زنغزور إلى واجهة التوترات الإقليمية في جنوب القوقاز، بعد إعلان السفير الأمريكي في أنقرة، توم باراك، عن اقتراح جديد تقوده الولايات المتحدة لإدارة الممر من قبل شركة لوجستية أمريكية. ويأتي ذلك بعد إعلان طهران إفشال مشروع الممر، رداً على مطالبة تركيا بدعم إنشائه، مما أثار تساؤلات حول تداعيات هذا المقترح الأمريكي على التوازنات الإقليمية.

■ معتز منصور

الممر يهدف إلى ربط أذربيجان بإقليم ناخيتشيفان عبر منطقة سيونيك الأرمينية، مما يجعله محور صراع جيوسياسي معقد يشمل أذربيجان، أرمينيا، تركيا، إيران، وروسيا، بالإضافة إلى القوى الدولية، مثل: الولايات المتحدة.

السياق التاريخي: جذور الصراع

يعود الخلاف حول معبر زنغزور إلى التحولات التي شهدتها المنطقة عقب انهيار الاتحاد السوفييتي. في تسعينيات القرن الماضي، بعد حرب ناغورنو قره باغ الثانية عام 2020، التي انتهت بانتصار أذربيجان بدعم تركي، وضم إقليم قره باغ إلى أذربيجان، نص اتفاق وقف إطلاق النار الثلاثي «أذربيجان، أرمينيا، روسيا» على فتح خطوط نقل برية تربط أذربيجان بناخيتشيفان بإشراف وتأمين من السلطات الروسية. ومع ذلك، ظل تنفيذ هذا البند مثار جدل بسبب تعارض المصالح الإقليمية والتأويلات المختلفة بين يريفان وباكو.

اللافت في توقيت الطرح الأمريكي، محاولة استثمار العلاقة المتوترة بين روسيا وأذربيجان من جهة، وكذلك الضغوط الكبيرة التي تمارس على أرمينيا قبيل الانتخابات، مع محاولة لقطع العلاقات التاريخية التي تربط روسيا بأرمينيا، بالإضافة إلى أولويات إيران بعد العدوان الصهيوني على أراضيها، ربما ترى الإدارة الأمريكية أن هذا الوقت المناسب لطرح مثل هذا المشروع بغية تغذية التناقضات القائمة.

تفاصيل الاقتراح الأمريكي

وفقاً للوثيقة المقترحة، ستحتفظ أرمينيا بسيادتها الرسمية على منطقة سيونيك، لكن إدارة الممر ستُسند إلى شركة لوجستية أمريكية خاصة حصلت على الترخيص اللازم. على أن توزّع الأرباح إذا تم الاتفاق فعلاً ليكون 40% من الدخل الناتج عن الممر من حصة الولايات المتحدة، و30% من حصة أرمينيا، مع تخصيص النسبة المتبقية للأطراف أخرى. وبخصوص الأمن، سيتولى ألف موظف من شركة عسكرية أمريكية خاصة تأمين الممر، مع الحق في استخدام القوة إذا لزم الأمر، وأشارت تقارير إلى أن المدة المقترحة أمريكياً تمتد لـ 100 عام، مما أثار جدلاً واسعاً حول النوايا الحقيقية للمشروع. هذه التفاصيل أثارت تساؤلات حول ما إذا كان الاقتراح مجرد مناورة جيوسياسية أم مشروع حقيقي يهدف إلى خلط الأوراق وتقليص النفوذ الروسي.

موقف تركيا وأذربيجان: رؤية مشتركة مع اختلافات

تتقاطع المواقف التركية والأذربيجانية في رفض أي إشراف خارجي على الممر، لكنهما تختلفان في الخطاب السياسي. تؤكد أذربيجان على سيادتها الكاملة على الممر، معتبرة إياه طريقاً يربط أراضيها الرئيسية بإقليم ناخيتشيفان، وترفض أي تنازلات لأرمينيا، حيث يصر الرئيس إلهام علييف على أن يكون الممر خالياً من الرقابة أو الجمارك الأرمينية. من جانبها، ترى تركيا الممر كجزء من الممر الأوسط، الذي يربط الشرق بالغرب عبر آسيا الوسطى، مما يعزز نفوذها الجيوسياسي والاقتصادي في العالم التركي.

تسعى تركيا إلى تحقيق توازن دقيق بين دعم حليفتها أذربيجان ومراعاة المخاوف الإقليمية لإيران وروسيا. الأمر الذي إنْ نجحت تركيا في هذا التوازن، قد يحول الممر إلى بنية تحتية استراتيجية تُعيد تشكيل خريطة الطاقة والتجارة في القوقاز.

منصة تعاون إقليمي أم محور نزاع؟

بدلاً من أن يكون معبر زنغزور محور نزاع جيوسياسي، يمكن أن يصبح منصة للتعاون الإقليمي إذا تمت إدارته بتوافق بين الأطراف المعنية. ومع ذلك، فإن الاقتراح الأمريكي يحاول فرض نفوذ غربي في منطقة جنوب القوقاز في لحظة حساسة في جنوب القوقاز، وتنتهز لحظة قلقة في توازن القوى.

يواجه المقترح معارضة من إيران التي تراه تهديداً استراتيجياً، وتحفظات من تركيا وأذربيجان اللتين ترفضان أي إشراف خارجي. في المقابل، تحاول أرمينيا المحافظة على سيادتها، ولكن تتعرض لابتزاز كبير، وخاصة بعد محاولتها التقرب والتنازل للغرب، المشروع الذي يبدو حالياً نقطة صراع وتوتر إقليمي يمكن أن يتحول إلى منصة تعاون إقليمي، وطريق ربط إذا ما استطاعت الدول المعنية والإقليمية المجاورة إعلاء مصالحها، وعدم السماح لواشنطن الاستثمار في التوترات البينية.

كمبوديا وتايلاند.. خلافات حدودية بصناعةٍ وتحكّمٍ غربي

شهدت بؤرة توتر جديدة من تركات الاستعمار الأوروبي تفجيراً جديداً يوم الخميس الماضي، وهي المناطق الحدودية المتنازع عليها بين كمبوديا وتايلاند في منطقة الهند الصينية، ليظهر تأكيد جديد على الألغام التي تركها الاستعمار في مستعمراته السابقة، فمن له المصلحة بذلك؟

■ ملاذ سعد

تعود الخلافات بين تايلاند وكمبوديا إلى ما بعد أفول الاستعمار الفرنسي عن منطقة الهند الصينية، تاركاً خلفه خريطة إشكالية رسمها بنفسه، ووضع فيها عدة نقاط توتر خلافية بين البلدين من أبرزها: معبد بوذي ذو بعد تاريخي وثقافي يتعلق بالشعبين... ومنذ ذلك الحين بقيت هذه المسألة موضع شد وجذب سياسي يتحكّم بها الغربيون عبر تايلند بالدرجة الأولى، والمتموضعة ضمن المعسكر الغربي منذ أيام الحرب الفيتنامية، علماً أن محكمة العدل الدولية قد قضت مرتين بالحكم لصالح كمبوديا في الماضي، مرة في 1962 والأخرى في 2013.

في هذا السياق، ليس جديداً حدوث اشتباكات عسكرية بين البلدين، وكان من آخرها بين أعوام 2008 و2011 وراح ضحيتها آنذاك 28 قتيلاً من الطرفين، إلا ان الاشتباكات الحالية كانت غير مسبوقة بحجمها، حيث استخدمت طائرات مقاتلة وقصف مدفعي ودبابات فضلاً عن الاشتباكات البرّية الحدودية، وتجاوز عدد القتلى من الطرفين 33 شخص خلال ثلاثة أيام، وبدأت التهديدات والتخوفات من تدهور الأمور نحو «حرب» شاملة قبل أن تبدأ لغة التهدئة بالظهور وضوحاً يوم السبت 26 تموز الجاري بعد عقد جلسة لمجلس الأمن، حيث قال السفير الكمبودي لدى الأمم المتحدة تشيا كيو: إن بلاده تريد وقف إطلاق النار، وأعلن «طلبت كمبوديا وقفاً فورياً لإطلاق النار، دون شروط، وندعو أيضاً إلى حلّ سلمي للخلاف».

ومن غير الواضح تماماً من أطلق شرارة جولة الاشتباكات الأخيرة هذه بالمعنى العسكري، وكلًا من الطرفين يعتبران أنهما «يدافعان عن النفس»، إلا أن تدهور العلاقات جرى بعد تسريب رئيس الوزراء الكمبودي السابق هون سين في شهر أيار الماضي تسجيلاً صوتياً يتضمن تصريحات أدلت بها رئيسة الوزراء التايلندية بايتونغتارن شيناواترا في وقت سابق، ويحتوي انتقادات توجهها لجنرالات عسكريين في بانكوك، ومرتبطة بالنزاع الحدودي، مما أثار أزمة سياسية وردود فعل في تايلاند.

رغم ما سبق، وغيره الكثير يبقى السؤال الأوّلي: من له مصلحة بتفجير هذا النزاع؟ ومن البديهي أن الصين لا ترغب بتوترات على حدودها وتخومها، وبالتأكيد ليس ضمن المنطقة المطلة على بحر الصين الجنوبي، وبالتأكيد ليس ضمن دولة تستضيف قاعدة عسكرية لها، وهي كمبوديا.

من جهة أخرى، فإن للولايات المتحدة كلّ المصلحة بحدوث مثل هكذا توترات تشغل الصين، وخاصة بهذه الفترات التي يشيع بها الغربيون عن تزايد احتمالات من قيام بكين بعملية ما تتعلق بتايوان، كما أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لا يخفي خصومته مع الصين، وتركيزه عليها ومواجهتها كأولوية للمصالح الأمريكية.

لكن، وفي الوقت نفسه، سرعان ما أتى ترامب في اليوم الثالث معتبراً نفسه المخلّص وراعي السلام بين البلدين، ويسعى لوقف إطلاق النار بينهما، معلنا أن الطرفين قد بدأ محادثات بهذا الشأن بالفعل، ليبدو أن واشنطن تهدف للتلويح بهذه الورقة أمام الصين على الأقل، كتهديد وتحذير من تفجيرها بشكل واسع.

من جهة أخرى، من غير المتوقع أن تستفيد الولايات المتحدة من هذا الأمر على المدى الطويل بحال تفجيره فعلاً، حيث من الممكن، وباحتمالات أكبر، أن تمضي التطورات بعكس الطموحات الأمريكية، وتلقي بتايلاند بعيداً عن تموضعها السابق، ولصالح الصين، فضلاً عن عدم قدرة الولايات المتحدة على خوض معركة جديدة وطويلة مضافة إلى معركتي أوكرانيا والشرق الأوسط المفتوحتين واللتين تمضيان بغير مصلحة واشنطن.

شعوب الجنوب في قارب واحد.. وكفاحها واحد

الرابع والعشرون من تموز ليس فقط يوماً وجدانياً هاماً للشعب السوري، يستذكر به معركة ميسلون التي خاضها يوسف العظمة ليخطّ تفاصيل هوية الإنسان السوري، ويجسد بالأفعال معنى الكرامة الوطنية في مقاومة المستعمر، بل شاءت الأقدار أن يكون التاريخ ذاته يوماً تحتفل فيه شعوب فنزويلا، كولومبيا، الإكوادور، بيرو، وبوليفيا بميلاد قائدهم المحرر من الاستعمار الاسباني سيمون بوليفار «1783ـ 1830».

■ ديما النجار
مراسل قاسيون ـ كاراكاس ـ فنزويلا

في هذه المناسبة، احتضن معهد سيمون بوليفار في العاصمة الفنزويلية كاراكاس في 23/ 24 تموز الحالي مؤتمراً دولياً بعنوان «من أجل إنسانية أكثر إنسانية» جمع وفوداً من المفكرين والسياسيين والنشطاء من أربعين دولة، وخصوصاً من دول الجنوب العالمي. جاء المؤتمر في لحظة دولية دقيقة تتعاظم فيها التحديات أمام الشعوب الساعية إلى التحرر من نير نظام امبريالي يفرض عليها أشكالاً مختلفة من الاضطهاد، فمن دول ترزح تحت العقوبات، إلى أخرى تحكمها أنظمة فاشية تحرس مصالح الغرب، إلى دعم الجريمة المنظمة والمافيات والإرهاب، إلى الحروب المباشرة. أعقب انتهاء أعمال المؤتمر «قمة الشعوب ضد الحرب» التي دعا إليها الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو. كما دعت الحكومة الفنزويلية الوفود الدولية للمشاركة بمراقبة الانتخابات المزمع عقدها في الأحد 27 تموز الجاري لضمان الشفافية، ولترسيخ نموذج فريد من الديمقراطية مفتوح لرقابة شعوب العالم.

في هذا المقال تقدم لكم «قاسيون» عدداً من مداخلات ضيوف المؤتمر، التي تعكس هموماً مشتركة نعيشها مع شعوب دول الجنوب الأخرى الرازحة تحت عنف الإمبريالية، عسى أن تكون ملهمة لنا أيضاً كسوريين لنقدم أجوبة عن أسئلة تطرحها علينا الحياة يومياً.

معركة الرموز

أكدت آنابيل دياز الباحثة الاجتماعية الفنزويلية: أن الفكر البوليفاري هو الذي يدفع شعوب المنطقة في أمريكا اللاتينية للبحث عن المشتركات بدل الصراع، وهو التي يوضح الأفق التاريخي المشترك. لقد تعرض سيمون بوليفار لعملية تشويه هائلة من الولايات المتحدة، لأنه ذاك المحرر الذي قال مبكراً: إن الاستقلال الحقيقي لأمريكا اللاتينية لا يكتمل دون عدالة اجتماعية ووحدة قارية، فقاد حركة الاستقلال من نير الاستعمار الإسباني ليس فقط في فنزويلا، بل أيضاً في كولومبيا، الإكوادور، بيرو، وبوليفيا، وحذر مبكراً من خطر الولايات المتحدة على دول أمريكا اللاتينية. بالمقابل، تقدم الولايات المتحدة بوليفار بوصفه فارساً رومانسياً حالماً وتعمل على إفراغ فكره من البعد التحرري الراهن. فالولايات المتحدة تدرك جيداً ضرورة ترك الشعوب يتيمة بلا رموز وطنية. وأكدت دياز: إننا اليوم في معركة رموز لا تقل أهمية عن أي جبهة أخرى.

التعامل مع التاريخ

تحدثت الدكتورة آليدا غيفارا ابنة أرنستو تشي غيفارا عن العقوبات والمصاعب التي واجهتها كوبا منذ عقود، وأكدت: إن «الوصول إلى السلطة أمر ممكن مع بذل كثير من التضحيات، إلا أن الاحتفاظ بها مستحيل دون دعم الشعب ووحدته» وأكدت على دور وعي الشباب في تحرر أي بلد، «فالجيل الجديد يجب أن يعرف تاريخ بلاده ورموزها ليكون ثورياً بحق» لكن أيضاً عليه أن يتعلم من الخيبات دون فقدان الدافع الثوري، وذكّرت بمقولة إيفو موراليس أول رئيس من السكان الأصليين في أمريكا اللاتينية: «من الممكن أن نخسر حرباً لأننا لسنا مستعدين لها كفاية، لكن من الخطير أن نعلّم الجيل التالي أن هذه هزيمته».

الإرهاب والجريمة أدوات الإمبريالية للسيطرة

قالت الباحثة الاقتصادية المكسيكية آنا إستر سيسيانا: إننا «نمر اليوم بأحلك الأزمنة، ففي أمريكا اللاتينية تزداد الجريمة المنظمة والإرهاب والخوف، فعندما تريد الدول الاستعمارية السيطرة على الثروات من الليثيوم وغيرها من الموارد الأولية الضرورية خاصة لتصنيع الأسلحة، يعملون على إنشاء بيئة طاردة للسكان، ثم يضعون اليد على الثروات بتيسير من هذه العصابات. ثمة محاولة لتطبيع حالة المافيات في المكسيك وكأنها جزء من ثقافتنا، ولكن في الحقيقة الأخلاقيات المافيوزية مفروضة على المجتمع المكسيكي» وإن المجتمع المكسيكي لازال يقدم التضحيات لطردها دفاعاً عن الوطن.

آلام أمهات مايو

شاركت مناضلات من حركة «أمهات مايو» في المؤتمر، وهي حركة نشأت في الأرجنتين خلال فترة الحكم الدكتاتوري العسكري من 1976/ 1983 والتي بدأت بحكم جورجي رافائيل فيديلا، الجنرال الذي أطلق ما كان يسمى «الحرب القذرة» للتخلص من معارضيه، حيث تم اختطاف وتعذيب وقتل آلاف المعارضين السياسيين «حوالي 30,000 شخص»، معظمهم من الشباب والطلاب والنشطاء اليساريين. وقتئذ بدأت الأمهات بالتجمع في ساحة مايو وسط العاصمة في بوينس آيرس مقابل القصر الرئاسي، وارتدين الأوشحة البيضاء وعليها أسماء أبنائهن وجُلن بها في وجه العساكر. ورغم أن بعضهن اعتقل، إلا أن مشهد هذا العدد الهائل من الأمهات اللاتي أضناهن الألم وإصرارهن على المواجهة حتى معرفة مصير أبنائهن ومحاسبة الجناة حوّل المزاج الشعبي ليذكّر بأن العدد الهائل من الأمهات المكلومات في بلد ما قد يصبحن قوة جارفة أقوى تأثيراً من مكنات إعلامية تصرف عليها ملايين الدولارات في حشد الشارع.

اليوم وتحت ضغط الواقع تطرح الشعوب سؤالاً ما العمل؟ إن قوة الشعوب في عقلها الجمعي لإيجاد التقاطعات والحلول الإبداعية للانتقال لعالمٍ أكثر توازناً وعدالة وسلاماً

الإنترنت وجبهة المعركة الجديدة

أكدت ماريا باولا الكاتبة والصحفية في موقع نودال الأرجنتيني في مداخلتها: إننا اليوم في لحظة تغيير جذري شامل مع وجود الإمبريالية في مرحلة تراجع، وأن من أهم التغييرات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار هو ما حدث بعد أزمة كورونا من تغيير في طبيعة علاقتنا بالعالم الرقمي، فهناك 8 مليارات إنسان على الأرض، منها خمسة مليارات يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، مثلا: ميتا لديها حوالي ثلاثة مليارات مستخدم. الخطير أن آخر الإحصائيات تدل أن الشخص العادي صار يمضي يومياً حوالي 8 ساعات على اتصال بوسائل التواصل الاجتماعي من واتس آب إلى ريلز وتك توك وغيرها. ثماني ساعات من اليوم يظن المرء واهماً أنه يسلي نفسه أو يرتاح عبرها، إلا أنه يقوم فعلياً بعمل مجاني لمالكي هذه الوسائل، وبإنتاج داتا تستخدم لاحقاً لمزيد من التحكم بالمستخدم واستعباده، وأحيانا دفعه للقيام بأعمال ضد مصلحته، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتحكم بالعمليات السياسية كالانتخابات والحروب الأهلية.

من الجدير بالذكر، أن جميع مداخلات المؤتمر تطرقت للقضية الفلسطينية واعتبرتها قضية دولية تخص كل حر على وجه الأرض، كما أنها تعري النظام الإمبريالي تماماً. ودعت جميع الحكومات والشعوب إلى الانتقال من الأقوال إلى الأفعال في دعم فلسطين لإيقاف الإبادة الجماعية في غزة.

المؤتمر دعا الشعوب للوحدة كطريق وحيد للنصر، ودعا للتفكّر بالطرائق الجديدة للنضال، إذ لا يمكن أن ننتصر في القرن الواحد والعشرين بأدوات القرن العشرين. اليوم وتحت ضغط الواقع تطرح الشعوب سؤالاً: ما العمل؟ إن قوة الشعوب في عقلها الجمعي لإيجاد التقاطعات والحلول الإبداعية للانتقال لعالمٍ أكثر توازناً وعدالة وسلاماً.

لماذا فشلت الهند في تكرار «المعجزة التصنيعية» الصينية؟

كتب زعيم حزب المؤتمر الوطني المعارض راهول غاندي على منصّات التواصل الاجتماعي قائلاً إنّ الهند لا تمارس «تصنيعاً» حقيقياً باسم «صُنع في الهند»، بل تكتفي بتجميع المواد الواردة، بحسب ما نشرت «تايمز أوف إنديا» بتاريخ 19 تموز الجاري. ومن هذا المنطلق، دعا غاندي الحكومة إلى الدفع نحو «تغيير جذري من القاعدة»، وجعل الهند قوة صناعية حقيقية تستطيع منافسة الصين، بحسب تعبيره.

■ روهيت لومبا وراغورام راجان
ترجمة: أوديت الحسين

لكن لماذا فشلت الهند في إنشاء قاعدة تصنيع عالمية قوية؟ ولماذا لم تستطع تكرار «المعجزة الصينية» في النمو السريع؟

التعليم

استثمرت الأنظمة الشيوعية خلال القرن العشرين بقوة في التعليم الأساسي. الصين لم تخرج عن هذه القاعدة. في عام 1950، كان متوسط سنوات التعليم في الهند سنة واحدة فقط، مقارنة بـ1,8 سنة في الصين، وذلك بعد عام واحد فقط من تأسيس الحكم الشيوعي في الصين. بحلول عام 1980، ومع بداية مرحلة الإصلاح والانفتاح، كان متوسط سنوات التعليم في الصين قد ارتفع إلى 5,7 سنوات، بينما بلغ في الهند 2,5 سنة فقط. وحتى حين بدأت الهند إصلاحاتها في أوائل التسعينيات، لم تكن قد وصلت سوى إلى متوسط 3,6 سنة فقط.

لماذا هذا الفرق بالغ الأهمية؟ يشير هوانغ ياشينغ من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا «في الولايات المتحدة الأمريكية» إلى أنّ قصة نمو الصين تتسم بطابع «من الأسفل إلى الأعلى». في الثمانينيات، وبفضل التمويل منخفض التكلفة وتحرير بيئة الأعمال، نشأت آلاف الشركات الصغيرة في الأرياف، وكونت تكتلات إنتاجية في مجالات محددة مثل مقابض الأبواب والمسامير، وساهمت في تشكيل سلاسل صناعية تنافسية. يعتقد هوانغ أنّ الهند لم تُقلِع بالطريقة نفسها لأنّ متوسط التعليم لدى سكانها – خصوصاً في الريف – كان أقلّ بكثير من الصين.

تتطلّب إدارة شركة صغيرة مهارات القراءة والحساب والمحاسبة الأساسية، وقد كان الصينيون أكثر قدرة على ذلك عند بدء انفتاح الاقتصاد. أمّا الهند، فقد بدأت بالاستثمار في التعليم فقط بعد أن بدأت ترى فجوة تعليمية تعيق فرص العمل الناتجة عن الإصلاحات.

لماذا لم تهتم الهند بالتعليم الشعبي في المراحل المبكرة؟ في كتابه الكلاسيكي «الطفل والدولة»، يرى البروفيسور مايرون وينر أنّ السبب يعود إلى النظام الطبقي والاقتصادي الذي أعاق تعليم الطبقات الدنيا. فالنخب ببساطة لم تكن مهتمة بمنح التعليم للطبقات الفقيرة أو الطبقات المنبوذة. فما الفائدة من تعليمهم –من وجهة نظر تلك النخب– إن كان ذلك سيزيد من وعيهم بحقوقهم ويقلّص من خضوعهم؟

المفارقة أنّ النظام «الديمقراطي الليبرالي» لم يدفع السياسيين لزيادة الإنفاق على التعليم الأساسي أو الرعاية الصحية. قد يكون السبب أنّ الطبقات الدنيا لا تملك الحقوق ولا الوعي الكافي للمطالبة بالخدمات، كما قال مؤسس الدستور الهندي أمبيدكار. أو ربما لأنّ الناس لا يدركون أهمية التعليم إلا بعد أن تتوفر وظائف تتطلب مهارات تعليمية. في كل الأحوال، يُرجّح أن يكون السبب مزيجاً من كل ما سبق.

اللامركزية الحكومية واستراتيجيات الدعم

العنصر الثاني المهم في التصنيع الصيني هو نظام المنافسة بين الحكومات المحلّية. رغم أنّ الصين لم تحصل على تقييمات متميزة في سهولة الأعمال بحسب مؤشرات البنك الدولي – حيث كانت في المرتبة 91 عام 2006، والمرتبة ذاتها في 2013 – فإنّها تمكنت من تحقيق قفزات تنموية بفضل منح الصلاحيات للمسؤولين المحليين. ففي حين كانت الأنظمة التقليدية ترى في الصين دولة مركزية بحتة، إلا أنّ السلطة فيما يخص النمو الاقتصادي كانت موزّعة على مستويات محلّية عديدة.

يصف البروفيسور شيه تشانغتاي من جامعة شيكاغو كيف زار مدينة صينية عام 2013، ووجد فيها سبعة نواب لرئيس البلدية، كل منهم مسؤول عن نحو 30 شركة، يعالج مشاكلها ويشجّع على الاستثمار فيها.

أمّا في الهند، فقد ظلت الحكومة مركزيةً بشدّة، حيث وزعت الصلاحيات فقط على مستوى الولايات، دون أن يكون هناك تمثيل فعلي للسلطة أو الميزانيات في المدن والقرى. وحتى عندما تم تعديل الدستور لمنح المستوى الثالث من الحكم بعض الصلاحيات، لم تكن تلك الصلاحيات كبيرة بما فيه الكفاية.

بالتالي، رغم أنّ حكومات الولايات الهندية تتنافس اليوم لجذب الاستثمارات، إلّا أنّها مسؤولة أيضاً عن عدد هائل من السكان. ولا يملك وزراء الصناعة في تلك الولايات القوة نفسها التي يتمتع بها نواب العمد في الصين، كما أنّ مسؤولي الضرائب المعيّنين من الحكومة المركزية يفتقرون إلى الحوافز لدفع عجلة النمو. لذلك، لم تنشأ في الهند البنية التنافسية نفسها بين الحكومات والشركات، التي تقيّد المحسوبية والفساد وتخلق زخماً للنمو كما حصل في الصين.

استثمرت الأنظمة الشيوعية خلال القرن العشرين بقوة في التعليم الأساسي والصين لم تخرج عن هذه القاعدة

أسباب إضافية لفشل التصنيع

قبل التسعينيات، اتبعت الهند سياسة «البدائل المحلية» للصناعة، عبر فرض رسوم مرتفعة على الواردات، واحتكار السوق المحلّي. لكنّ السوق الداخلي لم يكن كبيراً بما يكفي لتشجيع الكفاءة، وعدم وجود المنافسة منع الشركات من الابتكار، خاصة مع نظام التراخيص الذي جعل دخول السوق أو التوسُّع فيه مرهوناً بموافقة الحكومة، وهو نظام بيروقراطي ومكلف.

بدأت الإصلاحات في أوائل التسعينيات، فتم تقليص الحماية الجمركية والانفتاح على المنافسة، مما عزّز من الكفاءة. على سبيل المثال، في صناعة السيارات، اختفت ثلاث شركات هندية كبرى بعد دخول شركات أجنبية، بينما نجحت شركة «ماروتي» في البقاء من خلال التعاون مع اليابان لإنتاج سيارات منافسة.

رغم ذلك، لم تستفد الهند بشكل كاف من سوق السلع المصنعة العالمي، وبقيت العديد من العقبات قائمة. كما أضافت الهند عقبات من عندها، مثل قوانين العمل التي تعرقل التوسع وتدفع الشركات للإبقاء على حجم صغير لتجنّب التكاليف القانونية المرتبطة بالتوظيف طويل الأمد. لذا، تفضل الشركات التوظيف المؤقت الذي لا يشجع على الاستثمار في تدريب الموظفين.

إضافة إلى ذلك، كانت اتفاقيات التجارة غير متسقة، مع فرض رسوم مرتفعة على المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج، مما زاد التكاليف. على سبيل المثال، يُستخدم «البارا–تيرفثاليك أسيد PTA» في إنتاج الألمشة الاصطناعية، ولكن عند انخفاض إنتاج شركتين محليّتين عام 2014، فرضت الهند قيوداً على استيراده، فارتفعت الأسعار وخسرت الهند القدرة التنافسية في صناعة النسيج. في المقابل، استفادت دول مثل بنغلادش وفيتنام وهولندا وألمانيا من الفرص التي أتاحها خروج الصين من بعض هذه الأسواق.

ورغم كل هذه العقبات، فقد نجحت الهند في بعض المجالات، مثل قطع غيار السيارات، والدراجات النارية منخفضة السعر، والأدوية الجَنيسة [وهي نسخة مكافئة للدواء الأصلي تُنتج بعد انتهاء مدة براءة اختراعه، باستخدام المادة الفعالة والجودة ذاتهما]. كما أنّ قدرات الهند في الابتكار الهندسي التدريجي ساعدتها على تثبيت أقدامها في هذه الصناعات.

رغم التحديات التي يواجهها قطاع التصنيع في الهند، إلّا أنّ هناك مؤشرات واعدة تشير إلى إمكانية سلوك طريق مختلف نحو الازدهار. فبدلاً من محاولة تكرار النموذج الصيني حرفياً، يمكن للهند أن تركز على مزاياها النسبية، وعلى رأسها المهارات الهندسية، والقدرة على الابتكار التدريجي، وقوة قطاع الخدمات، وخاصة تكنولوجيا المعلومات. كما أن تنمية البنية التحتية الرقمية، وتحسين جودة التعليم الأساسي، وتبسيط قوانين العمل، قد تمثل خطوات جوهرية في دعم الصناعات الناشئة وتعزيز فرص التوظيف.

إنّ المسار الذي ستسلكه الهند في العقود القادمة لن يكون نسخة عن التجربة الصينية، بل سيكون، بحكم الضرورة، تجربة هندية خاصة بها، تنبع من واقعها الاجتماعي والسياسي الفريد، وتستلهم منه فرصها في بناء نموذج نموّ مختلف... نموذج قد يكون بطيئاً، لكنه أكثر استدامة وشمولاً في النهاية.

فَشِلنا بتدمير روسيا، لا مشكلة: فلنحاولْ تدمير الصين!

«لا ينبغي لنا أبداً أن نقلل من شأن موجة التسونامي القادمة من «التحليلات» التخريبية والبرمجة التنبؤية المضمنة بالفعل في الحرب الهجينة على الصين ـ والحرب الأوسع نطاقاً على مجموعة البريكس».
بهذا بدأ الصحفي والكاتب السياسي البرازيلي بيبي إسكوبار مقالاً حديثاً له نشر في 25 تموز الجاري 2025، في صحيفة «الثقافة الاستراتيجية» الروسيّة. وأشار إسكوبار إلى تقرير صدر حديثاً في 128 صفحة عن معهد هدسون في واشنطن، قال إنّه يحمل «عنواناً نبوئياً» للغاية؛ «الصين بعد الشيوعية: الاستعداد للصين ما بعد الحزب الشيوعي الصيني».

■ بيبي إسكوبار
تعريب: قاسيون

لديكم كامل الحق في الردّ الساخر [على طموح تدمير الصين] بوصفه مطلباً يشبه استعراضات الفرسان العبثية. لكن لا تخطئوا، فهم يأخذون الأمر على محمل الجد. إنّ عالم الفكر الأمريكي بارعٌ في بثّ أحلام «تغيير النظام» ومخاوفه الوجودية منذ سنوات، وبتفاصيل دقيقة.
كان هذا هو حال تقرير مؤسسة راند [البحثية الأمريكية] المُبتذَل عن تفجير روسيا على عدة جبهات، أو تقرير بروكينغز المُبتذل عن تفكيك بلاد فارس/إيران. والآن، جاء دور الصين بوصفها أقوى دول مثلّث بريماكوف الجديد «روسيا والهند والصين RIC» في مجموعة البريكس.
إنهم في الواقع يُبالغون في استخدام مصطلح «أشعلْ نَاريَ»، مُعتقدين أنّ «انهيار النظام المفاجئ في الصين ليس مستحيلاً تماماً».
ويعودون إلى مكتب الخدمات الاستراتيجية القديم – سَلَف وكالة المخابرات المركزية «CIA» – وعملياته في الصين خلال الحرب العالمية الثانية، مُشيرين إلى أن «قوات العمليات الخاصة الأمريكية «SOF» قادرة على المساعدة في استقرار الصين ما بعد الحزب الشيوعي الصيني».
ينصح غوردون تشانغ، وهو شخصية مُعادية للصين، واشنطن بـ«إخراج الشركات والمواطنين الأمريكيين من الصين» و«إزالة الكيانات» التابعة لبكّين من القطاعات المهمّة في الاقتصاد الأمريكي.
هناك دعوة حتمية للولايات المتحدة «لحماية حقوق الإنسان خلال فترة انتقالية» وتدخُّل أمريكي «لمنع العنف العرقي والحروب الأهليةً والانتقام السياسي، مع التركيز بشكل خاص على المناطق الخمس ذاتية الحكم في الصين – قوانغشي، وشينجيانغ، والتبت، ومنغوليا الداخلية، ونينغشيا». نعم، دعونا نبني ديزني لاند في التبت.
بعد أنْ تتواصل الثورة الملوَّنة/تغيير النظام، «يمكن للصين ما بعد الشيوعية أن تُرسي ديمقراطية دستورية وتضع دستوراً جديداً».
كلّ ذلك بإشراف «إمبراطورية الفوضى»، بالطبع، والتي ستُحدّد «علاقة الصين بتايوان» وحتى «الاسم المُفترَض أن يكون للدولة الجديدة».

قطار تدويل اليوان فائق السرعة

سيكون من المثير للاهتمام مراقبة ردود فعل المواطنين الصينيّين على منصات ويبو وتيك توك وغوانتشا تجاه مشروع الهدم هذا، وإنْ كان حميداً. بالطبع، لا يمكن اعتبار هذه الوثيقة سياسةً استراتيجية مُوصَى بها، فهي بالكاد تُصنَّف كعمليات نفسية رديئة ودعاية سطحية، تحمل في طياتها العديد من شهادات الدكتوراه المُضمرة في التنافر المعرفي.
الهدف ليس الرأي العام الصيني، بل جماهير الأمريكيين شبه الأمّيّين – الذين كانت تغسل أدمغتهم على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع على مدى قرون من التهديد الذي يشكله «الأشرار»: «الشيوعيون»، و«الروس»، و«آيات الله».

حديث عن صراع الحضارات للمبتدئين

إنني أقترح كترياق واقعي محادثتنا الأخيرة التي استضافها موقع غوانتشا في شنغهاي، والتي شاركتُ فيها إلى جانب البروفيسور هوانغ جينغ ومؤسس معهد «تريكونتينينتال» فيجاي براشاد، حول الحرب الأكبر التي تشنها إمبراطورية الفوضى ضد الصين ومجموعة البريكس.
أضف إلى ذلك بعض الملاحظات الجيّدة التي أبداها ميلو يانليانغ، الذي يشغل الآن منصب كبير الاستراتيجيّين في بنك الاستثمار الصيني «CICC» والذي عمل سابقاً في إدارة الدولة الصينية للنقد الأجنبي، وهي جزء من بنك الشعب الصيني، وهو خبير في شؤون الإمبراطورية، حيث حصل على درجة الدكتوراه في جامعة برينستون.
ألقى ميلو مؤخراً خطاباً مثيراً للاهتمام في جامعة بكّين، ونُشر كتقرير صادر عن مركز الصين الدولي للاتصالات في أوائل شهر حزيران/يونيو الماضي.

لنبدأ بإلغاء الدَّولَرة

يجادل ميلو بأنّ «بناء نظام نقدي متعدد الأقطاب يتطلب تنسيق السياسات ومرونة أسعار الصرف بين الاقتصادات الرئيسية المصدّرة للعملات». والآن، «بدأت عقبتان رئيسيتان بالتراجع، كانتا تقيّدان تدويل الرنمينبي [العملة الصينية]: ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية وتوقعات انخفاض القيمة المستمر خلال فترات التوتر التجاري».
لنترجم معنى ذلك: من الآن فصاعداً، أصبحت الصين تمتلك ثروة من الإمكانيات لاستغلال تجارتها العالمية لتعزيز تدويل اليوان.
وفيما يتعلق بقدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على وضع الدولار الأمريكي كعملة احتياطية، يشير ميلو إلى أنها تتوقّف على

كبير الاستراتيجيّين في بنك الاستثمار الصيني يتحدّث عن بدء تراجع العقبات التي كانت تقيّد تحوُّل اليوان إلى عملة عالَمية

عاملين: «ما إذا كانت الولايات المتحدة قادرة على الاستمرار في قيادة الثورة التكنولوجية»، و«ما إذا كانت قادرة على الحفاظ على مزايا نظامها المالي، مثل استقلال بنك الاحتياطي الفيدرالي والقدرات التنظيمية والتصحيحية الذاتية لأسواقها المالية».
لكنّ ما يتسارع الآن هو بالأحرى «تجزئة النظام النقدي الدولي». لذا، ينبغي أن نتوقع زيادة استخدام اليوان في تسويات المدفوعات وكـ«مخزن للقيمة»؛ وهذا ما يحدث بالفعل في جميع أنحاء دول البريكس.
يشير ميلو إلى العامل الرئيسي: أصبح اليوان الآن «عملة منخفضة الفائدة، في حين أصبح الدولار الأمريكي مرتفع الفائدة». وقد ساهمت الرسوم الجمركية التي فرضها «ترامب 2,0» [ترامب في ولايته الثانية] على جميع البلدان في ارتفاع قيمة اليوان.
إنّ هذا «القطار الفائق السرعة» يغادر المحطة الآن: «من خلال الاستفادة من نقاط القوة التصنيعية في الصين في قطاعات مثل الآلات والإلكترونيات ومعدات الطاقة الجديدة»، تشجّع الصين دول مجموعة البريكس وشركاءها على استخدام اليوان «للتسويات التجارية، وبالتالي خلق دورة ذاتية الاستدامة» مدفوعة بـ«الطلب التجاري الحقيقي».
هذا هو النظام الذي يريد هؤلاء المهرِّجون تغييرَه.

إنهم لا يتعلمون أبداً.

حسناً، لم يتعلموا شيئاً من الإذلال الجماعي الذي لحق بالغرب في الحرب بالوكالة في أوكرانيا. يلخّصُ ذلك أحدُ كبار رجال الدولة العميقة، وهو متقاعدٌ الآن، ومطّلعٌ على الأيام التي كان فيها مكتب الخدمات الاستراتيجية في أوج مجدِه. إليكم مقتطفات ذات صلة من حديثنا:
«الولايات المتحدة وأوروبا في حالة حرب مع روسيا، وهما تخسرانها. لدى الولايات المتحدة 20 ألف جندي مسلح في أوروبا لمواجهة روسيا. أما قوات الناتو فهي في معظمها ضربٌ من الخيال. أوكرانيا ليست سوى واجهة في معركة الولايات المتحدة للسيطرة على الكتلة الأرضية الأوراسية، على غرار ماكيندر. لا تستطيع الولايات المتحدة إمداد «إسرائيل» وأوروبا في آنٍ واحد. لقد أثقلت كاهلها. أما أوروبا، فليس لديها جيشٌ ذو شأن، ومعظم معدّاتها قديمة. كل هذا مجرّد خدعة».
ويضيف: «بدأ الأوروبيون يدركون أن الولايات المتحدة تُحيط نفسها بخندقٍ عازل، فلا يمكن الوصول إليها إلّا بالصواريخ الباليستية العابرة للقارات وصواريخ الغواصات، لكن أوروبا بحد ذاتها لا يمكن الدفاع عنها، فالصواريخ التقليدية قصيرة المدى قادرة على تدميرها. الأسلحة النووية لا تكفي لتدمير أوروبا في يوم واحد، بل بوابلٍ من الصواريخ الروسية».
والآن لنقارنْ ذلك بما قاله كبير المفاوضين الروس في إسطنبول، المؤرخ ميدينسكي، عندما سئل عما إذا كانت موسكو تخشى فرض عقوبات جديدة من جانب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة:
«هذا ليس سؤالاً يخصنا، ولا يخص مجموعة التفاوض. أقول لكم هذا. بعد الثورة والحرب الأهلية عام 1920، ومرة أخرى، في مرجع تاريخي آخر، لم تكن العقوبات هي السبب فحسب، بل كان هناك حصار دبلوماسي واقتصادي شامل على روسيا السوفييتية من الجميع. من الجميع! لم يمنعنا هذا من الانتصار في الحرب العالمية الثانية «...» لا شيء سيمنع روسيا من الانتصار الآن، السؤال الوحيد هو ثمن النصر والوقت اللازم لتحقيقه».
إنّ هذا أمر لن يتبادر إلى أذهان أوساط الفكر في واشنطن العاصمة، تماماً كما لن تتبادر إلى أذهانهم أبداً الإنجازات التكنولوجية، التي أصبحت واضحة أكثر الآن، لخطّة «صنع في الصين 2025».
ثم يأتي التهويل والغطرسة وهَوس تغيير النظام، بل أسوأ من ذلك. فإذا ما توصَّلَ السفّاحون المرضى نفسياً في الطبقة الحاكمة الأمريكية أخيراً إلى الاستنتاج بأنهم لا يستطيعون الحفاظ على هيمنتهم العالمية الأحادية الجانب حتى بالحرب، فسوف يتخلّون نهائياً عن تقارير «مراكز الفكر» التي يعتزّون بها، بل وسيلجأون، في يأس، إلى خيار شمشون.

علم الغرب وتحضير العقل لانفجار طويل-مفتوح

في خضم إغراقنا بالدماء والعنف والجوع، يدفعنا النظام العالمي نحو حدود تتجاوز قدرة العقل على التحمل، بل نحو تهديد وجود العقل ذاته. هذا الدفع نحو اللاعقلانية والهمجية، التي تحاول قتل الأمل ونفي إمكانية مستقبل مختلف، تفرض علينا - وبسبب هذا الإغراق ذاته - ضرورة التمسك بمساحة العقل كفعل ثوري أساسي، كفعل حياة. هذه المادة تحاول تتبع تطور صناعة العقل في العلم والأكاديميا الغربيين.

■ د. محمد المعوش

الأكاديميا الغربية كمؤشر للتنظير السياسي

من المعروف أن الأكاديميا والعلم يشكلان جزءاً لا يتجزأ من بنية الهيمنة الرأسمالية، حيث يتم إنتاج العقل بشكل أساسي ضمن مؤسسات تابعة لجهاز الدولة الرأسمالية. هذه المؤسسات، وبالأخص الأكاديمية والعلمية والفلسفية، تمثل مؤشرات مبكرة على العقل السياسي الذي يتم تطويره بما يتناسب مع التحولات التاريخية، بهدف ترميم منظومة الهيمنة في مجال الوعي. هذا يتم من خلال تأسيس سردية الهيمنة التي تنتج رؤية للعالم تبرر بنية العلاقات في اللحظة التاريخية المعينة، وتحاول استيعاب التناقضات وتغليفها وتسويقها على أنها «الحياة الطبيعية».

ولكن مع تعمق التناقضات ووصولها إلى حدودها التاريخية، التي تكشف جوهر العلاقات وقوانينها التاريخية، أصبح ترميم منظومة الهيمنة في مجال الوعي معادياً لكل عقل، ومتجاوزاً كل حدود الاحتمال الإنساني. هذا يجعل المرحلة الحالية نسخة متطورة تعيد إنتاج مراحل الهيمنة السابقة في تاريخ المجتمع الطبقي، التي اتسمت بالتدمير المباشر لمصادر التهديد التاريخي. اليوم، يحتل العقل موقعاً مركزياً في هذا التدمير، نظراً للأهمية التي اكتسبها في نظام الحياة الحديث. وهكذا، لم تصل الرأسمالية وحدها إلى حدودها التاريخية، بل وصل المجتمع الطبقي ككل إلى هذه الحدود، مما يعني أن أي ترتيب جديد يحاول نزع أسباب الانفجار من المجتمعات سيتناقض مع الانقسام الطبقي في التاريخ البشري.

مرحلة الوصول إلى الحدود التاريخية

أصبح ترميم هيمنة القوى الرأسمالية المأزومة مهمة شبه مستحيلة دون تدمير العقل، إذ إن مستوى التناقضات الحالي لم يعد ممكناً تبريره إلا في عالم مجنون لا مكان فيه لأي شكل من أشكال الانتظام، خاصة ذلك الذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية. نحن نعيش في عالم تحاول فيه الأقلية المالية واقتصادها الأسود الحفاظ على علاقات نهب أصبحت مدمرة للطبيعة والإنسان. هذا الوصول إلى الحدود التاريخية يفرض شروطاً خاصة على البنية الفوقية، في الوعي العلمي والسياسي والأخلاقي والفلسفي والفردي، وفي كل ما تشمله النظرة إلى العالم. هذه الشروط يجب أن تتلاءم مع البنية التحتية التي أصبحت تناقضاتها عصية على الاستيعاب والتمويه، مما يفتح المجتمع البشري على مرحلة تحول تهدف إلى حل هذه التناقضات التي تعود جميعها إلى علاقات الإنتاج وإدارة المجتمع ونظام الحياة الناتج عنها.

قبول الانفجار المفتوح

بما أن القاعدة الطبقية للمجتمع تواجه حدودها التاريخية – وإلا فإننا نواجه تدميراً للطبيعة والإنسان، أي إبادة للبشرية – فقد دخل المجتمع البشري ككل في مرحلة من الانفجارات الاجتماعية والسياسية والأمنية والعسكرية والعقلية. هذه المرحلة ستستمر حتى يتم تصحيح وتجاوز هذا الانقسام غير الإنساني الذي يميز مرحلة ما قبل التاريخ البشري، كما وصفها فريدريك إنجلس. هنا يبرز السؤال المركزي أمام البنية الفوقية لعلاقات الهيمنة: أي عقل يجب على قوى الهيمنة صناعته لكي يتلاءم مع هذا الواقع المنفجر، والأهم، مع واقع يجب أن يبقى منفجراً لأن أي حل سيعني نهاية القاعدة الطبقية القائمة؟

على عكس إنتاج السرديات «المتماسكة» سابقاً، تحاول الدوائر الأكاديمية والعلمية اليوم إنتاج سردية تُشرعِن الانفجار وعدم اليقين.

أصبحت الحرب اللانهائية ظاهرة عضوية في نظام الانقسام الطبقي العالمي بمركزه وأطرافه وهذا ما نرى تجلياته من تفتيت في سوريا ودول أخرى

«علم» الانفجار وعدم اليقين: التحول كواقع أبدي

كما ذكرنا سابقاً، تحاول الدوائر الأكاديمية والعلمية التكيف مع حاجة المجتمع إلى التحول من خلال «بحوث التحول» في بعض جامعات الغرب. لكن هذه البحوث لا تحمل طابعاً ثورياً، فهي لا تطرح هدفاً للتحول بل تجعل من التحول واقعاً أبدياً «ليس بالمعنى الديالكتيكي الصحيح لمطلقية الحركة ونسبية السكون بل وفق التشويه البرنشتايني الزاعم أن: الحركة كل شيء والهدف لاشيء». بل لقد أدرك العقل الغربي أن المجتمع قد انفتح على حالة من عدم الاستقرار والانفجار المستدام العضوي المفتوح، ولذلك فهو يحاول صنع «عقل» يتناسب مع هذا الواقع، تماماً كما أنتج سابقاً تيار «علم النفس الإيجابي/الوضعي» الذي عزل الإنسان عن واقعه ضمن حدود فردانية عندما كانت الشروط التاريخية في العقود الماضية أقل انفجاراً مما هي عليه اليوم.

اليوم، ومع تضييق هامش الرفاهية وثقل شروط الواقع التي لم يعد بالإمكان إنكارها «فردانياً»، أصبحت هذه الشروط قاتلة. التناقضات لم تعد منفجرة روحياً فحسب، بل أصبحت منفجرة سياسياً وأمنياً وطاقوياً وصحياً وغذائياً. لذلك عاد العقل إلى أرض الواقع، وأصبح من الضروري لقوى الهيمنة إنتاج «عقل موضوعي» يتناسب مع ثقل الواقع الموضوعي. هذا «العقل الموضوعي» هو الوجه الآخر لعملة «العقل الذاتي الفرداني». فبينما ينكر الثاني الواقع، ينكر الأول الفرد والذات، لأن المجتمع المنقسم لا يستطيع أن يقبل الاثنين معاً في توليفة حية تعبر عن ضرورتهما في الوجود.

في جامعات الغرب نجد اليوم عناوين لبحوث مثل: «ما هي الشروط النفسية والعقلية التي تجعل العقل البشري قادراً على التعامل مع واقع منفجر غير مستقر؟». الهدف من هذه البحوث هو تهيئة العقل لقبول الواقع دون محاولة تغييره، بل لقبوله كواقع أبدي. هذا التيار المتصاعد يمكن تسميته بـ«تيار التحول» أو «عقل التحول».

خلاصة عامة

أصبح واضحاً اليوم أن كل الأزمات والحروب التي تفتح لا تنغلق، بل تبقى معلقة وفي تصاعد مستمر. هذا هو التعبير الواقعي عن فكرة أن الحرب أصبحت ظاهرة عضوية في النظام العالمي الذي يعكس الانقسام الطبقي، سواء في دول المركز أو الأطراف. الانقسام الطبقي ظاهرة عامة، وما نراه من تفتيت في سوريا ودول أخرى، والصراعات بين الدول التي تعكس مجتمعات غير متحدة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، هو مجرد تعبير عن هذا الانقسام العالمي. دوائر الهيمنة تفهم هذا القانون وتحاول ترسيخه على المستوى العقلي وفي النظرة إلى العالم.

كما ذكرنا سابقاً، فإن من شروط ترسيخ الواقع المنقسم طبقياً تدمير الواقع وتدمير العقل السوي، كتعبير عن الثنائية الفلسفية الأكثر تطرفاً التي تعكس أزمة الفلسفة الرسمية: المادية المتطرفة مقابل المثالية المتطرفة. ظاهرة «عقل التحول» تمثل تكثيفاً لهذه الثنائية: واقع يتم تدميره، و«عقل» يجب أن يقبل هذا التدمير كواقع أبدي، مع كل ما ينتج عنه من عدم يقين واضطراب، من خلال إنكار حاجته الأساسية لإنتاج واقع إنساني مفهوم ومستقبل يمكن بناؤه. باختصار، نحن أمام إعلان رسمي من دوائر الهيمنة بأن انفصال الإنسان عن المجتمع «أساس المجتمع الطبقي» لم يعد ممكناً الحفاظ عليه، ولكن بدلاً من حل هذا الانقسام، يجب قبول تداعياته كأمر أبدي، وفقاً لهذه الدوائر. وهذا القبول يعني عملياً تدمير طرفي الانقسام: الإنسان والمجتمع.

بعدنا طيبين... قول الله

من سخرية الأقدار أن يرحل زياد الرحباني عن هذا العالم بالتزامن مع خروج المناضل جورج عبد الله من سجون «الديمقراطية» كما وصفها البعض، والتي قضى فيه أكثر من أربعين عاماً، وخرج معتمراً الكوفية والعلم الفلسطيني في رمزية واضحة ومقصودة.

■ إيمان الأحمد

تمكن زياد من استفزاز الوعي والوجدان، وأصبحت عناوين ومضامين أعماله جزءاً من الوعي الجمعي لأجيال من الناس إضافة إلى الكتاب والفنانين والموسيقيين، يكفي أن تسرد عناوين بعض أعماله، من «المحطّة» كانت البداية، تلتها مسرحيّات: «سهرية» «1973»، «نزل السرور» «1974»، «بالنسبة لبكرا شو؟» «1978»، «فيلم أمريكي طويل» «1980»، «شي فاشل» «1983»، «بخصوص الكرامة والشعب العنيد» «1993»، و«لولا فسحة الأمل» «1994».

روت هذه المسرحيّات حكايات عن وجع الحرب وآثارها، وعن الطبقات المسحوقة وبؤس النظام السياسي الحاكم.

سياسياً، انتمى بوضوح إلى اليسار، وانحاز إلى الفقراء والمهمّشين. ودعم المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي لم يخفت صوته ولم ينطفئ، رغم الانكسارات المتلاحقة، ظل زياد مخلصاً لنفسه ولم يتصالح، في زمن الانهيارات المتعدّدة، مع الرداءة أياً كان نوعها، ومجالها، في السياسة أو الفن...إلخ.

كتب الموسيقى التصويريّة لعدد من الأفلام اللبنانية، أشهرها «طيّارة من ورق» «2003» لرندة الشهّال، الذي شارك فيه بدور «زياد».

وللراديو، ترك بصمات خالدة في زمن الحرب الأهلية، عبر إذاعة «صوت لبنان» في برامج مثل: «بعدنا طيبين... قول الله» «1976»، «العقل زينة»، و«نص الألف خمسمية» وغيرها من السلاسل الساخرة التي استهدفت النخبة والساسة على حدّ سواء. وفي الصحافة، أيضاً سجّل زياد حضوراً لافتاً ككاتب جريء، يكتب بلغة حادة وخفيفة الظلّ في آنٍ معاً، ويضع إصبعه دائماً على الجرح.

تميّزت مسرحيات زياد بروح خاصة مثلت مدرسة في النقد السياسي والاجتماعي، وتبنت لغة قريبة من الناس، إذ نقل عبرها تفاصيل الحياة اليومية بعبارات بسيطة ومضامين عميقة، أبدع أسلوباً خاصاً يمزج بين سخرية لاذعة وحادة لدرجة الجرح وصدق واضح لا مهادنة فيه. وكان أفضل من شرّح الواقع وعاينه واستخدم الفن لمقارعة كل صنوف الظلم الاجتماعي والقهر والاحتلال، وحاول جعل المسرح منبراً لقول الحقيقة والتعبير عنها بصورة ساخرة تظهر لجمهوره وتستفز وعيه ووجدانه على حد سواء.

اختار زياد أن يكون فناناً حراً، وفياً لقناعاته، لم يتقيد بالمجاملات ولم يتمكن أحد، لا سوق ولا سلطة من مصادرة رأيه وقناعاته أو التأثير فيها، لأنه اعتمد على حسّ عال بالمسؤولية تجاه الناس والمجتمع الذي ينتمي إليه إضافة إلى المجتمعات المهمشة والمسلوبة حقها.

في مفارقة صارخة للقدر، ودّع الناس عبقرية مثل زياد الرحباني، بينما كانت قضبان السجن رغماً عنها تطلق رفيقاً آخر، قضى جل حياته في السجون ولم يستسلم، خرج رافعاً رأسه، ومصراً على ما قاله زياد مرة: «نمشي ونكفي الطريق».

أخبار ثقافية

كسر الروح

بارتفاع عدد الشهداء من الصحافيين إلى 232 منذ بداية حرب الإبادة الإسرائيلية، يواصل الاحتلال استهداف الإعلاميين، وفق ما وثّقه المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة. فقد استُشهدت الصحافية الفلسطينية ولاء الجعبري، الأربعاء 23 من تموز الجاري مع عدد من أطفالها، بعد استهداف منزلها. وكانت الشهيدة قد عملت في عدد من القنوات الإعلامية، كما كانت تكتب تقارير صحافية، وشاركت متابعيها أخيراً منشوراً قالت فيه: «أنا مش خايفة نموت من الجوع، خايفة من كسرة الخاطر لو ما وقفت الحرب المجنونة».

كما استُشهد عدد من الصحافيين مع عائلاتهم نتيجة استهداف العدو. فقد استُشهد المصوّر آدم أبو هربيد، وأُصيبت زوجته وأطفاله، إثر قصف العدو لخيمتهم وسط قطاع غزة. ونشر أنس الشريف، مراسل قناة «الجزيرة»، صورة للشهيد أثناء مرافقته له في تغطية المجازر. وقد عمل الراحل مصوّراً في عدد من القنوات والوكالات، وأسهم في نقل صورة الحقيقة والآلام في غزة. وقد بات تجويع الصحافيين الذين يعملون في ظروف قاهرة في غزة واستشهادهم في غزة خبراً يومياً.

التهمة «نشر ثقافة اليقظة»!

فتحت وزارة الخارجية الأمريكية، تحقيقاً في أنشطة جامعة هارفرد، في تصعيد جديد بذريعة تهديد برامجها لمصالح الأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة. وقال وزير الخارجية الأمريكي، ماركو روبيو، إن التحقيق سيُقيّم مدى «امتثال الجامعة لجميع القواعد، خصوصاً لجهة عدم المساس بالأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة».

يأتي هذا التطور ضمن حملة أوسع بدأت في كانون الثاني الماضي، حيث اتّهم هارفرد وجامعات أخرى بـ«نشر ثقافة اليقظة» «Woke» و«الفشل في حماية الطلاب اليهود والإسرائيليين» خلال الاحتجاجات المؤيدة لفلسطين. وأقدمت الحكومة الأمريكية على سحب أكثر من 2,6 مليار دولار من المنح الفدرالية المخصصة لـ«هارفرد»، وألغت إمكانية استفادتها من النظام الأكاديمي الخاص باستضافة الطلاب الأجانب.

وطعنت الجامعة في هذه الإجراءات أمام القضاء، ما فتح الباب أمام مواجهة قانونية مرشّحة لأن تتحول إلى سابقة تستهدف جامعات أخرى مثل كولومبيا في نيويورك. وفي أولى جلسات المحاكمة أمام محكمة فدرالية محلية، هاجم الرئيس الأمريكي القاضية المكلّفة بالملف. وكتب عبر منصّته «تروث سوشال»، إن هارفرد «معادية للسامية، معادية للمسيحية، ومعادية لأمريكا».

كانوا وكنا

أضحت معركة ميسلون- التي واجه بها الجيش السوري بقيادة وزير الدفاع يوسف العظمة قوات المستعمر الفرنسي- رمزاً لمقاومة الاستعمار منذ تاريخها في 24 تموز 1920 وحتى اليوم.

وُضعت العقوبات... رُفعت العقوبات... عادت العقوبات...

ما زالت العقوبات الوسيلة الأكثر استخداماً ليُظهر الغرب، وبالأخص الولايات المتحدة، موقفاً من أي شيء تقوم به السلطة في دمشق، ولكن في الوقت ذاته لا شيء يتغير؛ العقوبات تبقى وسيلة للابتزاز السياسي، وتستمر آثارها في إضعاف سورية والشعب السوري، ولا شيء يتغير حتى عند رفعها المزعوم، بل إن الأمور تزداد سوءاً على الشعب، الذي تدعي هذه الدول حرصها على سلامته.

■ ريم عيسى

عندما وقع الرئيس الأمريكي، ترامب، القرار التنفيذي 14312 في 30 حزيران الماضي، والـذي بموجبه أنهى برنامج العقوبات الأمريكية على سورية، أو على الأقل جزءاً منها، استبشر السوريون خيراً، ولكن الحقيقة هي أن «قانون قيصر» بقي ساري المفعول، على أن تتم مراجعة بعض بنوده وتقييمها من قبل بعض الوزراء، وتقديم توصيات حول وقف العمل بموجبها. ناهيك عن أنه لم يتم اتخاذ أي خطوات فعلية مرتبطة بالعقوبات التي تم رفعها، أو أخذ أي خطوات ذات أثر إيجابي على الاقتصاد المتهالك.

نوهت قاسيون في عدد كبير من المواد حول العقوبات، ومن خلال النظر في تاريخ العقوبات الأمريكية، إلى أن إزالة العقوبات الأمريكية فعلياً أمر يكاد يكون شبه مستحيل. أبرز مثالين من هذا التاريخ الحافل، هما مثالا العراق وكوبا، حيث استمرت العقوبات حتى بعد تغيّر الظروف والأنظمة وزوال الشخصيات التي كانت ركناً أساسياً في تبرير فرضها، إلى جانب أمثلة أخرى عديدة، مثل: السودان وليبيا وغيرهما.

عندما صدر قرار رفع العقوبات، أو على الأقل تلك التي يملك الرئيس الأمريكي صلاحية رفعها، كان توقعنا أنها لن تحدث تغييراً كبيراً، وبالأخص أن ما يسمى بـ «قانون قيصر» ما زال سارياً فعلياً، ويتضمن القدرة على فرض عقوبات على جهات ثانية وثالثة، بمعنى أن العقوبات بموجبه تعطي أمريكا القدرة على فرض العقوبات على أي شخص أو جهة، إن أرادت، أو أن تستخدمها بطريقة انتقائية لفرض ما تريد على من تريد، أو بكلام آخر لتستخدمه كأداة للابتزاز السياسي والاستمرار باستهداف الشعب السوري والدولة السورية وإضعافهما.

قدم النائب الجمهوري عن ولاية نيويورك، مايكل لولر، في 16 تموز الجاري، مشروع القانون رقم 4427، المعروف باسم قانون المساءلة بشأن عقوبات سورية لعام 2025، إلى مجلس النواب الأمريكي، ويهدف هذا القانون إلى توسيع نطاق العقوبات وتعزيزها من خلال تعزيز «قانون قيصر». نظرياً، الهدف هو منع الوكالات الأمريكية من الاعتراف بأي حكومة مستقبلية بقيادة الشرع أو التطبيع معها. فعلياً مشروع القرار هذا يشكّل تحركاً لموازنة أو عكس آثار القرار التنفيذي الذي أصدره ترامب في نهاية شهر حزيران الماضي.

بناء الاقتصاد يتطلب درجة عالية من الاعتماد على الموارد المحلية والاستفادة من التوازنات الدولية وأعلى درجة ممكنة من الاستقلالية

ما يجب التذكير به، هو التالي:

في حين أصدر الرئيس ترامب إعفاءاته وقراراته التي أنهت برنامج العقوبات الأوسع على سورية، ما زالت لدى الكونغرس السلطة لإبقاء «قانون قيصر» وتشريع قوانين صارمة، وربما أكثر صرامة.

على الرغم من أن «قانون قيصر» مرتبط بأمور لها علاقة بنظام الأسد، إلا أنه يسمح لأمريكا بفرض أي عقوبات تريد على أي جهة تريد، طالما يمكن ربطها بطرف أو نشاط أو فعل يغطيه القانون، وهذا لا يقتصر فقط على ما هو مرتبط بنظام الأسد بشكل مباشر.

بعض صقور السياسة الخارجية في واشنطن، يواصلون الدعوة إلى فرض قوانين وإجراءات أكثر صرامة، ولديهم ذرائع جاهزة متعلقة بالانتهاكات التي تتم ممارستها في سورية.

لدى أمريكا مطالب محددة من السلطة في دمشق، والعلنية منها تشمل تدمير الأسلحة الكيميائية، والقضاء على الجماعات المتطرفة، ومنع المقاتلين الأجانب من تولي أدوار رئيسية، والتعاون في القضايا العالقة، مثل: قضية الصحفي الأمريكي المفقود أوستن تايس، وعدم ارتكاب الانتهاكات بحق «الأقليات»؛ ومنها ما هو غير معلن، لكن ليس من الصعب استنتاجه من المفردات المستخدمة في معظم– إن لم يكن جميع– القرارات ذات الصلة، حول العلاقات الجيدة مع «جيران» سورية.

أخيراً، الذريعة الرئيسية لتمرير «قانون قيصر» وبعض القوانين الأخرى المشابهة، كان «تغيير سلوك» النظام السابق، ما يعني أنه عندما يزول النظام السابق، من المفترض أن تزول معه هذه القوانين، حيث لم يعد هناك معنى لبقائها؛ وبالتالي فإن استمرارها، بغض النظر عن السلطة في دمشق اليوم، تؤكد ما قلناه دائماً، وهو أن النظام السابق لم يكن في يوم من الأيام هو المستهدف من هذه العقوبات، بل المستهدف الأساسي كان وما يزال هو الشعب السوري، وتعميق عدم الاستقرار في سورية، وبالتالي في المنطقة.

لذلك من المهم التذكير بأن السبيل الوحيد لتجاوز العقوبات الأمريكية، أو على الأقل تخفيف آثارها الكارثية على الشعب السوري، يكون من خلال بناء الاقتصاد ليس فقط على أساس أن العقوبات لن يتم رفعها، بل إنها ستكون أشدّ في حال عدم الامتثال للشروط، بالتحديد فيما يتعلق بسياسة الدولة في المنطقة، التي تضعها أمريكا والغرب عموماً، وهذا يتطلب درجة عالية من الاعتماد على الموارد المحلية، والاستفادة من التوازنات الدولية، وأعلى درجة ممكنة من الاستقلالية. ويجب التذكير بأن الثمن السياسي الذي سيدفعه الشعب السوري والدولة السورية للامتثال للشروط المفروضة هو أعلى بكثير من الثمن الذي سيدفعه الشعب والدولة نتيجة عدم الخضوع لمطالب الجهات التي تفرض العقوبات، أو أدواتها، مثل: صندوق النقد والبنك الدوليين، وغيرها من الأدوات والوكالات الدولية التي تهيمن عليها الجهات ذاتها.